الجمهورية الجديدة لمصر

الرؤى والتحديات

مكتبة الإسكندرية
مركز الدراسات الاستراتيجية

رئيس مجلس الإدارة
والمشرف العام
مصطفى الفقي

سكرتير التحرير
ريهام صلاح خفاجي

المراجعة اللغوية
رانيا يونس
بريهان فهمي

معالجة النصوص
سماح الحداد

مراجعة التنسيق
مروة عادل

التصميم الجرافيكي
أحمد بهجت

الآراء الواردة في هذا الكتاب تُعبِّر عن آراء كاتبيها فقط، ولا تُعبِّر بالضرورة عن رأي مكتبة الإسكندرية.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

الجمهورية الجديدة لمصر

الرؤى والتحديات

تأليف

أ. د. أحمد يوسف أحمد
السفير د. محمد بدر الدين زايد
أ. د. نيفين مسعد
السفير د. خير الدين عبد اللطيف محمد
أ. د. عليّ الدين هلال
د. علي عبد العزيز سليمان

تصدير

أ. د. مصطفى الفقي

مركز الدراسات الاستراتيجية
Center for Strategic Studies

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة - أثناء - النشر (فان)

الجمهورية الجديدة لمصر: الرؤى والتحديات/ تصدير مصطفى الفقي؛ تأليف أحمد يوسف أحمد وخمسة آخرون.
-- الإسكندرية، مصر: مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٢.

صفحة؛ سم

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

تدمك978-977-452-640-0

١. مصر -- أحوال سياسية. ٢. مصر -- تنمية اجتماعية. ٣. التنمية الاقتصادية -- مصر. أ. الفقي، مصطفى، ١٩٤٤- ب. أحمد، أحمد يوسف. ج. مكتبة الإسكندرية. مركز الدراسات الاستراتيجية.

ديوي - 320.962 2023881329531

ISBN 978-977-452-640-0

رقم الإيداع: 28980/ 2022

©مكتبة الإسكندرية, ٢٠٢٢.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذا الكتاب، كله أو جزء منه، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذا الكتاب، يرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص. ب. ١٣٨، الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر.

البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

الفهرس

تصدير: مصر وبناء الجمهورية الجديدة	الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي	٧
تقديم: الأبعاد المختلفة للجمهورية الجديدة	الأستاذة الدكتورة مي مجيب	٩
١- تحديات إعادة بناء الدولة المصرية في إقليم مضطرب	الأستاذ الدكتور أحمد يوسف أحمد	١٣
٢- دبلوماسية المناخ ودورها في تعزيز الجمهورية الجديدة	السفير الدكتور خير الدين عبد اللطيف محمد	٢٩
٣- مصر والبيئة الدولية: مسارات وتحديات	السفير الدكتور محمد بدر الدين زايد	٤٩
٤- الرؤية الاستراتيجية لعملية بناء الجمهورية الجديدة	الأستاذ الدكتور عليّ الدين هلال	٦١
٥- المواطنة في الجمهورية الجديدة: الفرص والتحديات	الأستاذة الدكتورة نيفين مسعد	٦٩
٦- دور القطاع الخاص في التنمية في ظل الجمهورية الجديدة	الدكتور علي عبد العزيز سليمان	٨٩

تصدير

مصر وبناء الجمهورية الجديدة

تشهد مصر حاليًّا حالة زخم سياسي بعد إعلان «الجمهورية الجديدة»، كما جاء في وصف الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال إحدى الندوات التثقيفية للقوات المسلحة، وهو يتحدث عن افتتاح العاصمة الإدارية الجديدة بأنه بمثابة إعلان جمهورية جديدة وميلاد دولة جديدة. وبالطبع يطوي هذا المصطلح أهمية بالغة؛ حيث يشير إلى أن الأمر ليس مجرد تطوير وتحديث البنية التحتية أو مبانٍ مميزة في مكان مميز، بل إنه فكر جديد لدولة جديدة قوية تمتلك القرار المستقل والقدرة الشاملة والمؤسسات القوية والرؤية الواضحة للمستقبل. وبما أن بناء الدول وتقدمها يعتمد اعتمادًا كليًّا على مدى وجود التخطيط الاستراتيجي لها ونجاحه، فلم تكن عملية صياغة الاستراتيجية القومية في مصر نحو تحقيق تلك الرؤية أمرًا سهلًا أو بسيطًا، خاصة في ظل تصاعد التحديات والمخاطر والتهديدات المحيطة بالدوائر الرئيسية للأمن القومي المصري، جراء التطورات المتصاعدة والمتزامنة التي يشهدها الإقليم.

ونحن عندما نتحدث عن الجمهورية الجديدة، نتحدث عن التقدم الإنساني الذي حققته الدولة المصرية على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ونتحدث أيضًا عن دور مصري خارجي وتأثير إقليمي رائد نجح في تفكيك كثير من التحديات والأزمات، بل وتحويلها إلى فرص واعدة وتحقيق إنجازات تاريخية غير مسبوقة، واكبت ازدهار مصر

داخليًّا في مختلف القطاعات. فلقد كانت مصر، ولا تزال، الدولة صاحبة الدور الرئيسي في المنطقة العربية، وتعتمد في ذلك على إمكانياتها المادية والمعنوية، التي حينما تستثمرها وتحسن توظيفها، تحقق بها أكبر قدر من مصالحها وتتبوأ دورًا ريادِيًّا في المسرح السياسي حولها إقليميًّا ودوليًّا، بهدف بناء دولة قوية قادرة على إدارة هذا الدور واستثماره، وهو جزء لا يتجزأ من قواعد «الجمهورية الجديدة».

ولا شك أن قصة بناء «الجمهورية الجديدة» جمعت بين تطبيق العلم وفن مواجهة المواقف الصعبة وفن الإعمار والإصلاح في القطاعات المختلفة، بالإضافة إلى الرؤية المصرية الرشيدة في إعادة بناء دوائر السياسة الخارجية المصرية بما يحقق التوازن في علاقات مصر الخارجية وانفتاحها على المجتمع الدولي والتأثير في المحيط الإقليمي. فنحن بصدد نموذج مصري تنموي متكامل زاخر بالإنجازات غير المسبوقة، يستحق دراسة أركانه ومرتكزاته دراسة متعمقة يمكن البناء عليها واستغلالها في التخطيط والتنفيذ لأعمال مستقبلية تسهم في ترسيخ قواعد الجمهورية الجديدة.

ويقدم هذا الكتاب عرضًا لموضوع «الجمهورية الجديدة» وإنجازات بناء الدولة المصرية خلال السنوات الأخيرة داخليًّا وخارجيًّا التي دأبت مصر على تحقيقها بالتزامن مع مواجهة التحديات الأمنية المختلفة المتداخلة والمتشابكة. وتحتشد مجموعة من أفضل الأساتذة والمتخصصين في هذا الكتاب للحديث عن الجوانب المختلفة للجمهورية الجديدة، وطبيعة التغيرات الحالية التي تمثل تهديدًا لأهدافها ومصالحها وطرح بعض الرؤى والآراء لمواجهة تلك التحديات حاليًّا ومستقبليًّا.

الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي
مدير مكتبة الإسكندرية
مايو ٢٠٢٢

تقديم

الأبعاد المختلفة للجمهورية الجديدة

في إطار هذا الإصدار المميز الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، وفي ضوء نجاح الدولة المصرية في السنوات السبع الأخيرة في خوض معركة من أخطر معارك تاريخها الحديث؛ حيث واجهت بصلابة حالةً شديدةً من عدم الاستقرار وتفشي الفوضى وانتشار الإرهاب حتى نجحت في استعادة الأمن والاستقرار مجددًا، بما مكَّنها من الحفاظ على كيان الدولة الوطنية وتثبيت أركانها على الرغم من كل ما يموج به محيطها الإقليمي من عوامل القلقلة والاضطراب، تأتي أهمية هذا الكتاب الذي جمع كوكبة من أبرز الأكاديميين والدارسين والمعنيين بالشأن المصري، في ظل ما تشهده مصر من تغييرات داخلية ومستجدات إقليمية وتحديات دولية.

ولعل موافقة الشعب المصري على الدستور الجديد في ١٨ يناير ٢٠١٤، يمثل الإعلانَ عن بدء مصر عهدًا جديدًا في سياق الجمهورية الجديدة التي أرسى الدستور دعائمها القانونية وبناءها المؤسسي. وعليه، انطلقت الدولة المصرية على مسار مشروع نهضوي شامل يجسد عمليًّا مضمون «الجمهورية الجديدة» وفلسفتها الحاكمة.

ولم يكن مصطلح «الجمهورية الجديدة» وليد اللحظة الراهنة، فمنذ أوائل حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي، أعلن عن أولوية تأسيس «دولة جديدة تقف على قدميها»، وذلك خلال خطابه في يناير ٢٠١٥ بعد اجتماعه مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأن هناك حاجة لإعادة بناء مؤسسات الدولة. ولعل ما أشار إليه رئيس الجمهورية خلال

المؤتمر الأول للمشروع القومي «حياة كريمة» في ١٥ يوليو ٢٠٢١، ما هو إلا تأكيد على أن بناء الدولة عملية ممتدة، وأن الإعلان عن جمهوريتها الجديدة هو إحدى خطوات البناء. أما الإعلان عن مفهوم «الجمهورية الجديدة» خلال إحدى الندوات التثقيفية للقوات المسلحة، واعتبار افتتاح العاصمة الإدارية الجديدة ميلادًا لها، فقد انطوى على أهمية بالغة، حيث تمت الإشارة إلى أن الأمر ليس مجرد تطوير وتحديث البنية التحتية أو مبانٍ مميزة في مكان مميز فحسب، بل هو فكر جديد لدولة جديدة قوية تمتلك القرار المستقل والقدرة الشاملة والمؤسسات القوية والرؤية الواضحة للمستقبل. وبما أن بناء الدول وتقدمها يعتمد اعتمادًا كليًّا على مدى وجود التخطيط الاستراتيجي لها ونجاحه؛ فلم تكن عملية صياغة الاستراتيجية القومية في مصر نحو تحقيق تلك الرؤية أمرًا سهلًا أو يسيرًا، خاصة في ظل تصاعد التحديات والمخاطر والتهديدات المحيطة بالدوائر الرئيسية للأمن القومي المصري، جراء التطورات المتصاعدة والمتزامنة التي يشهدها الإقليم.

وتشهد مصر الآن سمات واضحة للجمهورية الجديدة، التي تظهر في المقام الأول في صورة مشروعات عملاقة ومبادرات اجتماعية واسعة النطاق، ويظهر جليًّا أنه لم يتم تحديد مجال ما للتغيير؛ وذلك حرصًا على أن يشمل التغيير كل المجالات. ولا يعني إعلان شعار «الجمهورية الجديدة» الوصول إلى حالة الكمال، إنما يعني الإعلان عن المضي قدمًا نحو تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تغيير معطيات الحياة كالتي أنتجت شكلًا جديدًا للدولة المصرية وخريطتها الداخلية جراء تنفيذ الخطط التنموية الشاملة؛ بهدف توسيع فرص الحياة للمصريين وتحقيق حياة أفضل لهم بغية الانتقال من مرحلة الإصلاحات الجزئية داخل البنية الموجودة إلى تغيير البنية ذاتها.

في ضوء ما سبق، وفي إطار ما طرحته القيادة السياسية من الإعلان عن ميلاد جمهورية جديدة لمصر، تأتي أهمية هذا الإصدار، وذلك انطلاقًا من الرسالة الثقافية التنويرية التي تضطلع بها مكتبة الإسكندرية، وحرصًا من المكتبة على المشاركة التثقيفية الفاعلة في إطار المشروع النهضوي الشامل الذي تشهده مصر في ظل الجمهورية الجديدة.

ولعل للجمهورية الجديدة مجموعة من الجوانب والأبعاد المختلفة المتشابكة التي لا يمكن الفصل بينها أو تقديم إحداها على الأخرى؛ كالأبعاد الأمنية والاقتصادية وغيرها. ولكن في إطار نطاق اهتمام مركز الدراسات الاستراتيجية بالمكتبة، وفي ضوء التميز الذي يحظى به أعضاء المجلس الاستشاري للمركز، حاول المساهمون في هذا الإصدار تحقيق قدر من التكامل في الموضوعات التي شملها هذا الإصدار ليكون إصدارًا متميزًا يمكن أن يُسهم في رسم صورة متكاملة لأبرز الجوانب والأسس التي يمكن أن تساعد في إرساء أركان «جمهورية مصر الجديدة».

الأستاذة الدكتورة مي مجيب
أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،
والمشرف على مركز الدراسات الاستراتيجية، مكتبة الإسكندرية

(١)

تحديات إعادة بناء الدولة المصرية في إقليم مضطرب

الأستاذ الدكتور أحمد يوسف أحمد

أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

جرت في السنوات الأخيرة، التي بدأت بانتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيسًا للجمهورية عام ٢٠١٤، عمليات دءوبة وغير مسبوقة لإعادة بناء الدولة المصرية بعد سنوات الفوضى التي أعقبت ثورة يناير ٢٠١١، وبالذات في ظل حكم جماعة الإخوان المسلمين، ناهيك عن سنوات الجمود التي ميزت المرحلة الأخيرة من حكم الرئيس السابق حسني مبارك. وكما صار بديهيًّا في التحليل السياسي؛ فإن ثمة علاقة تفاعلية بين ما يجري في الداخل وإطاره الخارجي، وهي العلاقة التي عبر عنها عالم السياسة الشهير جيمس روزناو بمصطلح (Linkage politics)، واستخدم الأستاذ الدكتور بهجت قرني مصطلح (Intermestics)؛ للتعبير عن العلاقة ذاتها؛ وهو يمزج فيه بين لفظين؛ هما (International) و(Domestic). ويعني هذا أن الفهم الكامل لتطوُّر عملية إعادة بناء الدولة المصرية ومستقبلها لا يمكن أن يكتمل دون فهم إطارها الخارجي. وتهتم هذه الورقة تحديدًا بالإطار الإقليمي، وتتكون من جزأين؛ يحلل الأول أبعاد البيئة الإقليمية لعملية إعادة بناء الدولة المصرية، ويشرح الثاني السياسة التي طورتها مصر لمواجهة التحديات التي نجمت عن هذه الأبعاد.

أولًا: بيئة إقليمية مضطربة

يفترض التحليل في هذه الورقة أن البيئة الإقليمية التي تجري في إطارها عملية إعادة بناء الدولة المصرية تتكون من عنصرين أساسيين؛ هما «النظام الإقليمي العربي» و«القوى المحيطة به»، وأن كليهما ينطوي على تهديدات أمنية يُعتد بها.

١- حالة النظام العربي

ليست الأزمات بالجديدة على النظام العربي منذ نشأته ما بين تداعيات المواجهات العسكرية المتكررة في الصراع العربي الإسرائيلي، والانقسام بين القوى الثورية والقوى المحافظة في خمسينيات القرن الماضي وستينياته، والانقسام المصري العربي حول نهج التسوية السياسية مع إسرائيل منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين إلى نهاية ثمانينياته، وكارثة الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، وتداعياتها طيلة العقد الأخير من القرن. ومع ذلك يمكن القول بأن القرن الحادي والعشرين قد شهد تدهورًا غير مسبوق في أوضاع النظام العربي نجم عن متغيرين رئيسيين. المتغير الأول هو الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وتداعياته الكارثية ليس على العراق فحسب، وإنما على النظام الإقليمي العربي بكامله، بعد أن أدت سياسات الاحتلال الأمريكي في العراق إلى تفكيك الدولة والمجتمع وإذكاء الاحتقان الطائفي والعرقي فيه، وهو ما ساعد على توفير مناخ مثالي لتفاقم نفوذ التنظيمات الإرهابية في العراق، بالإضافة إلى انتشار هذه الظواهر السلبية كافة خارج العراق. أما المتغير الثاني؛ فهو الانتفاضات الشعبية التي شملت معظم البلدان العربية بدرجات متفاوتة وأفضت إلى تغييرات في نظم الحكم في بعض الدول، فضلًا عن درجة هائلة من عدم الاستقرار السياسي في عديد من البلدان العربية، وترتب على هذه التطورات خاصيتان رئيسيتان صبغتا أوضاع النظام العربي على النحو التالي؛ وهما:

أ- تهديد كيانات الدول الوطنية العربية

اتسمت بنية الدولة الوطنية في النظام العربي عمومًا بالهشاشة، وباستثناء عدد من الدول العربية لا يصل مجموعه إلى أصابع اليد الواحدة، ظل للانتماءات الأولية القبلية والطائفية والمذهبية والعرقية الأولوية على الانتماء الوطني، أو على الأقل ظل لها حضور مؤثر في المشهد السياسي العربي، بل إن دولتين عربيتين كانتا قد تفككتا بالفعل؛ الأولى، الصومال في تسعينيات القرن الماضي؛ والثانية، السودان الذي تزامن انفصال جنوبه عام ٢٠١١ مع اندلاع الانتفاضات الشعبية التي عمت معظم البلدان العربية. وقد ترتب على

هذه الانتفاضات تغييرات في عدد من نظم الحكم القائمة كما حدث في تونس ومصر وليبيا واليمن، وصمد النظام السوري في وجه محاولات التغيير السياسية والمسلحة. وفي الحالتين، حدثت درجة هائلة من درجات عدم الاستقرار السياسي استنزف الخروج منها موارد ضخمة كما حدث في مصر؛ بينما تعرض كيان الدولة في حالات أخرى لتهديد حقيقي؛ بحيث أصبح الحديث عن تفكك الدولة إلى كيانات عديدة مطروحًا بوصفه سيناريو للمستقبل. ومع أن هذا لم يحدث رسميًّا في أيٍّ من الدول المهددة بالانقسام، لكنه يمثل إلى الآن، عام ٢٠٢٢، أمرًا واقعًا بدرجات متفاوتة في دول كاليمن وليبيا وسوريا. ومثَّل ذلك مناخًا مواتيًا لتفاقم الظاهرة الإرهابية على نحو ما سيجيء في النقطة التالية.

ب- نقلة نوعية في الظاهرة الإرهابية

إن الإرهاب ليس بالظاهرة الجديدة في الوطن العربي التي عرفها في تاريخه المعاصر على الأقل منذ تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام ١٩٢٨. فقد بدأت الجماعة بوصفها حركة دعوية غير أنها ولجت إلى السياسة من باب «الحكم بما أنزل الله»، وعندما فشلت في الوصول إلى السلطة عبر الآليات الانتخابية الديمقراطية لجأت إلى العنف. ويقول أنصارها إن لجوء الجماعة إلى العنف جاء كنتيجة طبيعية إلى عنف نظام الرئيس عبد الناصر تجاهها، وهو قول مكذوب؛ لأن عنف الجماعة بدأ قبل ثورة يوليو في العهد الملكي، واستمر بعد نظام عبد الناصر. وما اغتيال النقراشي باشا؛ رئيس وزراء مصر آنذاك، والتنظيم السري المسلح، سوى مثالين على تجذر العنف كأداة حركية للجماعة. بل إن الرئيس الراحل أنور السادات الذي منحهم فرصة العودة لممارسة نشاطهم، قد انتهت حياته بالاغتيال على يد جماعة متفرعة عنهم. وقد أسهم عدد من التطورات على اشتداد ساعد الجماعات الإرهابية التي تنسِب نفسها للإسلام؛ ولعل أهمها توظيف الولايات المتحدة لتنظيم «القاعدة» في الحرب ضد الاتحاد السوفيتي في أفغانستان في ثمانينيات القرن الماضي، ثم ساعدت الخلخلة التي أحدثها الغزو الأمريكي في العراق من ناحية، وانتفاضات ما سُمي بـ«الربيع العربي» من ناحية أخرى على حدوث نقلة نوعية في الظاهرة الإرهابية في النظام الإقليمي العربي. تتمثل أهم مؤشراتها في تأسيس

الإرهاب لدولة على جزء من إقليم العراق أُعلنت من ثاني كبريات المدن العراقية في يونية ٢٠١٤، وامتدت لاحقًا عبر الحدود السورية العراقية، وظلت قائمة حوالي ثلاث سنوات ونصف سنة. كما جرت محاولات أخرى جزئية جغرافيًّا وقصيرة زمنيًّا في ليبيا ودول أخرى. وعلى الرغم من القضاء على دولة الإرهاب في العراق وسوريا والكيانات الأخرى التي حاولت الاقتداء بها؛ فإنه لا يمكن القول بأن التهديدات الإرهابية لكيانات الدول العربية قد باتت هامشية.

٢- مشروعات القوى الإقليمية

تحيط بالنظام الإقليمي العربي ثلاث قوى إقليمية رئيسية؛ هي إسرائيل وإيران وتركيا، ولكلٍّ من هذه القوى مشروعها الإقليمي الخاص الذي تترتب على تنفيذه تهديدات أمنية للنظام العربي ودوله، وذلك على النحو التالي:

أ- إسرائيل

يرجع المشروع الصهيوني لتأسيس دولة يهودية في فلسطين إلى أواخر القرن التاسع عشر. وقد اكتسب هذا المشروع شرعية أممية على جزء من أرض فلسطين بصدور قرار تقسيمها إلى دولتين عربية ويهودية مع كيان خاص للقدس في نوفمبر ١٩٤٧، وتمكنت إسرائيل من خلال عدوان يونية ١٩٦٧ من احتلال كامل أراضي فلسطين، وبعد العدوان حدث التحوُّل التدريجي من جانب الدول العربية إلى نهج التسوية السياسية للصراع، خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وزيارة الرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧، ثم توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد مع إسرائيل عام ١٩٧٨، وبعدها معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩.

وعلى الرغم من الرفض العربي شبه الإجماعي لهذه الخطوات المصرية؛ فإن النظام العربي سرعان ما بدأ في السير على نهج التسوية السياسية، فوافقت القمة العربية في مدينة فاس المغربية عام ١٩٨٢ على مبادرة الأمير فهد بن عبد العزيز؛ ولي العهد السعودي آنذاك، التي تضمنت استعداد الدول العربية للتوصُّل إلى سلام مع إسرائيل،

إن استجابت للمطالب العربية، على أن يضمن مجلس الأمن هذا السلام. وتعززت مسيرة التسوية السلمية بالتوصل إلى اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وعقد معاهدة السلام الأردنية الفلسطينية عام ١٩٩٤. وبعد عشرين عامًا من مبادرة فاس ١٩٨٢، وافقت القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢ على مبادرة جديدة تقدَّم بها الأمير عبد الله بن عبد العزيز؛ ولي العهد السعودي آنذاك. وتضمنت مطالب عربية أقل وإغراءات أكثر لإسرائيل تتمثل في تطبيع الدول العربية كافة لعلاقاتها معها، إن استجابت للمطالب العربية.

ومع ذلك أصاب الجمود التام عملية التسوية السياسية للقضية الفلسطينية لأربعة أسباب على الأقل؛ الأول، سيطرة اليمين الإسرائيلي المتشدد على الحكم؛ والثاني، الانقسام الفلسطيني الفادح بين أهم فصيلين فلسطينيين؛ حركتي «فتح» و«حماس»، في أعقاب الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ التي فازت بها حماس وإلى الآن، والثالث، تراجع الظهير العربي للقضية الفلسطينية بسبب انشغال الدول العربية بمشكلاتها الداخلية في أعقاب ما سُمي بالربيع العربي؛ والرابع، الانحياز الأمريكي السافر لإسرائيل الذي بلغ ذروة غير مسبوقة في عهد الرئيس دونالد ترامب.

ويمثل هذا الجمود الحالي لجهود تسوية القضية الفلسطينية تهديدًا لأمن المنطقة من منظورين؛ أولهما، احتمال تفجر الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وصولًا إلى مواجهات عسكرية واسعة. وقد حدث هذا غير مرة في السنوات الأخيرة، كان آخرها في مايو ٢٠٢١، وثمة تهديد حاليًّا في إبريل ٢٠٢٢ بتكرار سيناريو المواجهة العسكرية. أما المنظور الثاني؛ فهو تسهيل الفرصة على القوى الإقليمية التي تريد توظيف الصراع لخدمة أهدافها الإقليمية كما هو الحال في الحالة الإيرانية، وهو ما ينقلنا إلى النقطة التالية.

ب- إيران

ظلت إيران داعمة لإسرائيل على الأقل بحكم علاقة التبعية التي كانت تربطها بالولايات المتحدة حتى نجاح ثورة ١٩٧٩ التي رأت أن الولايات المتحدة الشيطان الأكبر، وناصبت إسرائيل العداء. قد تبنت الثورة منذ البداية مبدأ تصدير الثورة الذي استتر بشعار «نصرة المستضعفين»، وأفضى هذا إلى سلوك تدخلي إيراني في عديد من الدول العربية وبالذات دول الخليج. ومثلت الحرب العراقية الإيرانية التي دامت لثماني سنوات، من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٨، ذروة الارتدادات العنيفة على الأمن العربي التي نجمت عن الثورة الإيرانية.

ومن ناحية أخرى، تبنت الثورة الإيرانية موقفًا راديكاليًّا من القضية الفلسطينية شجعت بموجبه معظم فصائل المقاومة المسلحة عدا حركة «فتح»، وبالذات الفصائل ذات المرجعية الإسلامية. كما أن الأداة الأساسية لنفوذها في لبنان هي «حزب الله» الذي أكد مكانته بوصفه قوة عسكرية يُعْتَد بها من خلال قيادة عمليات المقاومة المسلحة ضد القوات الإسرائيلية في الشريط الجنوبي المحتل منذ عام ١٩٧٨ حتى أجبرها على الانسحاب منه عام ٢٠٠٠، بالإضافة إلى بأدائه المتماسك بوجه العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦.

ويُعدُّ الجمود الحالي لعملية التسوية السياسية ظرفًا مواتيًا للغاية لتشجيع إيران للفلسطينيين على القيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل. كما تمكنت إيران بعد الغزو الأمريكي للعراق من تأسيس فصائل مسلحة تابعة لها هناك، وكذلك قدمت كل أنواع الدعم لجماعة الحوثيين التي انقلبت على النظام الشرعي في اليمن، وسيطرت على شماله تقريبًا في سبتمبر ٢٠١٤ في إطار تداعيات الانتفاضة الشعبية اليمنية عام ٢٠١١.

ويُضاف لكل ما سبق، البرنامج النووي الإيراني الذي سبق التوصل إلى اتفاق بشأنه بين إيران والقوى الكبرى عام ٢٠١٥؛ «اتفاق٥+١»، الذي انسحب منه الرئيس

دونالد ترامب عام ٢٠١٨. غير أن خلفه جو بايدن أعلن نيته منذ حملته الانتخابية العودة للاتفاق، ودخل بالفعل مع باقي أطرافه في مفاوضات لهذا الغرض كادت أن تصل إلى غايتها قبل اندلاع الأزمة الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢. ومن شأن انتهاء هذه المفاوضات بالنجاح أن يثير مجددًا فكرة تصاعد الأنشطة الإيرانية المزعزعة للاستقرار في المنطقة.

ج- تركيا

تهتم تركيا اهتمامًا واسعًا بالمنطقة انطلاقًا من اعتبارات ثلاثة على الأقل؛ أولها، «المسألة الكردية»؛ إذ تضم تركيا حوالي٨٠٪ من أكراد العالم، ويمثل مواطنوها من الأكراد من خُمس إلى ربع سكانها. ويمارس حزب العمال الكردستاني في تركيا نشاطًا مسلحًا لتحقيق مطالب أكرادها؛ ولذلك تبدي حساسية فائقة لأي تطورات تتعلق بوضع الأكراد في العراق وسوريا وإيران، وتسمح لنفسها بالتدخل العسكري في العراق لمطاردة عناصر حزب العمال دون إذن السلطات العراقية، بل والتلاسن مع القيادات العراقية التي كانت تحتج على هذا التدخل. كما أنها تحتل جزءًا من الإقليم السوري تحسبًا لتطور مطالب أكراد سوريا.

أما الاعتبار الثاني فهو «مسألة الطاقة»؛ إذ تعاني تركيا من فقر واضح في الطاقة، فيما يزخر إقليم شرق المتوسط بموارد طاقة هائلة، ولذلك أقدمت على تصرفات غير قانونية بخصوص التنقيب عن الثروات الطبيعية في مياه تخص قبرص واليونان، مما استدعى فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات عليها، فضلًا عن بعض التوتر مع مصر؛ بسبب خلافات حول ترسيم الحدود البحرية، وترسيم تركيا لحدودها البحرية مع ليبيا باتفاق باطل قانونًا مع حكومة ما كان يُسمى بالوفاق الوطني.

ويبقى الاعتبار الثالث الذي تختلط فيه «الأبعاد التاريخية» التي تعود إلى الميراث العثماني، وكذلك الأيديولوجية المرتبطة برعاية تركيا لمشروع ما يُسمى بالإسلام

السياسي الذي أتاحت له الانتفاضات الشعبية في مطلع العقد الثاني من هذا القرن الفرصة لصعود لافت. ولذلك تدهورت علاقات تركيا بمصر بشدة بعد الإطاحة بحكم «الإخوان المسلمين»، واحتضان تركيا لهم سياسيًّا وإعلاميًّا. كما حدث الأمر نفسه في سوريا بتشجيع تركيا للفصائل المتشددة التي تنسب نفسها للإسلام، بالإضافة إلى الاتهامات التي وجهها لها الرئيس بوتين بالتعاون مع تنظيم «داعش» في سنوات ما سُمي بدولة الخلافة الإسلامية في العراق وسوريا. وفي ليبيا، كان التدخل التركي لنصرة الفصائل المنتمية لذات التوجه شديد الوضوح.

ثانيًا: السياسة المصرية

كما سبقت الإشارة، فإن ثمة عملية لإعادة بناء الدولة المصرية جرت بمعدلات هائلة في السنوات الماضية. ولكن المعضلة أنها تجري في ظل بيئة إقليمية شديدة الاضطراب أوضح الجزء السابق من هذه الورقة أبعادها. ولذلك، فإنه بينما كانت تهديدات الأمن القومي المصري من قبل تكاد أن تكون محصورة في تهديد واحد؛ وهو تهديد إسرائيل وحلفائها، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الاستعماري؛ تُظْهِر النظرة الأولى إلى البيئة الإقليمية التي أحاطت بمصر في الآونة الأخيرة أن تهديدات الأمن المصري تأتي من كل اتجاه كنتيجة طبيعية لعوامل الاضطراب وعدم الاستقرار التي تم تحليلها في الجزئية السابقة، وهو الأمر الذي تطلب سياسة رشيدة وحازمة لمواجهة هذه المخاطر على نحو ما توضحه هذه الجزئية.

١- أبعاد الخطر وسياسات مواجهته

أ- أبعاد الخطر

إذا استعرضنا أهم هذه التهديدات باتجاه معاكس لعقارب الساعة، وبدأنا من الشمال الشرقي سنجد أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لا يزال يمثل بؤرة قابلة للتفجر في أي وقت، بالرغم من «التسوية المصرية الإسرائيلية»، ومثيلتها «الأردنية

الإسرائيلية». وقد حدثت بالفعل مواجهات عسكرية حقيقية غير مرة في السنوات الأخيرة بين إسرائيل وفصائل المقاومة الفلسطينية، وبصفة خاصة في غزة وقع آخرها في مايو ٢٠٢١. ولا تزال الظروف مهيأة لتكرار تلك المواجهات، بالإضافة إلى قمع القوات العسكرية والأمنية الإسرائيلية للفلسطينيين في الضفة الغربية. وترتب على هذه الحالة من التوتر الدائم مسئوليات على السياسة المصرية، بالإضافة لما تنطوي عليه من مشكلات أمنية نتيجة تداعيات الهجمات الإسرائيلية الضارية على قطاع غزة. ومن ناحية أخرى، ثمة تهديدات للثروات المصرية في شرق المتوسط؛ بسبب السياسة التركية على نحو ما رأينا.

وإذا تحركنا أكثر سنجد تهديد الإرهاب القادم من حدود ليبيا الغربية؛ حيث تغيب الدولة الموحدة حتى الآن، وحيث أصبحت ليبيا مقرًّا لجماعات إرهابية هددت الأمن المصري غير مرة. وتضم ليبيا قواعد عسكرية ومستشارين عسكريين من تركيا صاحبة المشروع الإقليمي الذي سبقت الإشارة إليه، مما هدد بتغيير جذري في ميزان القوى في الصراع الدائر على الأرض الليبية. فإذا واصلنا التحرك باتجاه الجنوب، سنجد عددًا من التهديدات الواضحة أثناء نظام عمر البشير قبل سقوطه عام ٢٠١٩. وكان من المعروف أن ذلك النظام يستند إلى قاعدة تأييد تنتمي في التحليل الأخير إلى جماعة «الإخوان المسلمين». وفي أعقاب إسقاط هذا النظام بحراك شعبي عام ٢٠١٩ حدث تقارب مصري سوداني لا يزال يحتاج تدعيمًا رسميًّا وشعبيًّا، خاصة وأن الأوضاع في السودان لم تستقر بعد. وتبدو أهمية تدعيم هذا التقارب في ضرورة تنسيق المواقف بين البلدين لمواجهة الخطر الجسيم القادم من إثيوبيا، بسبب مشكلة سد النهضة.

وإذا وصلنا بعقرب الساعة إلى آخره، سنجد ما يجري في اليمن من اضطراب؛ بسبب انقلاب الحوثيين الموالين لإيران، وما ترتب على هذا الانقلاب من تهديد الملاحة في باب المندب، وهو بمثابة المدخل الجنوبي لقناة السويس التي تمثل عنصرًا مهمًّا للغاية في الحياة والاقتصاد في مصر، وكذلك في الملاحة والتجارة العالمية.

ب- سياسات المواجهة

تأتي التهديدات لأمن مصر إذن لأول مرة من كل الاتجاهات، وهذه التهديدات تفرض عليها أن يكون لها دور فاعل في المنطقة. وقد اضطلعت مصر بدور خارجي حيوي عبر التاريخ، وفي المرحلة الراهنة ركزت السياسة الخارجية المصرية على مبدأ حماية كيانات الدول الوطنية العربية، بغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع نظمها السياسية، وذلك تجنبًا للتداعيات السياسية والأمنية الكارثية التي يمكن أن تترتب على انهيار هذه الدول بدعوى تخليصها من نظم حكم جائرة.

وقد ظهرت هذه السياسة بوضوح في موقف مصر بعد ثورة ٣٠ يونية من الدولة السورية، فقد رفضت السياسة المصرية أي مساس خارجي بنظام الحكم فيها؛ فمستقبله يقرره الشعب السوري وليس أي مؤامرات خارجية. وقد تمسكت مصر بهذه السياسة رغم ما سببته من خلاف في السياسات مع دول عربية صديقة ومهمة. وفي الحالة الليبية، وضعت مصر سياسة حماية كيانات الدول الوطنية العربية موضع التطبيق؛ فقد أيدت الجيش الوطني الليبي وألقت بثقلها في كفة إعادة توحيد مؤسسات الدولة الليبية. وعندما بدا الخطر وشيكًا على أمن مصر بسبب التدخل التركي في ليبيا، أعلن الرئيس السيسي في يونية ٢٠٢٠ الخط الأحمر لمصر في ليبيا، وتم احترام هذا الخط بالفعل. بل إن الموقف المصري الحازم والحاسم قد كان له دور في تحقيق بعض الخطوات على طريق التسوية السياسية للصراع الدائر في ليبيا. كما قامت مصر بدور عسكري رمزي في التحالف العربي لإعادة الشرعية اليمنية اعتبارًا من انطلاق عملية «عاصفة الحزم» في مارس ٢٠١٥. ويُلاحظ في المشاركة المصرية في هذه العملية التركيز على الوجود البحري العسكري في باب المندب لأسباب غير خافية، ويُضاف إلى كل ما سبق الجهود المصرية لتحقيق الوحدة الوطنية في سوريا ولبنان وليبيا.

كذلك لا شك أن السياسة المصرية كان لها دور مهم من خلال فضح النظام الشمولي لجماعة الإخوان المسلمين وسياساته، في وقف موجة صعود التيار المتأسلم في الوطن العربي الذي ارتبط عضويًّا بالإرهاب. ففي أعقاب الإطاحة بحكمهم في مصر، بدأت عملية واضحة لتراجعهم سياسيًّا في تونس والسودان والمغرب وغيرها. كما قامت مصر بدور قيادي في كسر شوكة الإرهاب في المنطقة، سواءً من خلال هزيمته في شبه جزيرة سيناء أو الضربات العسكرية التي وُجهت لقواعده في ليبيا بعد إعدام مواطنين مصريين في أراضيها على أيدي تنظيم «داعش» أو انطلاق عمليات إرهابية باتجاه الأراضي المصرية من ليبيا. كذلك قدم الرئيس عبد الفتاح السيسي عام ٢٠١٥ مقترحًا لقمة شرم الشيخ بتشكيل قوة عربية مشتركة لمكافحة الإرهاب وافقت عليه، وتم إعداد البروتوكول التنفيذي لها خلال ثلاثة أشهر من انعقاد القمة، لكن التوقيع عليه أُجّل في اللحظة الأخيرة لإشكاليات تتعلق بالعلاقات العربية البينية.

ومن ناحية ثالثة، برز بوضوح التوجه نحو التسوية السلمية للمنازعات، واحترام الالتزامات القانونية، وما أفضى إليه هذا من سياسات رشيدة حكمت التحركات الخارجية المصرية منذ ثورة يونية ٢٠١٣. وقد أفضى هذا المبدأ إلى قيام مصر بدور خاص في هذا الصدد، وبالتالي فإن الدور المتفرد الذي قامت به مصر للتوصل إلى تهدئة بين إسرائيل والفلسطينيين في المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية في مايو ٢٠٢١، ليس سوى النتيجة الطبيعية لهذا الدور المصري الملتزم بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات الذي اكتسب احترام الجميع.

كذلك فإن سياسة النأي بالنفس عن المشاركة في أحلاف دولية يبدو ملمحًا أصيلًا في السياسة الخارجية المصرية؛ فقد أسقطت الحكومة الوفدية في مصر مشروع قيادة الشرق الأوسط عام ١٩٥١، ثم أسقطت ثورة يوليو ١٩٥٢ مشروعي «حلف بغداد» عام ١٩٥٥ و«مشروع أيزنهاور» عام ١٩٥٧. ونأت مصر بنفسها عن الاستمرار في المشاركة في المؤتمرات الشرق أوسطية في تسعينيات القرن الماضي،

وانسحبت من محاولات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتكوين حلف شرق أوسطي قد تنضم إليه إسرائيل لاحقًا ويكون موجهًا ضد إيران.

٢- الجدل حول الدور المصري

على الرغم من أن جوهر السياسات السابقة يمثل استجابة سليمة للتحديات الجديدة التي رأينا أنها تنبع من واقع إقليمي مضطرب؛ فإن الصعود اللافت للدور الخارجي المصري بدأ يثير هواجس البعض في الداخل بخصوص تكلفته وأعبائه، خاصةً بعد الرقم الذي تعهدت به مصر لدعم إعادة الإعمار في غزة بعد العدوان الإسرائيلي عليها في مايو ٢٠٢١ والمساعدات المصرية لعديد من الدول العربية والإفريقية وغيرها في سياق جائحة فيروس كورونا المستجد، وبعض الكوارث الطبيعية. وطرح البعض تساؤلات بحسن النية أو بسوئها: هل نحن في وضع يبيح لنا هذا السلوك؟ ومعروف أن ثمة عقدة من تكلفة الدور المصري لنصرة الثورة الجمهورية في اليمن في ستينيات القرن الماضي، وهناك ملاحظات ثلاث واجبة للتعليق على هذه التساؤلات المشروعة أو المغرضة:

أ- الملاحظة الأولى

إنه يجب أن يكون واضحًا أنه لا دور بلا تكلفة، بل لا سياسة خارجية أصلًا بدون تكلفة. وبالتالي فإن السؤال الصحيح لا يكون عن تكلفة الدور، وإنما عن المصالح الحيوية التي تُوظِّف هذه التكلفة للدفاع عنها. ومن البديهي، على سبيل المثال، أن تكلفة بناء قوات مسلحة قادرة على الدفاع عن المصالح الحيوية لدولة كمصر باهظة؛ لكن السؤال يبقى: هل نترك ثرواتنا الطبيعية الهائلة في شرق المتوسط وحدودنا التي يتهددها الإرهاب من كل اتجاه وأمن ممراتنا المائية الحيوية دون حماية؟ ويعني هذا بمفهوم المخالفة أن التكلفة في غير حماية المصالح الوطنية هدر. ويُضاف إلى ذلك أنه ليس صحيحًا أن كل الأدوار مكلفة على النحو الذي يؤثر بالسلب على إمكانات الدولة؛ فقد كان لمصر دور في قيادة حركات التحرر العربية والإفريقية في خمسينيات القرن الماضي وستينياته بحدٍّ أدنى من التكلفة، تمثل في

تزويدها بالأسلحة التي استغنى عنها الجيش المصري، علاوة على خدمات التدريب والمشورة، ودعمها إعلاميًّا دعمًا مؤثرًا من خلال «صوت العرب» والإذاعات الموجهة لإفريقيا ودبلوماسيًّا في المحافل الدولية، وبصفة عامة فإن للقوة الناعمة أدوارًا مهمة في الوفاء بمتطلبات الدور الخارجي.

ب- الملاحظة الثانية

إن القيام بدور لا يعني عدم الرشادة؛ بمعنى أن تزج دولة ما بنفسها في أي شيء وكل شيء بغض النظر عن الحسابات الرشيدة. ولنتأمل، على سبيل المثال، رد الفعل المصري لتهديدات الدولة الوطنية في كلٍّ من ليبيا واليمن؛ ففي الحالة الليبية، لم تتردد القيادة المصرية في توجيه ضربتين عسكريتين لقواعد الإرهاب في ليبيا عندما وصل الأمر إلى التهديد المباشر للأمن المصري، وفي وضع خط أحمر يفضي تجاوزه إلى تدخل عسكري مصري مباشر. بينما اقتصرت المشاركة في «عاصفة الحزم» على دعم جوي رمزي وتأمين باب المندب بقطع بحرية مصرية، كما سبقت الإشارة، ومعنى هذا أن تكلفة الدور وأعباءه ليست بالضرورة عالية.

ج- الملاحظة الثالثة

هي ملاحظة بالغة الأهمية؛ حيث تشير إلى أنه إن كان للدور تكلفته وأعباؤه، فإن له عائده أيضًا. وقد يكون هذا العائد استراتيجيًّا ومعنويًّا لا يُقدر بثمن، أو ماديًّا مباشرًا. وعلى سبيل المثال، فإن التدخل المصري في اليمن في ستينيات القرن الماضي كان الأعلى تكلفة، ومع ذلك فإن عائده الاستراتيجي لا يُقدر بثمن؛ إذ أفضى التنسيق الاستراتيجي المصري اليمني قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ وأثناءها إلى إغلاق باب المندب بوجه الملاحة الإسرائيلية، وهي نتيجة كان لها دور استراتيجي محوري في المواجهة العسكرية آنذاك. كذلك فإن مصر قد أُعفيت من ديون قُدرت بنحو ٤٣ مليار دولار بعد مشاركتها في حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١. وليس معنى هذا بحال أن تقيس الدول جدوى أدوارها بعائدها المادي، ولكن المقصود

أنه كما أن للأدوار الخارجية تكلفتها فإن لها عائدها أيضًا. ويبقى المعيار الأول والأخير هو الدفاع عن مصالح الدولة الحيوية.

لقد طرح البعض نظرية عجيبة للدور المصري - وكأن هذا الدور مسألة ظرفية نملك رفاهية الاضطلاع به من عدمه - تلك النظرية المسماة بالكمون الاستراتيجي، بمعنى أن نغلق حدودنا علينا لنبني أنفسنا من الداخل، وللأمانة كان أنصار هذا الاتجاه ينقسمون إلى فريقين؛ أولهما يريد الكُمون حتى تكتمل أركان البناء الجديد، فتنطلق مصر نحو محيطها الخارجي، وثانيهما، يطلب الكُمون من المهد إلى اللحد، وكلاهما لا يرى أن العزلة صارت خيارًا مستحيلًا، وأن مصر بحكم وزنها ليست هي تلك الدولة التي يتركها محيطها الخارجي تنغلق على نفسها؛ لأنها الثِّقَل الذي يتنافس حوله المتنافسون، وهكذا تكون المعادلة أن مصر إذ لم تخرج لمواجهة الأخطار واستغلال الفرص في بيئتها الخارجية، فسوف يدخل إليها الفاعلون في هذه البيئة في محاولة لاستقطابها أو السيطرة عليها.

إن فكرة الكمون الاستراتيجي ربما كان لها سياقها التاريخي في وقت من الأوقات، وهو ذلك الخلاف الشهير بين «لينين» زعيم الثورة البلشفية، و«تروتسكي». فقد كان «لينين» من أنصار الكمون الاستراتيجي بمعنى أن تُغلق روسيا السوفيتية الأبواب على نفسها كي تتفرغ لبناء الداخل؛ بينما كان «تروتسكي» يرى أن نجاح الثورة مستحيل كجزيرة وسط عالم رأسمالي، ويتحدث عن الثورة العالمية، بينما لا أحد من المتحمسين لفكرة الدور الإقليمي المصري يخطر بباله الحديث عن ثورة عالمية أو غيرها. وإنما الهدف من الدور هو الدفاع عن أمننا ومصالحنا، وبالتالي فإن هذه الفكرة لم تعد صالحة لنا على الإطلاق في الوقت الراهن، بل الواجب على مصر أن تكون لها سياسة فاعلة كي تحافظ على أمنها وتحمي مصالحها.

ثالثًا: الخاتمة

يمكن القول بأن مصر قد عادت بعد ثورة يونية ٢٠١٣ إلى ما يمكن تسميته بـ«النموذج السوي لسياستها الخارجية»؛ فتبنت سياسة نشيطة رشيدة في محيطها العربي والإقليمي تقوم على عدة مقومات على نحو ما رأينا، وتطبق مصر في سياستها ما أصبح يُسمى حديثًا بمنظومة القوة الذكية؛ فلديها قوة صلبة تتمثل في جيشها الذي يحتل الآن وفق آخر تصنيف لعام ٢٠٢٢ المرتبة الثانية عشرة عالميًّا، وهو الجيش الأقوى عربيًّا. وفي الوقت ذاته، فإن مصر لديها قوة ناعمة تتمثل في دبلوماسيتها العريقة التي مكنتها من تحقيق إنجازات كبيرة، وقطاع الإنشاءات الذي يضطلع بدور بالغ الأهمية في إفريقيا والوطن العربي.

ويمكننا في هذا الصدد توجيه انتقاد إلى عنصر من عناصر القوة الناعمة المصرية، وهو الإعلام؛ فالإعلام المصري عربيًّا وإقليميًّا ليس على المستوى المطلوب وبه قصور واضح، وعندما نتذكر تأثير «صوت العرب» عربيًّا، وتأثير الإذاعات الموجهة لإفريقيا في حركات التحرر الوطني، سندرك أننا أمام مهمة حقيقية تتطلب جهودًا شاقة لكي نفعِّل إعلامنا الإقليمي عربيًّا وإفريقيًّا.

وأخيرًا، فإن هناك حالة جدل واضحة بين الداخل والخارج، ذلك أن عملية البناء الداخلي تتم في سياق بيئة شديدة الاضطراب تواجهها مصر بسياسة بادية الرشادة. وبقدر نجاحها في هذه السياسة، سيرتد هذا إيجابًا على عملية البناء الداخلي. وكلما تكرست وترسخت عملية البناء الداخلي، سيكون دور مصر الإقليمي عربيًّا وإقليميًّا، وفي شرق المتوسط أقوى وأكثر قدرة على إصلاح حال هذه المنطقة من العالم.

(٢)

دبلوماسية المناخ ودورها في تعزيز الجمهورية الجديدة

السفير الدكتور خير الدين عبد اللطيف محمد

مساعد وزير الخارجية الأسبق

يشير التقرير السنوي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) الصادر في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢١ تحت عنوان «الحرارة مستمرة»[١] إلى أن العمل المناخي لمواجهة «تغير المناخ»[٢] لا يزال دون المستوى، وأن العالم مُطالَب بخفض الانبعاثات بمقدار النصف خلال السنوات الثماني القادمة؛ لكي نحقق هدف الإبقاء على حرارة الكوكب في حدود ١,٥ درجة مئوية. ويؤكد التقرير أن «الإسهامات المحددة وطنيًّا»[٣] في مجال خفض الانبعاثات، ليست كافية للإبقاء على درجة الحرارة كما حددتها اتفاقية باريس لعام ٢٠١٥[٤].

---

(١) UNEP Copenhagen Climate Centre, "Emissions Gap Report 2021", *UN Environment Programme*, https://www.unep.org/resources/emissions-gap-report-2021.

(٢) يقصد بتغير المناخ التحولات طويلة الأجل في درجات الحرارة وأنماط الطقس. وقد تكون هذه التحولات طبيعية فتحدث، على سبيل المثال، من خلال التغيرات في الدورة الشمسية. لكن منذ القرن التاسع عشر، أصبحت الأنشطة البشرية المسبب الرئيسي لتغير المناخ، ويرجع ذلك أساسًا إلى حرق الوقود الأحفوري؛ مثل الفحم والنفط والغاز؛ إذ ينتج عن حرق الوقود الأحفوري انبعاثات الغازات الدفيئة التي تعمل كغطاء يلتف حول الكرة الأرضية مما يؤدي إلى حبس حرارة الشمس ورفع درجات الحرارة. وتشمل أمثلة الغازات الدفيئة التي تسبب تغير المناخ ثاني أكسيد الكربون والميثان، انظر:
"What's the Difference between Climate Change Mitigation and Adaptation?" *World Wildlife Fund WWF*, https://www.worldwildlife.org/stories/what-s-the-difference-between-climate-change-mitigation-and-adaptation; "Responding to Climate Change", *NASA: Climate Change and Global Warming*, https://climate.nasa.gov/solutions/adaptation-mitigation/.

(٣) يُطلق عليها باللغة الإنجليزية (Nationally Determined Contributions).

(٤) انظر أيضًا تقارير منظمة الأرصاد الدولية في هذا الشأن:
World Meteorological Organization (*WMO*), https://public.wmo.int/en.

ولعل مما يفاقم الأمر أن مناطق النطاق المشترك أو المنافع العامة المشتركة (Global Commons)[٥]، آخذة في التدهور، ويطلق عليها الآن «كارثة النطاق المشترك»[٦]؛ بسبب التهديدات والمخاطر البيئية الجسيمة التي تواجهها، والنظم غير المكتملة التي تحكمها، أو المناطق فيما يجاوز الولاية الإقليمية لأية دولة، وتشكل التراث المشترك للبشرية، ويشمل الموارد العالمية المشتركة؛ مثل أعالي البحار والمحيطات، والغلاف الجوي والفضاء الخارجي، وموارد القطب الجنوبي، وكذا الفضاء السيبراني[٧].

ولقد أصبحت البيئة مرتبطة بالقضايا الرئيسية الأخرى في السياسة العالمية؛ مثل مستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب، والنظام الدولي لإنتاج واستخدام الموارد، وتحرير التجارة العالمية، وماهية الأمن القومي، والعلاقة الوثيقة المتنامية ما بين قضايا البيئة والاقتصاد والسلم والأمن. ولا غرو إذن من أن تتبوأ دبلوماسية المناخ مكانة مركزية متنامية بحكم الحاجة الماسة للتعامل مع هذه التهديدات والتحديات فى إطار عالمي يستخدم كل أنماط ومستويات العمل الدبلوماسي متعدد وثنائي الأطراف، الرسمي وغير الرسمي الذي تقوم به الدول والمنظمات الدولية والفاعلون من غير الدول.

وتكتسب هذة الورقة أهميتها فى ضوء استضافة مصر لقمة المناخ القادمة (COP27) في شرم الشيخ في نوفمبر ٢٠٢٢. وفي ضوء الإنجازات الكبيرة والشاملة التي حققتها مصر في إطار تنفيذ رؤيتها ٢٠٣٠، وكذا مع إقرار «الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠» وآليات تنفيذها، إلى جانب تعزيز الأطر المؤسسية والتشريعية والتنفيذية العديدة في مجال العمل المناخي، وهي خطوات وإجراءات تسهم في بناء نموذج قوي في الالتزم الوطني

(٥) صلاح الدين عامر، **مقدمة لدراسة القانون الدولي العام** (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٧): ٨٥٧.

(٦) يُطلق عليها باللغة الإنجليزية (The Tragedy of the Global Commons).

(٧) Thomas G. Weiss and Pallavi Roy, "The UN and the Global South, 1945 and 2015: Past as Prelude?" *Third World Quarterly* 37, no. 7 (2016): 1147-1155. Managing the global commons: common good or common sink?, see United Nations, *UN System Task Team on the Post-2015 UN Development Agenda: Global Governance and Governance of the Global Commons in the Global Partnership for Development beyond 2015*: *Thematic Think Piece* (New York, NY: UN, 2013), https://www.un.org/en/development/desa/policy/untaskteam_undf/thinkpieces/24_thinkpiece_global_governance.pdf.

والدولي بالعمل المناخي يعزز من قدرة مصر على الإسهام، من خلال قمة المناخ القادمة، في تبني مواقف إيجابية فاعلة لصالح الدول النامية خاصة الإفريقية منها، تأسيسًا على أن الداخل المسئول بيئيًّا هو الأساس المتين لعمل مناخي دولي فاعل.

وتتناول هذه الورقة تحت عنوان «دبلوماسية المناخ ودورها في تعزيز الجمهورية الجديدة» التعريف بدبلوماسية المناخ، ومستويات العمل، والتفاعل في إطار دبلوماسية المناخ، سواء الإطار متعدد الأطراف العالمي أو الإقليمي أو الثنائي أو الوطني بعرض نماذج لأربع دول تتبنى دبلوماسية المناخ. ثم تعرض الورقة الصلة العضوية بين تغير المناخ والسلم والأمن الدوليين، وتنتهي بعدد من الملاحظات الختامية، وعدد من التوصيات من واقع ما تم عرضه.

أولًا: دبلوماسية المناخ

تشير خبرة العمل الدبلوماسي والممارسة الدولية إلى أن «السياسة الخارجية» في الأساس مرادفة لأهداف الدولة في المحيط الخارجي، وهي برنامج العمل العلني الذي تختاره الدولة لتحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي لحماية المصالح الوطنية. أما «الدبلوماسية»[٨]؛ فهي فن مباشرة العلاقات بين الدول بما في ذلك إدارة المفاوضات الدولية، والاتصال مع الحكومات، وتقديم مصالح الدولة، وتمثيل الدولة خارجيًّا. فهي باختصار الأداة أو الأدوات التنفيذية للسياسة الخارجية للدولة باستعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين أشخاص القانون الدولي، وأيضًا التعامل مع الكيانات غير الرسمية من غير الدول بمفهومها الحديث الذي يعكس تعدد الفاعلين وتعدد مجالات وأنماط العمل الدبلوماسي في المجالات السياسية والثقافية والقانونية والأمنية، والطاقة، والمياه، والاقتصاد، والصحة، ورعاية المواطنين، وبناء الصورة، والقوة الناعمة، وغيرها. وتهدف السياسة الخارجية والدبلوماسية في نهاية المطاف إلى الإسهام في بناء مجتمع عالمي سلمي مستقر في إطار مقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

(٨) "Diplomacy", *ScienceDirect* (database), Elsevier, https://www.sciencedirect.com/topics/social-sciences/diplomacy.

ولا شك أن التحديات والتداعيات الجسيمة الناجمة عن تغير المناخ تضر بالتنمية وتثير قضايا جيوسياسية حيوية تلامس قلب السياسات الدولية؛ كالسيادة والسلامة الإقليمية والصراع على الموارد؛ كالمياه والغذاء والطاقة. وهذه التداعيات تضعف الأمن الإنساني وتفاقم من مخاطر الصراع والاضطراب وعدم الاستقرار. ولا شك أيضًا أن التعامل مع هذه التحديات والتداعيات الجسيمة يتطلب استجابات استراتيجية منسقة على الصعيد العالمي، وهنا يأتي دور «دبلوماسية المناخ»[٩].

وتهدف دبلوماسية المناخ أساسًا إلى دعم التواصل مع المؤسسات في الدول الشريكة أصحاب المصلحة، وتعزيز القدرات، وبناء شبكات الائتلافات والتحالفات المهمة، والعلاقات في الأقاليم المتأثرة بشكل خاص، ومنع الصراعات، وإدماج المنظورات الإقليمية، خاصة من الدول النامية والناشئة ضمن عمليات السياسة الدولية للمناخ، وتفعيل أدوار وزارات الخارجية وبعثاتها في الخارج بعدد من وسائل وأدوات الدبلوماسية العامة؛ كالمعارض ومنصات المعلومات والمؤتمرات وورش العمل والموائد المستديرة، والتفاعل مع وسائل الإعلام والفاعلين من غير الدول. وتعد دبلوماسية المناخ دبلوماسية وقائية في الأساس لاتصال أزمة المناخ بمجالات مختلفة في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، وتنطوي على تفاعل دبلوماسي في كل ما يتعلق بتغير المناخ وتداعياته وتبعاته. والواقع أنه لا يوجد تعريف جامع مانع لدبلوماسية المناخ، وإن كان يمكن الوقوف على أربع فئات أو تصنيفات لها على المستوى السياسي، وذلك من واقع رؤية المفوضية الأوروبية لدبلوماسية المناخ[١٠]؛ وهي:

١- الالتزام بالدبلوماسية متعددة الأطراف في السياسات المناخية، خاصة لتنفيذ اتفاقية باريس لعام ٢٠١٥.

٢- التعامل مع تداعيات تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين.

---

(٩) "What Is Climate Diplomacy?" *Climate-Diplomacy*, https://bit.ly/3M7SsqI.

(١٠) المرجع السابق.

٣- الإسراع بوتيرة العمل المناخي على الصعيد الوطني ورفع سقف الطموح العالمي.

٤- تعزيز التعاون الدولي من خلال التبني النشط لقضايا أزمة المناخ، والوصول والتواصل مع أكبر دوائر ممكنة على جميع الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

وبهذا المعنى تشمل «دبلوماسية المناخ» استخدام الأدوات الدبلوماسية لتعزيز سقف الطموح العالمي، والعمل لبناء النظام الدولي للمناخ، والسعي لتخفيف التداعيات والتبعات الجسيمة لتغير المناخ على السلم والاستقرار والرخاء. كما تشمل أيضًا استخدام أزمة المناخ في تعزيز أغراض ومقاصد أهداف السياسة الخارجية الجوهرية؛ مثل بناء الثقة والسلام وتعزيز التعددية. ولتحقيق ذلك، تسعى دبلوماسية المناخ إلى الارتقاء بالعمل المناخي؛ ليكون في صدارة الأجندة العالمية، وذلك بالتعاون مع الشركاء أصحاب المصلحة في العالم من خلال الحوارات والتبادلات، والدبلوماسية العامة، والأدوات الأخرى للسياسة الخارجية، فضلًا عن التعامل مع تداعيات وتبعات تغير المناخ على قضايا الأمن والاستقرار، والعمل المبكر لمواجهة المخاطر الأمنية الناجمة عن تغير المناخ في إطار شبكة قوية من أصحاب المصلحة من ممثلي منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص[١١].

ثانيًا: مستويات العمل والتفاعل في إطار دبلوماسية المناخ

١- الجهود الدولية في مجال دبلوماسية المناخ[١٢]، [١٣]

ولحرص الأمم المتحدة على تحقيق المشاركة الواسعة في مفاوضات المناخ، أُتيحت الفرصة للدول النامية لعرض مشاغلها واهتماماتها التاريخية وأولوياتها. فقد تمكنت

(١١) المرجع السابق.

(١٢) The International Institute for Sustainable Development (IISD), *Sustainable Development Timeline* (Winnipeg, MB: IISD, 2012), https://www.iisd.org/system/files?file=publications/sd_timeline_2012.pdf.

(١٣) "History of SD", *Sustainable Development Commission*, https://www.sd-commission.org.uk/pages/history_sd.html.

الدول النامية في قمة الأرض في ريودي جانيرو عام ١٩٩٢ من فرض مبدأ مهم للغاية؛ وهو مبدأ «المسئوليات المشتركة ولكن المتباينة»(١٤). وتم تضمين المبدأ بالفعل في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)؛ وهي الوثيقة الأساسية التي صدرت عن المؤتمر. وجاء «بروتوكول كيوتو ١٩٩٧» ليضع التزامات قانونية ملزمة على الدول الصناعية لخفض الانبعاثات، وقدم مكافآت وحوافز اقتصادية وفنية للدول النامية بموجب «آلية التنمية النظيفة»(١٥)، إلى جانب حوافز أخرى لتحسين الحوكمة البيئية(١٦). وأسست قمة كوبنهاجن عام ٢٠٠٩ «صندوق المناخ الأخضر»، وأكدت قمة كانكون بالمكسيك عام ٢٠١٠ نتائج وتوصيات كوبنهاجن، خاصة في مجال المراقبة والإبلاغ والتحقق (MRV)، وخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في الدول النامية، وذهبت قمة كانكون إلى أبعد من ذلك فأنشأت «إطار كانكون للتكيف»(١٧).

أما قمة «ديربان» عام ٢٠١٠ فكانت بمثابة انفراجة؛ لأنها وضعت خريطة طريق جديدة تقوم على اتفاقية قانونية عالمية ملزمة، وجاءت «قمة الدوحة» عام ٢٠١٢ لتعدِّل بروتوكول كيوتو، وتضيف فترة التزامات أخرى إضافية، ثم عقدت الأمم المتحدة مؤتمر التنمية المستدامة، مؤتمر «ريو ٢٠١٢»، في ريو دي جانيرو الذي نتج عنه الاتفاق على إطلاق عملية لتطوير طائفة من أهداف التنمية المستدامة؛ وهي الأهداف السبعة عشر التي تم اعتمادها لاحقًا في قمة الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥. وفي العام ذاته، جاءت اتفاقية باريس في إطار تنفيذ الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، ولأول مرة تعهدت الدول بخطوات طموحة لمكافحة تغير المناخ والتكيف مع تداعياته وتبعاته وتكثيف دعم الدول النامية في هذا المجال. ثم جاءت قمة غلاسكو (COP26) عام ٢٠٢١؛ لتبقي على درجة الحرارة المستهدفة للكوكب عند ١,٥ درجة مئوية. وتطالب الدول بتقديم تقارير محدثة بخصوص

---

(١٤) يُطلق عليه باللغة الإنجليزية (Common but Differentiated Responsibilities).

(١٥) يُطلق عليها باللغة الإنجليزية (Clean Development Mechanism).

(١٦) يلاحظ أن «بروتوكول كيوتو» ركز على التخفيف فقط، ولم يشمل التكيُّف.

(١٧) يُطلق عليها باللغة الإنجليزية (Cancun Adaptation Framework).

جهودها في خفض الانبعاثات على المستوى الوطني قبل حلول قمة المناخ القادمة (COP27) في مصر. وقد تناولت قمة غلاسكو موضوعات مهمة ستكون موضع متابعة وعمل مكثف في قمة المناخ القادمة (COP27)؛ منها التخلص التدريجي من استعمال الوقود الأحفوري، وقضية الضرر والتعويض، وتمويل عمليات وإجراءات التكيُّف والتخفيف، وقواعد أسواق الكربون، وفقًا للمادة رقم (٦) من اتفاقية باريس؛ إلى جانب متابعة «التعهد العالمي بشأن الميثان»[١٨] الذي تعهد بموجبه كلٌّ من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وعدد من الدول الأخرى بخفض انبعاثات غاز الميثان بنسبة ٣٠٪ بحلول ٢٠٣٠، مقارنة بمستويات عام ٢٠٢٠. وقد انضم إلى هذا التعهد أكثر من مائة دولة، بينما لم تنضم دول مهمة؛ مثل الصين وروسيا وأستراليا مما قد يضعف من تأثيره[١٩].

٢- الدول النامية واتفاقيات البيئة[٢٠]

ترى الدول النامية أن المستويات البيئية العالمية في الدول الصناعية سترفع من أسعار السلع الصناعية والرأسمالية مما يخلق شروطًا غير مواتية لها. وترى أن دعم النمو الاقتصادي من جانب الجهات المانحة سيتأثر سلبًا باستخدام القروض لإقامة مشروعات بيئية. فهذا الإطار غير المتكافئ للعلاقات بين الشمال والجنوب يشكل في الأساس مواقف الدول النامية إزاء قضايا البيئة العالمية؛ حيث تسعى هذه الدول للتخفيف من هيمنة الدول الصناعية على التجارة العالمية والأنظمة المالية. وترى الدول النامية أن مفاوضات البيئة العالمية تعد فرصة لطرح جدول أعمال موسع لإجراء تعديل في هيكل العلاقات الاقتصادية والمالية بين الشمال والجنوب بالربط بين القضايا البيئية والتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة من ناحية، والأنظمة الخاصة بالعلاقات الاقتصادية الدولية من ناحية أخرى.

---

(١٨) يُطلق عليها باللغة الإنجليزية (Global Methane Pledge).

(١٩) "The Glasgow Climate Pact – Key Outcomes from COP26", *United Nations Framework Convention on Climate Change* (*UNFCC*), https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/the-glasgow-climate-pact-key-outcomes-from-cop26.

(٢٠) «الموقف المصري من مفاوضات تغير المناخ بالتوافق مع الموقفين الإفريقي والعربي»، **جهاز شئون البيئة**، https://bit.ly/3kVviIp.

وتحتاج الدول النامية حاجة ماسة إلى تعزيز القدرات في مجال نقل العلم والتكنولوجيا، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لخلق فرص لتجاوز وتخطي حواجز التنمية، والإسهام في تمكين وتوطين التكنولوجيا لتعزيز إسهامها في عمليات التنمية المستدامة. ويجب أن ينصب التركيز على ضرورة سد الفجوة في إمداد المعرفة من ناحية الإتاحة والانتشار، وتعزيز المبادرات العالمية في مجال أفضل الممارسات، والتعامل مع الاستراتيجيات العملياتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والاستثمارات التي تعزز التنمية المستدامة.

٣- الاتحاد الأوروبي ودبلوماسية المناخ(٢١)

تربط الدبلوماسية التي يتبعها الاتحاد الأوروبي بشكل واضح بين تغير المناخ وتداعياته على السلم والأمن الدوليين. ولعل من أهم تطبيقات ذلك:

أ- «تقرير الاتحاد الأوروبي حول تغير المناخ والأمن الدولي» عام ٢٠٠٨ الذي جاء فيه أن تغير المناخ مضاعف التهديدات للأمن والاستقرار في العالم.

ب- في عام ٢٠١١، حدد مجلس الاتحاد الأوروبي توجهاته الاستراتيجية على المنوال نفسه.

ج- في عام ٢٠١٨، نظم الاتحاد الأوروبي فعالية رفيعة المستوى تحت عنوان «المناخ والسلم والأمن: حان وقت العمل».

د- في عام ٢٠١٨، أصدر الاتحاد الأوروبي تقريرًا حول دبلوماسية المناخ وطالب بوضع دبلوماسية المناخ في صلب السياسة الخارجية للاتحاد مع المشاركة البرلمانية.

(٢١) Claire Dupont, Sebastian Oberthür and Katja Biedenkopf, "Climate Change: Adapting to Evolving Internal and External Dynamics", Chap. 6 in *European Union External Environmental Policy: Rules, Regulation and Governance beyond Borders*, edited by Camilla Adelle, Katja Biedenkopf and Diarmuid Torney, The European Union in International Affairs (EUIA) (Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan, 2018): 105-124, online e-book, https://link.springer.com/content/pdf/10.1007%2F978-3-319-60931-7_6.

٤- الاتحاد الإفريقي: الجهود الإفريقية في مجال دبلوماسية المناخ[٢٢]، [٢٣]

يدرك القادة الأفارقة أهمية الانخراط والتفاعل مع دبلوماسية المناخ من خلال موقف منسق مشترك وجهد جماعي لمواجهة التحديات المعقدة الناجمة عن تغير المناخ. للاتحاد الإفريقي دور بارز في بناء موقف إفريقي موحَّد في المفاوضات الدولية، وفي آليات التعامل مع تغير المناخ. ومن بين التطورات المهمة في هذا المجال إنشاء وحدة بالاتحاد الإفريقي معنية بتغير المناخ والتصحر، ودور مجموعة التفاوض في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتفعيل أعمال لجان العلم والتكنولوجيا، وتعزيز أعمال لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفارقة المعنية بتغير المناخ، والعمل من خلال المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة. ولقد أسهم العمل من خلال هذه الأطر الإفريقية في وضع رؤية متماسكة تعبر عن موقف الاتحاد الإفريقي من قضايا المناخ.

وتُعد الشراكة الإفريقية الأوروبية أفضل محفل للوقوف على معالم الموقف الإفريقي من أزمة المناخ وتداعياتها على القارة الإفريقية. وينطلق الموقف الإفريقي من الحاجة إلى نهج مبتكر يحترم الاعتماد المتبادل بين إفريقيا وأوروبا، وإعادة صياغة الإطار والخطاب الراهن بشأن قضايا وإجراءات التكيُّف والتخفيف لمواجهة تداعيات وتحديات ومخاطر تغير المناخ. ومن بين الجوانب الأخرى للموقف الإفريقي:

أ- يعد «التكيُّف»[٢٤] و«التخفيف»[٢٥] مهمَّين للغاية لبناء اقتصاديات مستدامة في إفريقيا، لكن يتعين التعامل معهما على أنهما جزء من الحل الاقتصادي الشامل،

---

(٢٢) Saliem Fakir, "Challenging Climate Diplomacy on Adaptation—A New Approach to the Africa–Europe Partnership Climate Discussions", *Africa Policy Research Institute* (*APRI*), https://afripoli.org/challenging-climate-diplomacy-on-adaptation-a-new-approach-to-the-africa-europe-partnership-climate-discussions.

(٢٣) Estherine Lisinge-Fotabong, *et al*., *Climate Diplomacy in Africa*, *Policy Brief* (Midrand, South Africa: African Union Development Agency-NEPAD (AUDA-NEPAD); Berlin: Adelphi, 2017), https://www.nepad.org/file-download/download/public/15646.

(٢٤) يُقصد بالتكيُّف (Adaptation) تغيير السلوك والنظم وطرق الحياة لحماية البشر والاقتصاد والبيئة التي نعيش فيها من التداعيات السلبية لتغير المناخ. وكلما خفضنا من الانبعاثات الآن، أمكن التكيف مع هذه التداعيات بفاعلية ومرونة.

(٢٥) يُقصد بالتخفيف (Mitigation) تجنب وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، أو الغازات الدفيئة، التي تحبس الحرارة في الغلاف الجوي وتتسبب في الاحترار العالمي.

وليس من خلال مساعدات التنمية عن بُعد في إطار ضيق. وستكون قمة المناخ القادمة في مصر في نوفمبر ٢٠٢٢ فرصة لإعادة النظر في الاستراتيجيات البالية وغير الفاعلة.

ب- وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، يجب استثمار مفاوضات الشراكة مع إفريقيا لقلب خطاب التكيُّف رأسًا على عقب بإعادة توجيه المفاوضات والمناقشات بعيدًا عن المعونة فقط، وفي اتجاه شراكة اقتصادية حقيقية وشاملة تستند إلى أجندة قوية للإصلاح الاقتصادي والكهرباء النظيفة والتكامل الإقليمي، إلى جانب تحسين المؤسسات والتنسيق والتعاون في مجال الحوكمة.

ويطالب القادة الأفارقة بتنفيذ خطة العمل الصادرة في بالي بإندونيسيا التي تركز على التكيُّف والتخفيف ونقل التكنولوجيا والتمويل، وتتيح إطارًا تعاونيًّا شاملًا طويل المدى لكفالة الخفض العالمي للانبعاثات.

٥- الجهود على المستوى الوطني في مجال دبلوماسية المناخ

أ- الولايات المتحدة الأمريكية

تسعى الولايات المتحدة إلى إصلاح الضرر الذي لحق بقيادتها للعمل المناخي العالمي وقت إدارة الرئيس ترامب. فقد أعلنت إدارة بايدن العودة الى اتفاقية باريس بعد انسحاب ترامب منها. واتخذ بايدن عددًا من الخطوات والإجراءات التي تشير إلى إصرار إدارته على استعادة القيادة العالمية في هذا المجال. على سبيل المثال، الإعلان عن الالتزام الأمريكي بخفض الانبعاثات بنسبة ٥٠ إلى ٥٢٪ بحلول ٢٠٣٠؛ وهي أكبر خطوة تتخذها أية إدارة أمريكية. هذا بالإضافة إلى عقد قمة افتراضية في الفترة من ٢٢ إلى ٢٣ إبريل ٢٠٢١ مع قادة العالم شاركت فيها ٤٠ دولة من الدول الأكثر إطلاقًا للانبعاثات، وكذا من الدول الضعيفة الأكثر تضررًا وتهميشًا. وتم الترتيب لهذه القمة من خلال سلسلة من الزيارات والتبادلات، قام بها المبعوث الرئاسي للمناخ جون كيري لكلٍّ من الصين وبلجيكا والهند. كما تم أيضًا إعادة تنشيط الدور

الأمريكي في العمليات متعددة الأطراف مع الصين والهند والاتحاد الأوروبى والبرازيل لقيادة العمل الجماعي والثنائي، ودمج قضايا تغير المناخ في السياسة الخارجية الأمريكية وعملياتها، مع تكليف الدبلوماسيين الأمريكيين في الداخل والخارج بتكليفات عديدة فى مجال العمل الدبلوماسي فى إطار دبلوماسية مستدامة للمناخ[٢٦]، [٢٧]، [٢٨]، [٢٩].

ب- ألمانيا

تعد ألمانيا من أنشط دول العالم في مجال دبلوماسية المناخ، وقد أطلقت وزارة الخارجية الألمانية تقريرًا حول دبلوماسية المناخ[٣٠] في يناير ٢٠٢٠، تناول التحديات الجسيمة الناجمة عن تغير المناخ على الأمن، ويبرز مجالات العمل ذات الأولوية لتعزيز دبلوماسية المناخ العالمية. ويحدد التقرير ستة تحديات في المستقبل، وكذا مجالات العمل الدبلوماسي الوقائي في مجال المناخ؛ وهي تنفيذ اتفاقية باريس، والمناخ والأمن والاستقرار، وبناء السلام بعد الصراعات والمساعدة الإنسانية، والمناخ والنمو السكاني، والهجرة، والنزوح قسريًّا. وفي ٩ فبراير ٢٠٢٢، صرحت آنالينا بيربوك؛ وزيرة الخارجية الألمانية، أنه من أولويات الدبلوماسية الألمانية التعامل مع

(٢٦) "New Momentum Reduces Emissions Gap, but Huge Gap Remains—Analysis", *Climate Action Tracker*, https://climateactiontracker.org/press/new-momentum-reduces-emissions-gap-but-huge-gap-remains-analysis/.

(٢٧) "How U.S. Diplomacy and Diplomats Can Help Get International Climate Action Back on Track", *Center for American Progress* (*CAP*), https://www.americanprogress.org/article/u-s-diplomacy-diplomats-can-help-get-international-climate-action-back-track/.

(٢٨) Nina Pusic, "Opportunities for Climate Diplomacy: The Biden Administration and the Road to COP26", *Environmental Law Institute*, https://www.eli.org/vibrant-environment-blog/opportunities-climate-diplomacy-biden-administration-and-road-cop26.

(٢٩) Katja Biedenkopf, "Transatlantic Climate Diplomacy", *The American Institute for Contemporary German Studies*, https://www.aicgs.org/publication/transatlantic-climate-diplomacy/.

(٣٠) "Why Climate Change Is Foreign Policy: The German Foreign Office Climate Diplomacy Report", *Climate Diplomacy*, https://climate-diplomacy.org/magazine/environment/why-climate-change-foreign-policy-german-foreign-office-climate-diplomacy.

تغير المناخ على أنه أحد التحديات الجسيمة للعالم في القرن الواحد والعشرين، وذكرت أن عدد ٢٢٦ بعثة دبلوماسية ألمانية في شتى أنحاء العالم ستصبح سفارات للمناخ[٣١]، [٣٢].

ج- أستراليا

يقوم التحرك الدبلوماسي الأسترالي على الالتزام بالاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢، واتفاقية باريس لعام ٢٠١٥. وفي المجال الثنائي تلتزم أستراليا بالتعاون خاصة في مجالات التنوع البيولوجي والمحيطات ونظمها الأيكولوجية والغابات المطيرة. وتنشط الدبلوماسية المناخية الأسترالية بشكل واضح في التعاون مع عدد من الآليات والائتلافات العالمية المعنية بالبيئة وتغير المناخ. تولي دبلوماسية المناخ الأسترالية اهتمامًا خاصًّا بالتعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول الأقل نموًّا. وقد أطلقت أستراليا الشراكة الدولية للكربون الأزرق في قمة باريس ٢٠١٥، كما تساند أستراليا الحفاظ على الشعب المرجانية المعرضة لتداعيات تغير المناخ.

د- رؤية مصر ٢٠٣٠[٣٣]

تسعى «رؤية مصر ٢٠٣٠» من خلال أطر مؤسسية وتشريعية وتنفيذية بمشاركة واسعة من أجهزة الدولة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجهات البحثية إلى تحقيق التكامل المنشود بين مختلف القطاعات وأصحاب المصلحة لتحقيق رؤية مشتركة لمستقبل أفضل. ومن بين أهم الإنجازات المصرية في مجال آليات وسياسات

(٣١) "Germany's Diplomacy to Pivot toward Fighting Climate Change", *U.S. News*, https://www.usnews.com/news/business/articles/2022-02-09/germanys-diplomacy-to-pivot-toward-fighting-climate-change.

(٣٢) *German Missions in Nigeria*, https://nigeria.diplo.de/.

(٣٣) «ثالثًا: البعد البيئي»، **جهاز شئون البيئة**، https://www.eeaa.gov.eg/portals/0/eeaaReports/3-Environment-single.pdf.

التكيف لمواجهة التهديدات التنموية والاقتصادية والبيئية، بل والوجودية[٣٤]، على المستوى المؤسسي، أُنشئ «المجلس الوطني للتغيرات المناخية»، وعلى مستوى السياسات تم إقرار «الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠»[٣٥]، إلى جانب التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية، وتبني الاقتصاد الأخضر، والتعاون والتنسيق الإقليمي والدولي[٣٦].

أما عن آلية تنفيذ هذه الاستراتيجية؛ فإن مصر تسعى لاستخدام أدوات التمويل المبتكرة؛ مثل السندات الخضراء، وأدوات التمويل التقليدية؛ مثل القروض الميسرة والمنح من بنوك التنمية متعددة الأطراف، وإعداد وتقديم مشروعات في إطار الصندوق الأخضر للمناخ، وآلية التنمية المستدامة الجديدة لاتفاقية باريس. وتستهدف آلية التنفيذ أيضًا بناء نظام وطني للمراقبة والإبلاغ والتحقق يساعد في متابعة وتخطيط العمل المناخي، إلى جانب إشراك أصحاب المصلحة في مختلف مراحل تطوير الاستراتيجية، وتحديد واستخدام الحلول الرقمية التي تعزز من تنفيذ الحلول منخفضة الكربون، والمرونة مع التغيرات المناخية، وتأسيس وحدات للتنمية المستدامة وتغير المناخ في كل وزارة مصرية، بالإضافة إلى دمج الجوانب المتعلقة بتغير المناخ في دراسات تقييم الأثر البيئي في مصر[٣٧].

---

(٣٤) آمنة فايد، **التغيرات المناخية في مصر: التداعيات وآليات التكيف** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢١).

(٣٥) تم الإعلان عن إطلاق «الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠» في نوفمبر ٢٠٢١، ومن أهدافها تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وبناء المرونة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، بالتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ، وتحسين حوكمة وإدارة العمل في مجال تغير المناخ من خلال تحديد أدوار ومسئوليات أصحاب المصلحة، وتحسين البنية التحتية لتمويل الأنشطة المناخية، وتعزيز البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وإدارة المعرفة والوعي لمكافحة تغير المناخ.

(٣٦) المرجع السابق.

(٣٧) المرجع السابق.

ثالثًا: الصلة العضوية ما بين تداعيات تغير المناخ والسلم والأمن الدوليين

إن الدول ذات القدرات الضعيفة على التكيف مع تداعيات وتبعات تغير المناخ ستكون هي الأكثر تضررًا، وهذا يفسح المجال أمام دبلوماسية المناخ التي يمكنها استخدام كل السبل والوسائل والأدوات والسياسات الممكنة؛ ومنها التعاون للتنمية، ومنع الصراعات والمنازعات، والمساعدات الإنسانية، وتعزيز إجراءات وعمليات التكيُّف والتخفيف، والتحرك من مرحلة تحليل المخاطر إلى العمل الوقائي. وتحتم هذه المجالات دمج مخاوف ومشاغل تغير المناخ في عمليات التنمية، والسياسات الأمنية، والسياسية الخارجية. كذلك فإن بطء التقدم في بناء نظام عالمي للمناخ يحتم التحرك العاجل لاستكمال الجهود الدولية، وتأكيد شمول أجندة التحديات للسياسة الدولية في القرن الواحد والعشرين[٣٨]، [٣٩].

وتكشف التطورات منذ عام ٢٠٠٧ عن تفاقم الصراعات والتوترات الاجتماعية نتيجة التداعيات الخطيرة لتغير المناخ[٤٠]. وقد تثور الصراعات نتيجة للعجز في المياه والغذاء الناجم عن أحوال الطقس المتطرفة، والنزوح واسع النطاق، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من اضطراب وعدم استقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتنامي التوترات المجتمعية والسياسية وتحولها إلى صراعات عنيفة. وهذا بدوره يبرز الأهمية المتصاعدة لمجتمع

(٣٨) Dennis Taenzler and Alexander Carius, "Beyond International Climate Negotiations: Climate Diplomacy from a Foreign Policy Perspective", in *Climate Change: International Law and Global Governance*, edited by Oliver C. Ruppel, Christian Roschmann and Katharina Ruppel-Schlichting, vol. 2, *Policy, Diplomacy and Governance in a Changing Environment* (Baden-Baden, Germany: Nomos, 2013): 259-274, online e-book, https://www.researchgate.net/profile/Dennis-Taenzler-2/publication/292992419_Beyond International_Climate_Negotiations_Climate_Diplomacy_from_a_Foreign_Policy_Perspective/links/56b4b7e208aef5b1c6ec5e47/Beyond-International-Climate-Negotiations-Climate-Diplomacy-from-a-Foreign-Policy-Perspective.pdf.

(٣٩) Cosmin Corendea, Koko Warner and Kristina Yuzva, *Social Vulnerability and Adaptation in Fragile States*, InterSecTions 11/2012 (Bonn: United Nations University. Institute for Environment and Human Security (UNU-EHS, 2012), online e-book, http://collections.unu.edu/eserv/UNU:1865/pdf10481.pdf.

(٤٠) The CNA Corporation, *National Security and the Threat of Climate Change* (Alexandria, VA: CAN, n.d.), online e-book, https://www.cna.org/archive/CNA_Files/pdf/national%20security%20and%20the%20threat%20of%20climate%20change.pdf.

السياسة الخارجية للتعامل مع هذه التحديات. وتؤكد الأمم المتحدة في مناسبات عديدة العلاقة العضوية ما بين تداعيات تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين، والحاجة الماسة لحل الصراعات وبناء ثقافة السلام التي بدونها لن تتحقق التنمية المستدامة[٤١]، [٤٢].

والحديث عن تداعيات تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين لا بد أن يقود إلى أهمية مواصلة العمل في إطار دبلوماسية تغير المناخ لبناء ثقافة السلام في إطار الاستدامة الثقافية التي تعد ركيزة أساسية من ركائز التنمية المستدامة. فالثقافة تخرج تدريجيًّا من نطاق الاستدامة الاجتماعية، ويتنامى الاعتراف بدورها المستقل والمميز بوصفها جزءًا لا يتجزأ من التنمية المستدامة، فقد استقر في خطاب التنمية المستدامة أنها تقوم على ثلاث ركائز؛ وهي الركيزة الاقتصادية بهدف توليد الدخل، والركيزة الاجتماعية بهدف إعادة توزيع الدخل ومراعاة اعتبارات الإنصاف لكل أفراد المجتمع، والركيزة البيئية المتعلقة بالمسئولية البيئية، وهذه الركائز الثلاث مجتمعة تمثِّل نموذجًا للتنمية المستدامة.

رابعًا: الخاتمة

يغير «تغير المناخ» توازن القوى، ويغير مسارات تدفق الأموال، ويعمق من عدم الإنصاف، ويؤدي بالتالي إلى زعزعة الأمن والاستقرار والسلم الدولي. وهذا يفرض قيادة عالمية رشيدة تقود دفة التحولات العالمية انطلاقًا من أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وقمة باريس عام ٢٠١٥، وذلك في إطار دبلوماسية متعددة الأطراف ترفع سقف الطموح المناخي، وتعزز النظم التحويلية، وتبتكر أساليب جديدة للتعاون متعدد الأطراف، وفي نهاية المطاف تعزز من دبلوماسية المناخ.

---

(٤١) "Sixth Assessment Report", *The Intergovernmental Panel on Climate Change* (IPCC), https://www.ipcc.ch/assessment-report/ar6/.

(٤٢) "Climate Change Multiplying Factors that Lead to Insecurity for Millions, Rosemary DiCarlo Tells 'Arria Formula' Meeting", *United Nations. Political and Peacebuilding Affairs*, https://dppa.un.org/en/climate-change-multiplying-factors-lead-to-insecurity-millions-rosemary-dicarlo-tells-arria-formula.

وتعد دبلوماسية المناخ بمثابة حلقة الوصل بين خطاب المصالح الوطنية والتعاون الدولي؛ إذ تكفل التقدير الدقيق لمصالح الدول الأخرى ونواياها، وتسعى لإيجاد مساحات للاتفاق. وهذا أمر حيوي لبناء الصلات بين الأصعدة والمستويات المختلفة لدبلوماسية المناخ المحلية والداخلية والإقليمية والعالمية. وإن لتغير المناخ تداعيات مدمرة على القارة الإفريقية، كما يعقِّد التأخر في العمل المناخي العالمي من عمليات التخفيف والتكيُّف. ولقد أدرك القادة الأفارقة مبكرًا أهمية الانخراط المبكر في دبلوماسية المناخ من خلال موقف مشترك ومنسق، وتصميم وبناء اقترابات قوية متماسكة بجهد جماعي لمواجهة هذه التحديات المعقدة والمضاعفة.

وهناك حاجة إلى استراتيجية شاملة ومتكاملة لدبلوماسية المناخ لبناء شراكة تضم ممثلي مجالات وحقول التنمية المختلفة، والسياسة الخارجية، والسياسة الأمنية، واتصالًا بذلك، فإن أي مواجهة لهذه المخاطر والتحديات على الأصعدة المختلفة المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية يتعين أن تتم بالتنسيق والتعاون في إطار استراتيجية شاملة تتناول القضايا ذات الأولوية؛ مثل بناء السلام، وتقدير المخاطر العالمية، والأمن الغذائي، وخفض مخاطر التلوث، وتسوية منازعات المياه العابرة للحدود، وبناء القدرات في مجال الصمود والتعافي على المستوى المحلي. ويتم هذا العمل مع مراعاة الاختلاف والتفاوت في ظروف كل دولة وكل إقليم، وهو أمر يمكن الوقوف عليه من خلال المشاورات الإقليمية التي يمكن أن يصاحبها تنظيم المعارض البيئية والفعاليات في المؤسسات التعليمية، والتفاعل مع وسائل الإعلام المختلفة في إطار برامج توعوية شاملة ومدروسة. وتهدف هذه الاستراتيجية المقترحة إلى إتاحة الفرصة لمشاركة أكبر عدد من أصحاب المصلحة فيها لمواجهة تداعيات تغير المناخ. ومن أهم مجالاتها، بناء حلول تحويلية قوامها الاقتصاديات منخفضة الكربون.

خامسًا: التوصيات

يتوجب على مصر مواصلة الدور النشط لدبلوماسيتها في مفاوضات المناخ، من خلال التشاور المسبق مع أصحاب المصلحة على المستويات المختلفة المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية لبناء ائتلافات وتحالفات تعزز من مواقف الدول النامية الأكثر عرضة لتداعيات المناخ، خاصةً الدول الأقل نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولعل مما يشار إليه في هذا المقام أن خبرة وتجربة اتفاقية باريس كشفت عن أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى كانا وراء النجاح في التوصُّل إلى هذه الاتفاقية بصفة أساسية(٤٣).

كما أثبتت خبرة اتفاقية باريس أهمية الإعداد المسبق والتشاور والتفاوض قبل قمم المناخ بفترة طويلة. فقد بدأت جهود دبلوماسية المناخ للرئيس أوباما قبل قمة باريس بعام كامل، وعمل أوباما مع الرئيس الصيني شي جين بينغ لإصدار إعلان أمريكي صيني مشترك حول تغير المناخ عام ٢٠١٤. ومنذ اتفاقية باريس، التزمت الصين بتصفير انبعاثاتها بحلول عام ٢٠٦٠، كما التزمت أكثر من ١١٥ دولة بذلك بحلول عام ٢٠٥٠(٤٤). وقد يكون مناسبًا النظر في النقاط التالية في إطار السعي المتواصل لتعزيز وتوسيع أجندة دبلوماسية المناخ:

١- التوسع في برامج بناء قدرات الدبلوماسيين من الدول النامية، التي تقوم بها وزارة الخارجية المصرية بالفعل من خلال المعهد الدبلوماسي، لتشمل دورات تدريبية متخصصة في مجال دبلوماسية المناخ وتعزيز القدرة على الاشتراك في المفاوضات المناخية الدولية والتعامل مع آلياتها وديناميياتها.

٢- إعداد دليل للحوكمة البيئية في مصر لشرح وتوضيح كيفية تطبيقها على أرض الواقع من خلال تحديد جميع آليات وأدوات هذه الحوكمة بمبادئها الأساسية؛ الشفافية والمشاركة والفاعلية والمسئولية والمساءلة.

(٤٣) Biedenkopf, "Transatlantic Climate Diplomacy".

(٤٤) Pusic, "Opportunities for Climate Diplomacy: The Biden Administration and the Road to COP26".

٣- تعزيز وتطوير فرص التعليم الذاتي في مجال تغير المناخ وتداعياته بالاشتراك مع المنظمات الدولية لتطوير دورات تدريبة على الإنترنت (MOOCs)، يمكن أن يستفيد منها صناع القرار والممارسون والدبلوماسيون وخبراء الأمن.

٤- إبراز تداعيات تغير المناخ على قضايا الأمن الصحي العالمي، وتضمينها في صدارة جدول أعمال دبلوماسية المناخ، وذلك في إطار السعي لبناء نظام حوكمة فاعل للأمن الصحي العالمي.

٥- إبراز أهمية تبني دبلوماسية المناخ قضية الاستفادة من الأنشطة الاقتصادية المتصلة بالمحيطات والنظم البيئية الساحلية في إطار مفهوم «الاقتصاد الأزرق» وكفالة تنميتها بشكل مستدام.

٦- النظر في الدخول في نظام تجارة الانبعاثات الذي يتم بموجب المادة رقم (١٧) من بروتوكول كيوتو، التي تقضي بنظام الحصص القابلة للتداول، وتعتمد على الكميات المحددة التي تحسب من الالتزامات المدرجة في البروتوكول الخاصة بخفض الانبعاثات والحد منها. ولعل من أنجح النظم في تجارة الانبعاثات النظام الذي يطبقه الاتحاد الأوروبي مما يجعل منه شريكًا فاعلًا في هذا المجال.

٧- تعزيز الجهود في مجال التربية البيئية التي تعد الركيزة لأي جهود توعوية على الأصعدة المحلية والوطنية والعالمية بوصفها عملية لتكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدركات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات التي تربط الإنسان وحضارته بمحيطه الحيوي الفيزيائي.

٨- الاستفادة من الإمكانيات الهائلة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ حتى تستمر المفاوضات والمشاورات وبناء الائتلافات والتكتلات على مدار العام، إلى جانب المفاوضات المباشرة وجهًا لوجه بطبيعة الحال. ولعل في ذلك مدعاة لمواصلة مصر لمرتكزات دبلوماسية المناخ على مدار العام من خلال تنظيم الأنشطة والفاعليات الافتراضية للوصول إلى أكبر عدد من الدوائر وأصحاب المصلحة في أرجاء العالم المختلفة.

٩- تعزيز التعاون والتفاعل والتنسيق مع الاتحاد الأوروبي للاستفادة من الإمكانيات الهائلة التي تتيحها برامج ومحافل دبلوماسية المناخ يتبناها الاتحاد الأوروبي، خاصة في مجال الدعم الاستراتيجي والعلمي والفني والمالي، إلى جانب كفالة اتخاذ مواقف متفهمة وداعمة لموقف الدول النامية في المحافل العالمية والإقليمية لمفاوضات المناخ.

(٣)

مصر والبيئة الدولية: مسارات وتحديات

السفير الدكتور محمد بدر الدين زايد
مساعد وزير الخارجية الأسبق لشئون دول الجوار

يمكن القول إن سؤالَي «أين نحن من العالم؟ وما تأثير العوامل النابعة من الخارج؟» هما سؤالان مطروحان دومًا على محاولات مصر لإعادة البناء وتقديم نموذج يتسق مع تاريخها الطويل ومع طموحات شعبها لتأكيد مكانة دولية وإقليمية يراها المصريون استحقاقًا تاريخيًّا لهم. ولم يتوقف هذان السؤالان عن طرح نفسيهما منذ نشأة الدولة المصرية الحديثة في عهد محمد علي باشا في بدايات القرن التاسع عشر إلى تعثُّر هذه التجربة بعد تحقيق إنجازات وتقدم، ومظاهر قوة غير مسبوقة بمعايير ذلك الزمان، وتشكُّل أساس المجتمع المصرى الحديث. والسؤالان نابعان من ميل جزء مهم من النخبة الثقافية والسياسية المصرية لتبني مقولة أن محاولات مصر هذه تصطدم دومًا برفض ومؤامرات القوى الكبرى لإجهاض التجربة المصرية. وهي السردية نفسها التي تم تبنيها عند تقييم التجربة الناصرية، ومن قبلها تجربة محمد علي. لكن هذه السردية لن تكون محور هذه الورقة؛ وإنما نشير فقط إلى أنه رغم بعض حيثيات هذه الفكرة، فإنها تتجاهل الإشكالات الهيكلية فى تجارب النهضة المصرية وتداعيات كثيرٍ من جوانب السياسات الخارجية لهاتين التجربتين. ورغم أن السردية ذاتها ليست موضوعنا، فإن أخذها في الاعتبار ضروريّ من أجل بناء رؤية استراتيجية السياسة الخارجية المصرية.

وخلال المراحل الأخيرة لإعداد هذه الورقة، طرأت تطورات ضخمة بفعل الأزمة الأوكرانية، مما جعل المشهد الدولي يتباين بشكل كبير عما كان عليه من قبل. ومن ثم،

سنحاول تناول هذه المسألة، رغم تزايد حالة عدم اليقين حولها. وفي ضوء ذلك، سينقسم العرض إلى عدة أبعاد؛ أولها سمات النظام الدولي الراهن، وثانيها التحديات النابعة من البيئة الخارجية، ثم خلاصات حول مستقبل الرؤية المصرية في ظل هذه الساحة الدولية المعقدة.

أولًا: سمات الأوضاع الدولية الراهنة

من قبل أن تندلع الأزمة الأوكرانية، هناك تباينات واسعة في رؤى المعنيين بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية بشأن تقييم وفهم ما يجري في العالم اليوم. ولا يقصر هذا التباين على الرؤى الداخلية المصرية، بل يشمل أيضًا المعنيين بهذا المجال ربما في العالم كله. وإن تزايد الاتفاق على وجود تحولات ضخمة وسريعة، يظل تفسير ما هو جارٍ وما هو قادم محل تباينات شديدة. ومع تعدد الاجتهادات في هذا الصدد، نحاول رصد أهم الملاحظات حول الأوضاع الدولية الراهنة.

١- التراجع في النفوذ والمكانة الأمريكية

من الموضوعية تذكُّر أن الولايات المتحدة لا تزال أقوى دولة فى العالم؛ من حيث جميع معايير القوة الشاملة عسكريًّا واقتصاديًّا، وحتى من حيث نفوذها المستمد من القوة الناعمة من ثقافة وإعلام وتواصل اجتماعي، وأنها انتقلت إلى مكانة القطب الأوحد بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار حلف وارسو. وتبدَّت هيمنتها لاحقًا على النظام الدولي خلال أزمة احتلال العراق للكويت. وهي الأزمة التي تبدو في سياقها التاريخي بتلك التي عبرت عن معالم الأوضاع الجديدة من هيمنة واشنطن على القرار الأممي الدولي، إلى قيادة التحرك الدولي لتحرير الكويت، وإلى امتلاك شبه منفرد آنذاك لتوظيف السلاح، فكأنها أصبحت الحكومة العالمية التي يفتقد إليها النظام الدولي. وخلال السنوات التالية، كانت الولايات المتحدة تُدير منفردة الأزمات الدولية، أو تفوِّض الأمم المتحدة هذا الحق. ولعل الإشارات العميقة للدكتور بطرس غالي؛ الأمين العام السابق للأمم المتحدة، في تحليله لكيفية نجاح

وفشل المنظمة الدولية في تسوية نزاعات عقد التسعينيات من القرن الماضي تعكس هذا بوضوح. ورغم أن هذه الصورة بدأت في التغيُّر التدريجي مع هجمات «١١ سبتمبر» بداية هذا القرن، فقد حشدت واشنطن العالم خلفها بشكل أو آخر لغزو أفغانستان. ولكن ما حدث بعد ذلك، تمثَّل في بدء التراجع الذي بدت معالمه منذ غزو الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣. ورغم أن العالم في أغلبيته عارض هذه الخطوة، فإنه لم يستطع منع واشنطن من اتخاذ تلك الخطوة التي أدت إلى تدمير الدولة العراقية وارتباك إقليمي واسع النطاق. كما عكست المعارضة الواسعة ضد هذا الغزو، حتى بين حلفاء واشنطن الغربيين، إرهاصات هذا التحوُّل ومظاهره العديدة من تحدٍّ ورفض أوروبي لكثير من قرارات واشنطن التي اتخذتها منفردة.

وتبدَّى ذلك لاحقًا في عدد من المواجهات التي اشتد فيها التحدي للقوة الأمريكية؛ أبرزها المواجهة مع إيران وكوريا الشمالية، وكذلك فإن التراجع الأمريكي ملحوظ في القدرة على التأثير في أزمات الشرق الأوسط خلال العقد الأخير، بالإضافة إلى تحوُّل تأثيرها إلى القدرة على العرقلة بدلًا من صياغة التطورات. وفوق ذلك كله، الصعود الملحوظ في قوة ومكانة الصين، وعودة روسيا لمزيد من الحضور الدولي. ومع هذه الخلفية كلها، تبلوَر إدراك واضح من واشنطن بمحاولة إيقاف أو عرقلة هذه التحولات. ولكن أثمر ذلك عن تخبُّط شديد على مستوى صياغة استراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية، ما بين محاولة تركيز ترامب على الصين كعدو استراتيجي وعمل مواءمات مع موسكو، وهو ما رفضته مؤسسات الدولة الأمريكية ما بين طرح بايدن لرؤية واضحة تواجه العدوين؛ الصين وروسيا معًا، وتدهور الموقف مع الأخيرة لتحتد فيه المواجهة حول أوكرانيا مؤخرًا، وهو ما سنعود إليه في تناول المشهد الكلي لاحقًا.

وربما يكون من الضروري كذلك النظر إلى بعد آخر، وهو «المشهد الداخلي الأمريكي» الذي يعاني من استقطاب حاد بين مفاهيم وتوجهات سياسية متناقضة بلغت حد تهديد صورة الدولة والديمقراطية الأمريكية. وذلك عندما تحدى ترامب وأنصاره نتائج العملية الانتخابية وما حدث في ٦ يناير ٢٠٢٠، واستمرار تداعيات هذا التهديد باستمرار الظاهرة

الترامبية والتناقض بين ما تُمثِّل من قيم محافظة وعنصرية في مواجهة تيار آخر تزداد توجهاته الليبرالية، وما يمثل شرخًا شديدًا في تماسك المجتمع الأمريكي. ولكن يبقى أن الأسابيع الأولى للأزمة الأوكرانية أعادت لواشنطن موقعًا متقدمًا مرة أخرى في إدارة العالم، ونجحت في إعادة التماسك لحلف الأطلنطي. ولكن يظل من الصعب التيقُّن إلى الآن، هل ستتيح نتائج هذه الأزمة إطالة فترة تصدرها، أم هل سيتسارع التدهور التدريجي مرة أخرى؟

٢- صعود الصين

يختزل هذا العنوان كثيرًا من التبسيط، ففي واقع الأمر حتى الآن لا تزال الصين دولة كبرى ذات نفوذ ومكانة اقتصادية هائلة، لكن نفوذها وتأثيرها السياسي لا يزال بعيدًا عن منافسة واشنطن، وحتى عن الاتحاد الأوروبي أو روسيا. ويمكن رصد محدودية تأثير بكين في ملفات الأزمات المختلفة المثارة حاليًا في المنطقة العربية ووسط آسيا، مع وجود محاولات خجولة من جانبها، وبعضها بتشجيع من موسكو دون عائد ملموس. وحتى نفوذها شبه المؤكد لدى كوريا الشمالية، تحرص على إضفاء قدر كبير من الغموض بشأنه. لكن، في الوقت نفسه، تواصل بكين تقدُّمها الاقتصادى المبهر، وتُضيِّق بشكل حثيث الفجوة التي تفصل بينها وبين القوة الأولى واشنطن. وترجِّح كثير من التحليلات أنها قد تتمكن من تجاوز واشنطن في زمن أقرب من منتصف القرن الحالي، كما أن نمو ترسانتها العسكرية يسير بشكل حثيث، فضلًا عن تحركها نحو بناء قواعد عسكرية خارجية خاصة في إفريقيا. كما تبدو حركة سياستها الخارجية أكثر فعالية وحضورًا من ذي قبل، وأهم من كل ذلك مسألة تقدُّمها العلمي، خاصة في مجال الذكاء الاصطناعي الذي حذر منه السياسي والمفكر الأمريكي الشهير هنري كيسنجر. وعلى الرغم من رصد الصين «ظاهرة الصعود الصيني»، فإنها تعاني من إشكالات هيكلية لا يمكن التهاون بشأنها، خاصة اقتصاديًّا واجتماعيًّا من خلال محاولة تطبيق معايير سيطرة الدولة الشمولية على الاقتصاد الحر. وخلال الأسابيع الأولى للأزمة الأوكرانية، قدمت الصين مفأجاة مهمة بعدم اصطفافها مع موسكو، واكتفت بالامتناع عن التصويت في كلٍّ من مجلس الأمن، ثم الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ لتؤكد

مدى براجماتية وحذر السياسة الخارجية الصينية. ومع ذلك لا تزال الأمور تتفاعل، وتصدر الصين إشارات معقدة ربما تشكِّل معالم المرحلة المقبلة.

٣- من مرونة وهشاشة التحالفات إلى عودة التحالفات الجامدة

وبعد أن كان السلوك التركي يلخص بامتياز «ظاهرة مرونة التحالفات» في الحقبة الأخيرة، فإنه مع استمرار دولة تركيا كعضو رئيس ومحوري في حلف الأطلنطي، فقد اتبعت سياسات مستقلة ومؤثرة على مواقف حلفائها الغربيين واصطدمت مع بعضهم، خاصة في ليبيا وفرنسا. وكانت أيضًا طرفًا محرجًا لواشنطن ذاتها خلال بعض منعطفات الأزمة السورية. ولكن هذا كله، بدأ في الانحسار مع الأزمة الأوكرانية التي أعادت التماسك للتحالف الأطلنطي ولتركيا ضمن هذا التحالف، وأصبح من الصعب الحديث عن مسألة مرونة التحالفات في المرحلة الراهنة انتظارًا لما ستسفر عنه تطورات أوكرانيا.

٤- صعود تأثير القوى الصغيرة والمتوسطة

وفي التقدير إن ظاهرة «صعود تأثير قوى صغيرة ومتوسطة» من أهم مظاهر التحولات التي يشهدها العالم المعاصر. ويمكن رصد ذلك، في تحليل عديد من الأزمات الدولية والإقليمية الراهنة. فعلى سبيل المثال، شهدنا في «الأزمة السورية» تدخُّلًا غربيًّا وآخر خليجيًّا في البداية، بلغ حد التسليح للمعارضة السورية. وهو ما أدى إلى تدخُّل أنصار النظام السوري الإقليميين، تحديدًا إيران وحزب الله اللبناني. ومع انهيار النظام السوري والقوات المتحالفة معه، جاء التدخُّل الروسي الحاسم ليقلب الموازين العسكرية، لكنه اعتمد على السيطرة الجوية تاركًا النظام السوري وحلفاءه للعمليات البرية. وبعد ذلك بدأت الصورة في التعقُّد المتصاعد في عدة مسارات؛ عسكريًّا من خلال وجود قوات أجنبية متعددة لا تقصر فقط على القوتين الدوليتين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، بل تشمل أيضًا إيران وتركيا، ويصاحب إيران حلفاؤها الإقليميون من وكلاء أو أدوات كحزب الله اللبناني وقوات الحشد الشعبي الشيعية العراقية. أما في المسار السياسي، ومع تواصل الجهود

الأممية المتعسرة منذ البداية، فقد لجأت روسيا إلى ما سُمي بـ«مسار الآستانة» الذي يجمعها مع كلٍّ من تركيا وإيران لإدارة النزاع أو الأزمة، وليس لتسويتها. ورغم التراجع الملحوظ في فعالية هذا المسار حاليًّا؛ فقد كشف على الأقل عن أهم اللاعبين في الساحة السورية. ومع الجمود الراهن في حسم الصراع أو تسويته، تواصل كلٌّ من تركيا وإيران لعب دور بارز في تفاعلات الأزمة بشكل يفوق مجرد وكالة كلٍّ من واشنطن وموسكو على التوالي. والشاهد، خاصة في حالة تركيا، أن واشنطن تضطر لعمل مواءمات لاحتواء المواقف التركية أو التماشي معها أحيانًا، وأنه خلال كثير من تطورات الصراع، كانت المبادرات تأتي من أنقرة، وكذا من طهران.

وهو ما يتضح كذلك في «الأزمة اليمنية»؛ فمع أهمية مواقف القوى الدولية، تُعد إيران والمملكة العربية السعودية وكذا دولة الإمارات من بين أهم الفاعلين في هذه الأزمة. وفي «الساحة الليبية»؛ حيث يتعدد اللاعبون بدرجة كبيرة، يمكن القول إن مصر وتركيا تمارسان دورًا كبيرًا في التفاعلات. كما تلعب كلٌّ من قطر والإمارات أدوارًا لا يمكن تجاهلها، إلى جانب واشنطن وموسكو وباريس وروما، وحتى برلين ولندن. ومن المهم ملاحظة أن أدوار هذه الأطراف العديدة تتمدد وتتقلص خلال فترات الأزمة التي تجاوزت عشر سنوات، مثلما هو الحال في الأزمة السورية.

كما يكشف الدور الإيراني والتركي في «الأزمة بين أذربيجان وأرمينيا» عن تأثير لافت نافس الدور الروسي التقليدي، ويصب بدوره في خانة تأكيد هذه التحولات الدولية. فضلًا عن ظاهرة رصد التغلغل الإقليمي لكلٍّ من طهران وتركيا ونجاحهما، وبشكل خاص إيران، في حيازة حضور إقليمي لافت على حساب المنطقة العربية. فإن مساحة الطرفين الإماراتي والقطري إقليميًّا ودوليًّا لافتة إلى حد مبالغة بعض الكُتَّاب حول هذا النفوذ. وفي الحقيقة، لا يمكن تجاهل مساحة الحركة الواسعة للبلدين والنفوذ والمكانة المتزايدة اعتمادًا على القوة المالية وتطوير البلدين لأجهزة استخبارات وإعلام على قدر من المهنية يحاولان به تفعيل هذا النفوذ الخارجي.

٥- بيئة دولية معقدة وتحديات دولية غير مسبوقة

نناقش فيما يلي عددًا من الظواهر التي تعقِّد التفاعلات الدولية، وبعضها يمتد منذ سنوات، وبعضها إما زاد تعقيده أو شهد كثيرًا من التحولات التي غيرت من طبيعته الأولى.

أ- مسألة «الفاعلين من غير الدول» التي رصدها العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين متمثلةً في الصعود المتزايد للشركات متعددة الجنسية، ثم أُضيف لها منظمات المجتمع المدني وبشكل خاص تلك التي طوَّرت أو شيدت هياكلها على بنية ذات طبيعة دولية، خاصة تلك العاملة في المجالات الحقوقية، وبعضها كذلك في قضايا التنمية. ومن الواضح أن النفوذ المتزايد لهذه الكيانات في الشئون الدولية أمر شديد التعقيد، والجزء الأكبر منه غير واضح للعيان. وفي هذا الإطار، تبدو المؤسسات المعنية بقضايا حقوق الإنسان، التي تمارس تأثيرًا متفاوتًا فى كثير من السياسات الخارجية للدول، وكذا في التفاعلات الدولية، من أكثر هذه الكيانات حضورًا وعلانية ولا يضاهيها تلك المعنية بقضايا التغير المناخي التي تبدو أكثر ظهورًا من الكيانات الأخرى. وهذا خلاف فاعلين أقل ظهورًا، لكنهم أخطر تأثيرًا أحيانًا كشركات السلاح والتهريب وغيرها.

ب- «القوة الهائلة التي تتمتع بها وسائل التواصل الاجتماعي» والنفوذ الهائل للشركات المحتكرة لها، وأغلبها أمريكية. وتعد قضايا السياسة الخارجية والأزمات المختلفة؛ مثل حجب موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» لكثير من ردود الفعل المتعاطفة مع الشعب الفلسطيني خلال بعض محطات الأزمات العام الماضي دليلًا مهمًّا على حجم الخلل بهذا الشأن. والأخطر الآن هو العقاب الشديد الذي يتم التعامل به مع روسيا في هذا الصدد. كما أن إعلان الرئيس الأمريكي السابق ترامب إنشاء منصة إلكترونية خاصة به ردًّا على حجبه من «فيسبوك» و«تويتر» بسبب التحريض أثناء أزمة رفضه الاعتراف بهزيمته في الانتخابات، يُعدُّ دليلًا آخر على خطورة هذه المسألة. وقد تناولنا هذه المعضلة في عديد من المتابعات ذات

الصلة، لكن ما نود أن نشير إليه هنا أن هذه المسألة من الخطورة بمكان، وتحتاج إلى تنبُّه دولي مناسب يتسق ودرجة خطورتها. كما أن بعض الانعكاسات الناجمة عن تطوُّر الذكاء الاصطناعي على الشئون الدولية لا تزال غير معروفة. ولعل مثالًا واحدًا بسيطًا على تجليات التقدُّم العلمي الراهن ذلك المتمثل في الطفرة الهائلة لطائرات الدرون المسيَّرة التي غيرت مسار كثير من النزاعات المسلحة مثلما حدث في ليبيا وإثيوبيا؛ حيث يكشف عن الحدود غير المسبوقة لتأثير التقدُّم العلمي فى إدارة العلاقات الدولية.

ج- «التغيُّر المناخي» أحد أكبر التحديات التي تهدد العالم المعاصر ولا يبدو فيها نجاح الجهود المبذولة بها. ولو أضفنا خطورة هذه التحديات وانعكاسها على مصر بشكل خاص، سواء فيما يتعلق بالتآكل المستمر لشواطئ البحر المتوسط أو المخاطر المرتبطة بسد النهضة وتأثيره، والأنشطة المماثلة على جغرافية وجيولوجية حوض النيل؛ لأمكن تقدير أهمية هذا البعد وحجمه.

ثانيًا: تحديات السياسة الخارجية المصرية

بالإضافة إلى الصعوبات النابعة من بيئة دولية غير مستقرة، وفي حالة سيولة واضحة، يمكن تقسيم التحديات الخارجية التي تواجه الدولة المصرية إلى عدة مجموعات. تتعلق «المجموعة الأولى» بتهديد نهر النيل ومصادر المياه والحياة المصرية؛ و«المجموعة الثانية» بحالة انهيار النظام الإقليمي العربي نتيجة لعدة عوامل؛ على رأسها التغلغل الإيراني والتركي وكذا استمرار السياسات الإسرائيلية العدوانية ضد الشعب الفلسطيني؛ و«المجموعة الثالثة» بالتأثيرات العميقة لسمات المشهد الدولي الراهن.

بالنسبة لمجموعة التحديات الأولى الخاصة بـ«تهديد الحقوق المصرية»؛ فتتمثل قمة هذا التهديد في الأزمة حول السد الإثيوبي ومماطلة إثيوبيا إلى الآن في عقد اتفاق قانوني ملزم حول قواعد تشغيل السد دون المساس بالحقوق المائية لكلٍّ من مصر والسودان. وفي

ضوء ما هو معروف حول الاعتماد الكبير لمصر على نهر النيل، فيمكن وصف هذا التهديد بأنه وجودي ومصيري.

أما المجموعة الثانية والمتعلقة بـ«حالة شبه الانهيار للنظام الإقليمي العربي»؛ فيوضحها العرض السابق للمساحة الكبيرة والتأثيرات السلبية العميقة للممارسات التركية والإيرانية التي سمحت بها طبيعة الأوضاع الدولية الراهنة. وزاد الأمر سوءًا ممارسات أطراف عربية عديدة أسهمت في تعقيد الأزمات الإقليمية من ناحية، ومن ناحية أخرى شجعت دول الجوار العربي على مزيد من التغلغل وإرباك المنطقة. ومن الواضح أن آثار هذه التهديدات لها تداعياتها الأمنية كذلك، مثلما تشير الحالة الليبية بشكل خاص بالنسبة للحدود المصرية في مرحلة سابقة، وتواجهها الدولة المصرية بكثير من الجهود والتكاليف.

أما المجموعة الثالثة، فهي «الآثار المتوقعة لحالة الاستقطاب الدولي»، ومحاولة اللاعبين الرئيسيين إلزام الأطراف الأخرى باتخاذ مواقف متحيزة. وفي الواقع لقد دفعت الحرب الروسية في أوكرانيا المشهد الدولي إلى التضييق على الأطراف الراغبة في الحياد بين القوى الكبرى المتصارعة. وإن كانت حالة الاصطفاف ضد روسيا، قد أعفت مصر من كثير من الحرج بهذا الصدد.

ثالثًا: مسارات وفرص السياسة الخارجية المصرية

١- أهمية الدور الخارجي النشط

ما نطرحه بهذا الصدد، يتجاوز عقد ونوستالجيات البحث عن الدور القيادي التي كانت محل جدل عربي ومصري تاريخيًّا. ويتأسس هذا المنطق على فرضية رئيسية؛ وهي أنه إذا كان العالم قد أصبح أكثر تعقيدًا وصعوبة من أن تديره قوة واحدة هي الولايات المتحدة؛ فإن الإقليم سواء كان العربي أو الشرق أوسطي بضم تركيا وإيران وحتى إسرائيل، قد أصبح مكتظًّا بمراكز إقليمية عديدة عليها أن تتعايش وتتقاسم المكانة والنفوذ. والبعد الثاني أن مصر بحكم مقومات الجغرافيا والتاريخ واعتبارات القوة الديموجرافية والعسكرية

والثقافية بمعناها الشامل، وبقوتها الناعمة، تملك كثيرًا من القدرات والإمكانات التي تؤهلها لدور محوري في محيطها الإقليمي. وإن التحسُّن المتصاعد في ظروفها الاقتصادية والاعتبارات الأخرى، وعلى رأسها تنويع علاقاتها الخارجية، يتيح لها ضرورة اتباع سياسة خارجية نشطة؛ هي ضرورة للحفاظ على مصالحها الحيوية، وعلى رأسها اعتمادها على مياه النيل التي تتدفق إليها من خارج أراضيها.

ومن ثم، فإن مصر لا تملك رفاهة الانكفاء على الداخل في ضوء طبيعتها التي تفرض عليها التفاعل الكثيف مع الخارج. ونضيف إلى ذلك كله، اعتبارات حماية حدودها الطويلة من الإرهاب، والاعتبارات الخاصة بأهمية تحويلات المصريين في الخارج، وإيرادات السياحة وقناة السويس كلها تصب في تيار الحضور والنشاط الخارجي للحفاظ على هذه الاعتبارات.

٢- الاستفادة من مساحات الحركة للقوى المتوسطة والصغيرة

ويعد هذا البعد إضافة أخرى لتشجيع التحرك المصري الخارجي النشط، سواءً على صعيد إدارة وتسوية ملفات الصراع المتعددة في الإقليم، وبدرجات مختلفة تتضمن بالضرورة مواصلة إعطاء الأولوية للملفين الليبي والفلسطيني، مع الاقتراب التدريجي من بؤر الصراع الأخرى في المنطقة، أو الاكتفاء بأدوار مكملة قد تمهد لمساحة دور أكبر فى مراحل تالية.

ومن ناحية أخرى، يشكِّل فهم حالة مرونة التحالفات النسبية بُعدًا مهمًّا في المرحلة السابقة، كان نموذجها السلوك التركي، وهو ما سيحتاج إلى متابعة في المرحلة المقبلة في ضوء التصعيد الدولي الراهن، والمرتبط بالأزمة الأوكرانية وضغوطها المحتملة التي قد ينتج عنها عودة مناخ الجمود في التحالفات الذي كان سمة الحرب الباردة.

٣- تنويع مجالات الحركة

حققت مصر أفضل نموذج في تاريخها الحديث في تنويع علاقاتها الخارجية، خاصة في مجال التسلُّح. وهو ما تحتاج مصر لمواصلته في النظام الدولي الذي يجري تشكيله؛ بحيث يعطيها مزيدًا من حرية الحركة وتفضيل خيارات مختلفة بحسب الأحوال في مراحل قادمة قد تصبح أكثر صعوبة. ومؤخرًا نجحت مصر في تطوير محاور حركة متعددة، سواء في شرق البحر المتوسط الذي توسَّع بضم فرنسا، أو في التنسيق مع كلٍّ من الأردن والعراق. كما يُلاحظ أيضًا تصاعد في تقارب مصري مع كلٍّ من الجزائر وتونس. وفي ظل الحراك المستمر، تحتاج مصر لتدعيم شبكة علاقاتها الجديدة سابقة الذكر، مع إجراء مراجعات ضرورية لتنشيط شبكة تفاعلاتها مع دول الخليج.

كما يظل من الأهمية بمكان إعطاء تركيز جديد ومضاعف للتحرك في القارة الإفريقية بشكل يرسخ إنشاء شراكات استراتيجية، تتجاوز مجرد تحسين العلاقات الاقتصادية مع بعض دول القارة، وذلك استنادًا إلى أهمية ودور التحالفات في المنظومة الدولية الراهنة. كما تحتاج مصر لهذا في إدارتها للملف المعقد الخاص بالسد الإثيوبي، وبالعلاقات مع إثيوبيا بشكل عام.

رابعًا: الخاتمة

كما أشرنا في المقدمة، إننا لا نريد أن نركز مدخلنا للتعامل مع موضوع هذه الورقة من فرضية سادت في كثير من الأوساط الثقافية المصرية والعربية بأن القوى المسيطرة على الأوضاع الدولية، خاصة الغرب، تعمل على إجهاض المحاولات المصرية للنهضة والارتقاء. ودون الدخول في نقاش مطول بهذا الصدد، فإننا نعتقد أن جانبًا كبيرًا من إخفاق التجارب منذ إنشاء الدولة الحديثة مع محمد علي عام ١٨٠٥، يرجع إلى اختلالات هيكلية ربما فاقت في أهميتها الأسباب الخارجية، بل ربما كانت هي ذاتها سببًا في وقوع تحركات خارجية غير محسوبة أدت إلى ضرب تجارب النهضة المصرية.

وهنا نرى أن بلورة مصر لنموذج متكامل في التنمية في كل المجالات، بما فيها السياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة، هي الشرط الضروري لتعظيم القدرة المصرية على مواجهة التهديدات الخارجية التي يصعب تصور تراجعها في المرحلة المقبلة، خاصة في ضوء حالة السيولة والارتباك التي يتسم بها المشهد العالمي. ولا يبدو أفق واضح لتجاوز قريب لهذه الحالة، بل إن من شأن اكتمال بناء هذا النموذج تعزيز القدرة على تبني خيارات السياسة الخارجية الرشيدة التي تعود بدورها إيجابيًّا على خطوات نجاح تجربة «بناء الدولة المصرية الراهن» وتعزيز قدرتها على تحمل الضغوط الخارجية.

(٤)

الرؤية الاستراتيجية لعملية بناء الجمهورية الجديدة

الأستاذ الدكتور عليّ الدين هلال

أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

حلمَ المصريون منذ منتصف القرن التاسع عشر بإنشاء مجتمع عصري ودولة مدنية حديثة وانتهجوا في سبيل ذلك مسالك عدة؛ منها مكافحة الاحتلال والنفوذ الأجنبي، والمطالبة بالدستور، وإجراء الانتخابات البرلمانية، والانخراط في مدارج التعليم الحديث، والتصنيع والتنمية والعدالة الاجتماعية، وتحرير المرأة، والحفاظ على الهوية الوطنية، وإنشاء المؤسسات اللازمة لتحقيق ذلك كله.

وكان الهدف إقامة دولة قوية ومجتمع ناهض ينبض بالحياة وأن تتحول «مصر الهرمة» إلى «مصر الفتاة». وهو ما عبَّر عنه الأستاذ توفيق الحكيم بتعبير «عودة الروح» في وصفه لثورة ١٩١٩، وما عبَّر عنه جموع المصريين في مظاهرات هذه الثورة بهُتاف «عاش الهلال مع الصليب». لم يكُن طريق مصر نحو تحقيق أهدافها سهلًا، بل كانت هناك نجاحات وإخفاقات، وظهرت معوقات وتحديات داخلية وخارجية، ولكن التيار الرئيسي في مِصر تمسك ببوصلة التغيير والإصلاح والتحديث والنهضة.

أولًا: ثلاثة تحديات

في هذا السياق، تمثلت أهم التحديات التي واجهت مصر في الحقبة الثانية من القرن الحادي والعشرين في التحديات الثلاثة التالية؛ تحدي «التطرُّف والإرهاب» واستخدام العنف على يد التنظيمات التي وظفت الدين لتحقيق أهدافها السياسية، وتحدي «الانقضاض

على مؤسسات الدولة الوطنية» وقيمها والعمل على إضعافها لصالح منطق الجماعات من أجل أن تصبح الجماعة بديلًا عن الدولة، وتحدي «تذويب الهوية الوطنية» في أطر ثقافية وأيديولوجية أكبر اتخذت أشكالًا دينية وشرق أوسطية وعولمية.

لم تكن هذه التحديات منعزلة عن بعضها، بل تفاعلت وتداخلت فيما بينها واتسع تأثيرها فلم تقتصر عند حدود الخلاف السياسي، وإنما امتدت إلى مرحلة «الانقسام الاجتماعي»، وإلى تهديد العناصر الأساسية لهُوية المصريين. وهذا ما يفسر الخروج الجماهيري الكبير في يونية ٢٠١٣ لاستعادة الدولة والهوية، وتلا ذلك تبلور مجموعة من سياسات المواجهة لتلك التحديات نُجملها فيما يلي.

ففي مواجهة التحدي الأول، كان الهدف هو استعادة الأمن والاستقرار الاجتماعي وحكم القانون، وتبنت الدولة استراتيجية متكاملة لها جوانبها العسكرية والفكرية والتنموية. على الجانب العسكري، شملت استخدام قوات الشرطة والجيش في مواجهة من رفعوا السلاح ومارسوا أنشطة إرهابية في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ لإثارة الفزع لدى المواطنين وإشعارهم بأن الدولة غير قادرة على حمايتهم. كما شملت الاستراتيجية تجفيف منابع التمويل والتجنيد لهذه التنظيمات ومُلاحقتها أولًا بأول، وصولًا إلى قيام الجيش بدحر هذه التنظيمات في «عملية حق الشهيد» عام ٢٠١٥، ثم «العملية الشاملة سيناء» عام ٢٠١٨. وعلى الجانب الثقافي والفكري، شملت تفنيد التفسيرات الخاطئة التي تبنتها هذه التنظيمات كمفاهيم الجهاد وتكفير الحاكم والمجتمع، وتطوير مضمون المقررات الدراسية في مرحلة ما قبل التعليم الجامعي بما يكرِّس قيم المواطنة والمبادئ الصحيحة للأديان. وعلى الجانب التنموي، بدأت الدولة في إقامة مشروعات اقتصادية وإنتاجية في عموم البلاد، وخصوصًا في محافظة شمال سيناء.

وفي مواجهة التحدي الثاني، كان الهدف هو استعادة هيبة مؤسسات الدولة وإعادة بناء قدراتها وتوطيد أركانها بما يدعم ثقة المواطنين فيها وفي قدرتها على حمايتهم. لم يقتصر ذلك على المؤسسات المسئولة عن حفظ الأمن، وإنما امتد التحديث المؤسسي وبناء القدرات

وإعادة تأهيل العاملين إلى كل المجالات، وأصبح التحول الرقمي على رأس أولويات توجهات الدولة، وتوسع استخدام الإنترنت في مختلف المجالات وفي الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين وفي تعاملاتهم اليومية. ودعم من هذا التطور الرقمي الآثار المترتبة على جائحة فيروس كورونا المستجد في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١. وترتب على ذلك، التقدم الكبير الذي أحرزته مصر على مؤشر حوكمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ فقد ارتفع ترتيبها ٥٤ مرتبة من المرتبة «٩٥» عام ٢٠١٩ إلى المرتبة «٤١» عام ٢٠٢٠.

واتصالًا بذلك، اتسع الدور التنموي للدولة؛ فتبنت عددًا من المشروعات القومية العملاقة والطموحة في مجالي البنية التحتية المادية والبشرية. ففي مجال البنية التحتية المادية، قامت بإنشاء طرق وكباري وأنفاق وموانئ ومطارات ومدن ومحطات كهرباء ومياه وصرف صحي. وفي مجال البنية التحتية البشرية، قامت بجهود ومبادرات كبيرة في قطاعي التعليم والصحة، وتطوير القدرات الاقتصادية، وخلق مصادر جديدة للثروة وزيادة إجمالي الناتج المحلي مع تطوير برامج الحماية والعدالة الاجتماعية. وكان من نتيجة هذه الجهود، ارتفاع ترتيب مصر في عدد كبير من المؤشرات الدولية في هذه المجالات.

وفي مواجهة التحدي الثالث، كان التأكيد على الهُوية الوطنية المصرية ومبدأ المواطنة الذي يؤكد على المُساواة بين جميع المصريين دون نظر لأي اعتبار آخر. وامتدادًا لهذا التوجه، تبنت الدولة سياسات تمثيل الفئات المهمشة التي لم يكن لها تمثيل مناسب في المؤسسات السياسية؛ كالمرأة التي تولت ثماني وزارات في مارس ٢٠٢٢ بنسبة ٢٥٪ من عدد الوزارات، وعدد ١٦٢ مقعدًا في مجلس النواب بنسبة ٢٧٪ من إجمالي عدد الأعضاء. وانتخبت السيدة «فيبي فوزي جرجس» وكيلة لمجلس الشيوخ. وفي مجال القضاء، شغلت المرأة لأول مرة مناصب رئيسة محكمة، وقاضية بمجلس الدولة، ومساعدة لوزير العدل. وانطبق الشيء نفسه على مشاركة الشباب والمصريين في الخارج وذوي الاحتياجات الخاصة.

وترجع أهمية زيادة مشاركة تلك الفئات إلى أن المجتمعات تحتاج في مسيرتها إلى الممارسات والقيم والرموز التي تشجع أبناءها على التماسك والتكاتف لتحقيق التقدم.

لذلك، كان من الطبيعي أن تشهد هذه المرحلة تركيزًا على إحياء وتجديد ثقة المصريين في وحدتهم وقدرتهم، وذلك بعد سنوات من الاضطراب والارتباك السياسي والاجتماعي. فكان إنجاز المجرى الجديد لقناة السويس في أغسطس ٢٠١٥ اللبنة الأولى على هذا الطريق. ومن ذلك أيضًا، قيام الرئيس عبد الفتاح السيسي بتجاوز حاجز نفسي قديم بزيارته الكنيسة المرقسية وتهنئته المصريين الأقباط في عيد الميلاد المجيد في ٦ يناير ٢٠١٥، فكانت خطوة كرست روح الوطنية المصرية والتلاحم الوطني بين المصريين. ومثَّل ذلك جُزءًا من تصور أكبر لتعايش المصريين مع مكونات تاريخهم الحضاري والثقافي الطويل بمراحله الفرعونية والهلينستية الرومانية والقبطية والإسلامية والحديثة، دون افتعال تعارض أو تناقض بينهم. وكان من جراء مجمل تلك التطورات، ارتفاع ترتيب مصر على المؤشر العالمي للمواطنة إلى ترتيب رقم «٦٥» في عام ٢٠٢٠ مُقارنة بترتيب «٧٧» عام ٢٠١٧ أي أنها ارتفعت بعدد ١٢ مرتبة.

ثانيًا: أبعاد مفهوم «الجمهورية الجديدة»

وصف الباحثون ما حدث في مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢١ بأوصاف عديدة، ويمكن أن نسميها بسنوات رسم «خريطة جديدة لمصر»؛ فما يحدث على أرض الواقع هو تشكُّل خريطة عمرانية ومادية وبشرية جديدة. لعل من أبرز مظاهرها «المشروع القومي لتطوير الريف المصري»، المعروف إعلاميًّا باسم «حياة كريمة»، الذي يهدف إلى توفير الخدمات الأساسية لأهالي الريف التي حُرموا منها لسنوات طويلة، فلم يعد من المقبول في القرن الحادي والعشرين أن يعيش أكثر من ٥٠٪ من المصريين بدون خدمات الصرف الصحي. مما يجعل هذا البرنامج نقلة حضارية وإنسانية توفر للمُستفيدين منه حقوقهم في حياة أفضل. وهو ما يدخل في صلب حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية.

كل ما تحقق في السنوات الأخيرة يشير إلى أن مصر تنتقل نوعيًّا من مرحلة إلى مرحلة جديدة، وأن مسيرتها تسير صوب بناء «الجمهورية الجديدة»؛ التسمية التي أصبحت عنوانًا للمرحلة القادمة بعد فترة تردد فيها أكثر من تعبير مثل «الدولة الجديدة»، و«الجمهورية

الثانية»، و«الجمهورية الجديدة». ثم استقر التعبير الأخير بعد تأكيد الرئيس عبد الفتاح السيسي عليه في كلمته أمام مؤتمر إطلاق المشروع القومي «حياة كريمة» في ١٥ يوليو ٢٠٢١ واستخدامه بعد ذلك في مناسبات عديدة.

ونشير هنا إلى عدة معانٍ تتعلق بهذا المصطلح، فينبغي عدم فهم تعبير الجمهورية الجديدة في إطار الخبرة الفرنسية في هذا الشأن التي تعرف تعبيرات الجمهورية الأولى والثانية، وحتى الخامسة، وارتبط فيها كُلُّ تعبير بحدث أو تغيير سياسي مهم أعقبه صدور دستور جديد. وكان آخرها ما حدث عام ١٩٥٨، ووصول الجنرال شارل ديجول إلى الحكم وصدور دستور جديد للبلاد، وهو ما يُطلق عليه الجمهورية الخامسة. ولعل ذلك يفسر عدم استخدام تعبير الجمهورية الثانية والاكتفاء بلفظ الجديدة. وجوهرها إحياء قيم المواطنة والمساواة وحق المواطنين في اختيار حكامهم. وتُشير كلمة «الجديدة» إلى مضمون جديد للعلاقات بين المواطنين، وبينهم وبين مؤسسات الدولة تختلف عما كان سائدًا من قبل.

ويأتي هذا الاختلاف من حجم التغير الذي طرأ على بيئة السياسة، والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على أداء مؤسسات الحكم والمجتمع، بل وتجعل من الضروري التأمل والبحث في تداعياتها السياسية وعدم الركون إلى الأفكار المتواترة في هذا الشأن فحسب. فهناك خريطة عُمرانية جديدة لمصر لا تزال في مرحلة صيرورة.

تعيد هذه الخريطة تحديد شبكة الطرق والمواصلات ووسائل النقل، مما يزيد من حركة انتقال البشر والسلع على محاور لم تكن موجودة من قبل؛ من أهمها، على سبيل المثال، «خط القطار فائق السُّرعة» الذي يربط بين العين السخنة على البحر الأحمر والعلمين على البحر الأبيض المتوسط، ويُعدُّ نقلة استراتيجية بالغة الأهمية في الربط بين البحرين لها تأثيراتها الإقليمية والدولية. وتمتد هذه الطرق والمحاور إلى مناطق لم يكن العُمران البشري قد وصلها؛ مثل المنطقة الصحراوية التي تُقام عليها العاصمة الإدارية الجديدة التي تقع على مساحة حوالي ٧٠٠ كم مربع أي ما يُقارب مساحة سنغافورة. ومن المخطط أن يسكنها ٦,٥ مليون نسمة، وأيضًا المدن الجديدة التي أُقيمت في عدد من المحافظات

لاستيعاب نموها السكاني؛ مثل المنصورة الجديدة، والإسماعيلية الجديدة، وغرب أسيوط. وهذا بالإضافة إلى إنشاء «نفق الشهيد أحمد حمدي٢» الذي يُمثل شريان حياة ييسر الانتقال بين الوادي وسيناء، وإنشاء شبكة للطرق في سيناء يبلغ طولها ٢٤٠٠ كم مربع.

وإذا أضفنا مشروعات الاستصلاح الزراعي، فيُمكن الاستنتاج أن العُمران ينتشر بعيدًا عن نهر النيل، وينتقل معه المصريون إلى أماكن جديدة، وتتم إعادة تشكيل جغرافية المعمور المصري، والعلاقة التاريخية بين المصريين ونهر النيل.

ثم إنه من الضروري أن ننظر في تأثيرات زيادة مشاركة فئات جديدة في الشأن العام؛ كالمرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى تداعيات الحِراك الاجتماعي والسياسي لسكان الريف بعد إتمام المشروع القومي «حياة كريمة»، ونظرتهم لأنفسهم ولدورهم في المجتمع. ولما كان العنصر الفاعل في النخبة السياسية المصرية لعدد طويل من السنين هم الذكور فوق الأربعين عامًا، فإن الزيادة في أعداد السيدات والشباب سوف تؤدي إلى تغيير في تشكيل هذه النخبة وطبيعة تفاعلاتها. وينطبق الشيء نفسه على بروز شريحة ذوي الاحتياجات الخاصة على أولويات السياسات العامة. وكلها تطورات تؤثر على أطراف العملية السياسية وطبيعة المجال السياسي في البلاد.

وهناك الدور الجديد للدولة ومؤسساتها السيادية في تنفيذ المشروعات القومية الكبرى، وفي إدارة عشرات المشروعات الاقتصادية في هيئة شركات تملكها الدولة. وبحكم العلاقة الوثيقة بين السياسة والاقتصاد، فإن من يشغل حيزًا في المجال الاقتصادي ستكون له تأثيراته في المجال السياسي. والخُلاصة، إن التطورات التي شهدتها مصر تُعيد تعريف المجال السياسي وأطرافه وقضاياه، وعلاقته بالمجال العام وحقوق المواطنين وحرياتهم.

إن إقامة «الجمهورية الجديدة» لا تكون بقرار أو تشريع، إنما تتم بشكل تدريجي وتراكمي من خلال تغيير النظم والقيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي عملية لا تحدث بين يوم وليلة. كما أنه ليس طريقًا يسيرًا أو مُمهدًا، بل تكتنفه تحديات ومعوقات خصوصًا في دولة قديمة مثل مصر، تعوَّد فيها الناس، مسئولون ومواطنون، على إدارة

أمورهم بطرق لم تعد مناسبة الآن وتحتاج إلى تغيير. ومؤدى هذا، أن «الجمهورية الجديدة» هي هدف تتشارك مؤسسات الدولة والمجتمع في العمل على إقامته.

ثالثًا: قضايا للبحث والنقاش

يمكن في هذا السياق أن أطرح عددًا من الموضوعات الجديرة بالبحث؛ وهي:

١- **التوافق حول النموذج المستهدف؛** كتبتُ أن الجمهورية الجديدة لا تصدر عن قرار أو تشريع فحسب، ولكن أيضًا بنقاش عام يُشارك فيه المسئولون والمثقفون وممثلو المصالح الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة بهدف الوصول إلى «توافق» أو «رضا» عام حول أسس هذه الجمهورية؛ توافق لا يدخل في التفاصيل الصغيرة والمتغيرة وفقًا لتبدُّل الأحوال، ويأخذ في اعتباره التحولات الحادثة في مصر التي أشرتُ إليها سلفًا، وتطور النظُم وأنماط التكنولوجيا وأساليب الحياة في العالم الذي نعيش فيه. ولا بد أن تتناول هذه الأسس شكل النظام السياسي والنظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي، وأن تكون «احتوائية» أي تضم وتحتوي الجميع دون إقصاء لأحد، أو كما عبر الرئيس السيسي بأن «الجمهورية الجديدة تتسع للجميع دون فرق أو تمييز».

٢- **ترسيخ المواطنة كقيمة وممارسة؛** بمعنى أن حقوق المواطنة لا تتوقف عند ما ينص عليه الدستور والقوانين، وإنما هي أيضًا ممارسة اجتماعية تظهر في السلوكيات اليومية للبشر. فالناظر إلى القوانين سوف يلحظ أنها وسعت من مفهوم المواطنة وأعطت قدرًا أكبر من فرص المشاركة للفئات التي هُمشت من حقوق التمثيل السياسي لسنوات طويلة، مما يوضح أن هناك تحولًا ضخمًا في جسد الدولة المصرية، ولكن يبقى أن ينتقل ذلك إلى عقول وقلوب المصريين.

٣- **إدارة التوقعات؛** ويُشير ذلك إلى حوكمة إدارة توقعات عموم الناس من الجمهورية الجديدة. والملاحظ أن أجهزة الإعلام كثيرًا ما تضخم من الوعود مما يعلي من هذه التوقعات بما يفوق قدرة الدولة على الإنجاز. وهو ما يُوجِد مجالًا للإحباط لا مبرر له.

٤- **تغيير القيم الاجتماعية**، إن بناء الطرق والكباري أمر صعب؛ لكنه ممكن، والأصعب هو التعامل مع الآثار الاجتماعية لهذا التغيير المادي. وفي هذا الصدد، يتفق الباحثون في العلوم الاجتماعية على أن هناك قيمًا مُحفزة للتغيير والتقدم وأخرى مُعوِّقة ومحبطة له. لذلك، فإن العمل على تغيير القيم السلبية في مجالات العمل وتنفيذ القانون والثقة الاجتماعية والعمل الجماعي هي أمور ضرورية. وترتبط بتلك القيم الخاصة بالحفاظ على ما حققته الدولة. ومن ذلك، على سبيل المثال، تغيير قيم ساكني الإسكان الاجتماعي حتى تتم صيانة وحداته واستدامته بالصورة اللائقة التي أُقيمت وفقًا لها. وبالمنطق نفسه، تغيير قيم كبار الأثرياء الذين يُشكل سلوكهم أو تصرفاتهم استفزازًا اجتماعيًّا. ويرتبط بذلك أيضًا القيم والممارسات السلبية التي أبقت مشكلتي الزيادة السُّكانية والأمية دون حل.

٥- **خطر التوقف في منتصف الطريق**؛ تشير تجارب الدول الأخرى الى أهمية الاستمرار في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتغيير مع القيام بالتدخلات الضرورية للتعامل مع جوانب القصور التي ظهرت في تنفيذها وعدم الشعور بالقنوط أو الفشل جراء ذلك. فمن الطبيعي في عمليات التغيير الاجتماعي الكبرى أن تحدث أخطاء ومشكلات، ويكون الحل هو تصحيح تلك الأخطاء وتجاوزها، وليس بالتوقف في منتصف الطريق. فمن الحكمة أن نعطي لعملية التغيير الكبرى هذه مداها الزمني.

لقد تحققت في مصر إنجازات كبيرة ولا تزال هناك تحديات قائمة، والأهم أن نستمر في عملية التحوُّل وإعادة بناء الدولة والمجتمع؛ حتى تتبلور معالم «الجمهورية الجديدة». إن الدول والمجتمعات القوية هي التي تدرك عناصر قوتها وتقدُّمها، وتدرك أيضًا جوانب ضعفها وقصورها. فتقوم بتعظيم جوانب قوتها وفحص جوانب ضعفها وعلاجها؛ وذلك بهدف توفير دفعة إضافية تُسرع من حركتها وتقدمها؛ حتى تتحقق «الجمهورية الجديدة» التي وصفها الرئيس السيسي بأنها «جمهورية الحُلم والأمل، والعلم والعمل، القادرة وليست الغاشمة».

(٥)

المواطنة في الجمهورية الجديدة: الفرص والتحديات

الأستاذة الدكتورة نيفين مسعد

أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

تُعدّ المواطنة إحدى أهم ركائز المشروع السياسي للجمهورية الجديدة التي تأسست بعد ثورة الثلاثين من يونية. ويعود التركيز على تفعيل مبدأ المواطنة إلى سبب أساسي هو الحاجة إلى تصحيح الاختلالات الناجمة عن فترة حكم جماعة الإخوان المسلمين في الفترة من يونية ٢٠١٢ إلى يونية ٢٠١٣، التي عبَّر عنها إعلاء الانتماء لهذه الجماعة على الانتماء للوطن، واستحداث ترتيبات اجتماعية بين الإخوان وسواهم، وبين المسلمين والمسيحيين، وبين الرجال والنساء. ومثَّلت هذه الاختلالات تراجعًا حادًّا عن مكتسبات الشعب المصري التي تراكمت على مدار التاريخ، وذلك بدءًا من ظهور الدولة بمفهومها الحديث في ظل تجربة حكم محمد علي، مرورًا بثورة ١٩١٩ والالتفاف الجماهيري الواسع حول الحركة الوطنية المصرية، ثم ثورة ١٩٥٢ التي مكنت المرأة من حقوقها السياسية، ورسخت مبدأَي العدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية، وانتهاءً بثورة يناير ٢٠١١ التي ترجمت شعاراتها: «عيش... حرية... كرامة إنسانية»، الجوهر الحقيقي لمبدأ المواطنة. ومن هنا تركز هذه الورقة على مبدأ المواطنة في ظل الجمهورية الجديدة؛ من حيث مصادره الأساسية وأبعاده المختلفة وما تتيحه هذه الأبعاد من فرص وتفتحه من آفاق، وكذلك من حيث التحديات التي يواجهها، وذلك كله بعد إطلالة سريعة على مبدأ المواطنة وما لحقه من تطور.

أولًا: صيرورة مفهوم المواطنة

المتابع لحركة مفهوم «المواطنة» يجد أنه قد تطور في عدة اتجاهات أساسية. الاتجاه الأول هو توسيع نطاق المشمولين بالمفهوم من كونهم فئة النبلاء والذكور وذوي البشرة البيضاء وأصحاب الامتيازات إلى فئات أوسع فأوسع وصولًا إلى ثبوت المواطنة لكل مَن يحملون جنسية الدولة. أما فيما يخص مفهوم المواطنة العالمية، الذي يشير إلى أن جميع البشر صاروا مواطنين في عالم واحد أقرب ما يكون للقرية الصغيرة بفعل العولمة والسرعة الفائقة في منجزات الثورة الاتصالية؛ فإنه لا يزال مفهومًا مراوغًا لم يعرف طريقه للتطبيق العملي من خلال المساواة بين البشر كافة في الحقوق والواجبات. ومما يعزز الفجوة بين النظرية والتطبيق، ذلك التنامي في قوة التيارات اليمينية سواء داخل الدول الأوروبية؛ مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا وبريطانيا وبولندا وأوكرانيا، أو في الولايات المتحدة الأمريكية. فهذه التيارات تدعو إلى الانكفاء على الذات وتناهض العولمة وتزدري المهاجرين خصوصًا القادمين منهم من دول العالم الثالث.

أما الاتجاه الآخر في تطوُّر المفهوم؛ فهو تطوُّر في العمق من خلال إدراك أن المواطنة ليست مجرد شعور بالانتماء لكيان يُقال له الدولة الوطنية. ورغم أهمية هذا المكوِّن من مكونات تعريف «المواطنة»، فإنه غير كافٍ بحد ذاته؛ وذلك لأنه يفترض أن الشرط الوحيد للشعور بالانتماء هو حَمل جنسية الدولة، وهو أمر غير واقعي. فالمواطنة ليست قيمة معطاة، بل هي تُكتسب من مصدرين لا بد أن يقود أحدهما إلى الآخر أيًّا كان منهما السابق. فهناك المصدر الدستوري الذي يحدد على وجه الدقة حقوق المواطنين وواجباتهم، وهناك المصدر الحركي الذي بمقتضاه يكافح المواطنون من أجل تفعيل تلك الحقوق، فضلًا عن توسيع نطاقها وإحاطتها بمزيد من الضمانات. وفي إطار مدرسة المواطنة المصرية، فلقد برز هذا الوعي بحركية المفهوم كأوضح ما يكون. فكتب الدكتور وليم سليمان قلادة، أحد أهم الآباء المؤسسين، عن «المواطنة المصرية: حركة المحكومين نحو المساواة والمشاركة»، وكذلك كتب في الاتجاه نفسه خريجو مدرسة قلادة من أمثال الكاتب سمير مرقص من خلال

اهتمامه بحركات «المواطنية»؛ تلك الحركات الاحتجاجية التي اجتاحت مناطق مختلفة من العالم سعيًا إلى الدفاع عن الحق في المواطنة.

ثانيًا: مصادر المواطنة في الجمهورية الجديدة

مثَّل دستور عام ٢٠١٤ نقلة نوعية مهمة في محتوى المواطنة بحكم الظروف[٤٥] التي أنتجته، وكثمرة لعمل لجنة الخمسين التي أتت ممثلة لمختلف القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة في المجتمع. ولقد استهلَّت الديباجة التي كتبها الشاعر الكبير سيد حجاب الحديث عن المواطنة؛ حيث ورد في ختامها النص التالي على لسان المواطنات والمواطنين المصريين «نكتب دستورًا يحقق المساواة بيننا في الحقوق والواجبات دون تمييز». وجاء نص المادة (١) من الدستور متضمنًا أن «جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة... ونظامها جمهوري ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون». ثم توالت الصياغات الأخرى المعبِّرة عن جوهر المفهوم كما هو في تعريف الوحدة الوطنية بأنها «تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين»، المادة (٤)، وعبر التزام الدولة «بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز» المادة (٩). وكذلك عبر التأكيد في المادة (٥٣) على «أن المواطنين لدى القانون سواءٌ، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العِرق، أو اللون، أو اللغة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي، أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر»، والأهم التزام الدولة «باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض». وبذلك تكتسب هذه المادة أهمية خاصة لاستحداثها آلية تنفيذية لمكافحة التمييز من خلال مفوضية تعنى بهذا الشأن، ومن الأفكار المطروحة في هذا الصدد أن تنشأ المفوضية في إطار «المجلس القومي لحقوق الإنسان».

(٤٥) الثورة على ربط «المواطنة» بعضوية تنظيم الإخوان المسلمين بتوجهاته العقدية وتحالفاته الخارجية.

وبالإضافة إلى هذه الصياغات العمومية للحق في المساواة وتكافؤ الفرص بين كل المواطنين؛ فلقد حفل دستور عام ٢٠١٤ بعديد من المواد التي عنيت بتأكيد هذا الحق على سبيل التخصيص بالنسبة لكل فئة من المصريين؛ المرأة في المادة (١١)، والعمَّال في المادة (١٣)، والموظفين في المادة (١٤)، والمزارعين في المادة (٢٩)، والمسنِّين في المادة (٨٣)، وغيرها. وأيضًا مواد أخرى تنص على إتاحة الحق في الصحة، المادة (١٨)؛ وحق التعليم، المادة (١٩)؛ وحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، المادة (٦٤)؛ وحرية الفكر والرأي، المادة (٦٥).

وفي ظل هذا الإطار الدستوري الجديد وجعله الاتفاقات الدولية التي صدَّقت عليها مصر لها قوة القانون، تسلَّم الرئيس عبد الفتاح السيسي مقاليد السلطة في يونية ٢٠١٤، وهنا يمكن إبداء ثلاث ملاحظات أساسية؛ **الملاحظة الأولى**: إن المؤسسة العسكرية التي ينتمي إليها الرئيس السيسي تُعد أحد أهم التعبيرات عن قيمة المواطنة كونها تفتح أبوابها للمصريين كافةً من خلفيات اجتماعية ودينية مختلفة، والانتماء فيها يكون للدولة الوطنية بغض النظر عن التغيُّر في النظم الحاكمة وتعاقبها. وإن كانت معنية في الأساس بمواجهة التهديدات الخارجية، فإنها عندما تتعرض الدولة للتهديد من الداخل، فهي لا تتورع عن التدخُّل لإعادة الاستقرار والحفاظ على الأمن. وهذا هو المبدأ الذي حكم تدخلها مرتين في عامي ٢٠١١ و٢٠١٣ استجابةً للإرادة الشعبية؛ أولًا بالضغط على الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك للتنحي، وثانيًا بالضغط على الرئيس السابق محمد مرسي لتنظيم انتخابات رئاسية مبكرة، ثم بإزاحته عن الحكم عندما تمسَّك بالبقاء في السلطة.

وينقلنا ذلك إلى **الملاحظة الثانية**: وهي تأكيد الرئيس السيسي على أهمية الحفاظ على «تماسك الدولة الوطنية»، ومن المفهوم أنه لا موضع للمواطنة في ظل تعرض وحدة التراب الوطني للتهديد. هذا الموقف عبَّر عنه الرئيس السيسي إزاء مختلف الصراعات الإقليمية؛ حيث رفض الحلول العسكرية لتلك الصراعات، ودعا إلى الحفاظ على تماسك كيانات الدول، معتبرًا أن الوحدة الوطنية هي الكفيلة بمنع التدخلات الخارجية. ولا يعني ذلك التماهي بين موقف القيادة السياسية المصرية وسياسات بعض الدول الإقليمية في إدارة صراعاتها الداخلية. لكن وفق فقه الأولويات؛ فإن الحفاظ على وحدة الدولة السورية، على سبيل المثال، يعلو فوق الاختلاف مع سياسات الرئيس بشار الأسد.

أما **الملاحظة الثالثة**: فهي أن المُتتبع لكل خطابات الرئيس السيسي يمكنه أن يدرك أن مفهوم «المواطنة» هو أحد المفاهيم المحورية التي تدور حولها هذه الخطابات، سواء جاءت بشكل مباشر أو غير مباشر. ففي أول خطاب له بعد أن تسلَّم السلطة، استخدم مفهوم «الدولة المدنية». ومن الطبيعي أن حقوق المواطنة لا تتوفر، سواء في ظل الدولة الدينية التي هي بحكم التعريف تستند إلى أيديولوجية دينية تصطفي المؤمنين بها دون مَنْ عداهم، أو في ظل الدولة العسكرية التي تضيّق من حيز عديد من الحقوق اللصيقة بصفة المواطنة؛ «دستور دولتنا المدنية وحكمنا المدني» سيعمل على تحقيق «الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية». وجدير بالذكر أن مصطلح «الدولة المدنية» أثار جدلًا واسعًا أثناء مداولات وضع دستور عام ٢٠١٤. وانتهى الأمر إلى الاستقرار على مصطلح «الحكومة المدنية»، فجاء في نص ديباجة الدستور: «نحن الآن نكتب دستورًا يستكمل بناء دولة ديمقراطية حديثة حكومتها مدنية». وهذا الجدل إنما يُمثل جزءًا من التحديات التي سيأتي الحديث عنها لاحقًا.

وفي خطاب الرئيس السيسي في المؤتمر الأول للمشروع القومي «حياة كريمة» في يوليو ٢٠٢١، كان حديثه شديد الوضوح فيما يخص «المواطنة» كركيزة للجمهورية الجديدة التي وصفها بأنها «الجمهورية المصرية الجديدة القائمة بثبات ورسوخ على مفهوم الدولة الديمقراطية المدنية الحديثة التي تمتلك القدرات الشاملة عسكريًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا واجتماعيًّا، وتعلي مفهوم المواطنة وقبول الآخر، وتسعى إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية، وتتطلع لتنمية سياسية تحقق حيوية المجتمع المصري القائمة على ترسيخ مفاهيم العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية». وفي خطاب الرئيس السيسي بمناسبة إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان أشار إلى أن الدولة المصرية «مستمرة في بذل جهودها الحثيثة للتأكيد على قيم المواطنة والتسامح والحوار ومكافحة التحريض على العنف والتمييز، ولقد حققت الدولة المصرية تقدمًا مشهودًا لها في هذا المجال ضمانًا للمساواة بين أبناء الوطن الواحد في الحقوق والواجبات». ولئن كانت الإشارة للمواطنة في هذه الجزئية

من خطاب الرئيس مرتبطة أساسًا بالمساواة بين المصريين من المسلمين والمسيحيين، فإن الاستطراد تجاوز ذلك بما يمتد لمختلف أبعاد المساواة الأخرى النوعية والاجتماعية والجغرافية، وهذا ينقلنا للجزئية التالية.

ثالثًا: الأبعاد المختلفة لمفهوم المواطنة

يتضمن القاموس المصري عددًا من المفاهيم التي يُميز بمقتضاها بين ظواهر يَعُدُّها مُنبتَّة الصلة عن بعضها، في حين أنها جميعًا ليست إلا وجوهًا لعملة واحدة؛ هي المواطنة. فحينما يُستخدَم مصطلح «المساواة»؛ فإنه في العادة يشير بشكل أساسي إلى تمكين المرأة من حقوقها أسوةً بالرجل، وقد يُستخدم مصطلحا «المساواة» و«التمكين» بالتبادل بوصفهما مترادفَين. وحينما يُستَخدَم مصطلح «التنمية»؛ فإن المقصود به يكون الاهتمام بالريف والمناطق الحدودية، وذلك من دون الحاجة إلى أي إضافة للمصطلح ليصبح مثلًا «التنمية المتوازنة». أما مصطلح «المواطنة» نفسه؛ فإنه حين يُستخدَم يكون المقصود به عدم التمييز بين المصريين بسبب الدين أو المعتقد.

وترجع تجزئة مفهوم المواطنة وعدم الربط بين مكوناته المختلفة إلى عوامل لها علاقة بالسياق التاريخي. فعلى سبيل المثال، فإن شعار «وحدة الهلال مع الصليب» لثورة ١٩١٩ هو الذي تصدَّر إنجازات هذه الثورة، رغم أنها من الناحية العملية كانت بمثابة البوتقة التي انصهرت فيها كل أوجه الاختلاف بين المصريين، الديني منها وغير الديني. وتضم المكتبة المصرية عديدًا من الأعمال المهمة التي تناولت علاقة المسلمين بالأقباط في إطار مفهوم المواطنة؛ منها «المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية» للمستشار طارق البشري، و«مواطنون لا ذميون: موقع غير المسلمين في مجتمع المسلمين» لفهمي هويدي؛ و«الأقباط في السياسة المصرية» للدكتور مصطفى الفقي، وغير ذلك كثير. كذلك فإن مطلب المساواة لأسباب مفهومة مثَّل حجر الزاوية للحركة النسوية المصرية بدءًا من هدى شعراوي وسيزا نبراوي وملك حفني ناصف، وانتهاءً بالدكتورة نوال السعداوي؛ نظرًا للجدل الواسع الذي

صاحب هذا المطلب عبر مراحل تطوره المختلفة من التعليم، للعمل، للتصويت، للقضاء، إلى الحصر غير الدقيق لمفهوم «المساواة» في إطار العلاقة بين الرجل والمرأة. وبالمثل فإن مفهوم «التنمية» على اتساعه اختُزِل أولًا في البعد الاقتصادي، وثانيًا في المناطق المهمشة، وكأن المدن الكبرى تقع خارج خريطة التنمية.

وإذا انتقلنا للحديث عن «الجمهورية الجديدة»، فسنجد أنها تعاملت مع مفهوم المواطنة في عموميته، وذلك من خلال حزمة التشريعات والقرارات والبرامج التي استهدفت إزالة مختلف أشكال التمييز وعدم المساواة بين المصريين. وفي هذا الخصوص، يمكن الحديث عن أربعة محاور أو أبعاد أساسية؛ هي «المحور الديني»، و«المحور النوعي»، و«المحور الاقتصادي الاجتماعي»، و«المحور الجغرافي»:

١- المحور الديني

كان البابا تواضروس الثاني، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية، مصاحبًا لرحلة الانتقال إلى الجمهورية الجديدة منذ بدايتها، وذلك جنبًا إلى جنب مع الدكتور أحمد الطيِّب؛ شيخ الجامع الأزهر، وقيادات حزبية وعسكرية وممثلين لـ«حركة تمرد» في ٣ يوليو ٢٠١٣، ما يعني شراكته في وضع خارطة الطريق وصناعة المستقبل في مرحلة ما بعد سقوط حكم الإخوان، أو كما قال البابا: «هذه الخريطة وُضعت من خلال أناس شرفاء يبتغون مصلحة الوطن أولًا وأخيرًا، دون إقصاء أحد أو دون استبعاد أحد أو دون استثناء أحد». وعندما تعرضت دور العبادة المسيحية للاعتداء عليها ضمن موجة الأعمال الإرهابية التي طالت عديدًا من المؤسسات الحكومية وأقسام الشرطة ومرافق البنية التحتية بعد ٣٠ يونية، بادرت الدولة بإحلال وتجديد ما لا يقل عن ٧٥ كنيسة.

غير أن الإنجاز الأهم الذي تحقق على المحور الديني، كان هو صدور القانون رقم (٨٠) لعام ٢٠١٦ بشأن تنظيم بناء الكنائس وترميمها، وذلك تنفيذًا للاستحقاق الدستوري المنصوص عليه في المادة (٢٣٥) في دستور عام ٢٠١٤، بأن «يصدر مجلس النواب في أول دور انعقاد له بعد العمل بهذا الدستور قانونًا لتنظيم بناء وترميم الكنائس، بما يكفل

حرية ممارسة المسيحيين لشعائرهم الدينية». وترجع أهمية هذا القانون إلى أنه أغلق الملف الشائك الخاص بتقنين أوضاع الكنائس، علمًا بأن القانون الذي كان يحكم بناء الكنائس، الذي يُطلق عليه «الخط الهمايوني»، يعود تاريخه إلى فترة حكم الإمبراطورية العثمانية، وتحديدًا إلى عام ١٨٥٦. وحسب ما نشره المركز الإعلامي لمجلس الوزراء في يناير ٢٠٢٢، بلغ عدد الكنائس والمباني التي تم توفيق أوضاعها وتقنينها منذ مايو ٢٠١٨ إلى يناير ٢٠٢٢ نحو ٢١٦٢ كنيسة ومبنى، وذلك بناءً على القرارات التي أصدرتها اللجنة المعنية ويترأسها رئيس الوزراء ويتمتع بعضويتها بالأساس ممثلون عن الطائفة ذات الصلة، فضلًا عن أطراف أخرى. ومن الأمور ذات الدلالة أنه عندما قررت القيادة السياسية بناء عاصمة إدارية جديدة، فإنها ضمَّت كاتدرائية ضخمة هي «كاتدرائية ميلاد المسيح»، وذلك جنبًا إلى جنب مع المسجد الكبير «مسجد الفتَّاح العليم»، في تأكيد على الشراكة في الوطن واحترام التعددية الدينية التي هي من ركائز احترام المواطنة.

ولم يغب الاهتمام بتأكيد هذا البعد من أبعاد المواطنة عن التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٩؛ إذ تم تعديل نص المادة (٢٤٤) من الدستور التي كانت تنص على تمثيل المسيحيين والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمصريين المقيمين في الخارج، تمثيلًا ملائمًا في أول مجلس للنواب يتشكَّل بعد إقرار دستور عام ٢٠١٤؛ بحيث أصبح هذا التمثيل الملائم له صفة الدوام ولا ينتهي بانقضاء عمل مجلس عام ٢٠١٥، ما يعني تعزيز العمل بمبدأ التمييز الإيجابي. كما نصَّت المادة (١٨٠) على تمثيل المسيحيين تمثيلًا مناسبًا في المجالس المحلية. ومن المعلوم أن هناك مَنْ يعترضون على تطبيق هذا المبدأ، ويرون فيه إخلالًا بمبدأ المساواة من خلال تخصيص عدد من المقاعد لفئات معينة من المواطنين، لكن يُرد على ذلك بأن هذا المبدأ إنما يطبِّق المساواة بامتياز؛ نظرًا لاختلاف حظوظ تلك الفئات في الفوز في الانتخابات التشريعية مقارنةً بغيرها من الفئات. ومن هنا الأخذ بمبدأ التمييز الإيجابي، سواء لفائدة المرأة أو لفائدة الفئات الأخرى المهمشة في أعتى نظم الديمقراطية الغربية وأقدمها. ثم جاء تعيين المستشار بولس فهمي إسكندر رئيسًا للمحكمة الدستورية العليا؛ ذروة سنام الهيكل القضائي المصري، ليمثِّل سابقة أخرى في تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين.

يُضاف إلى ما سبق الدلالة الرمزية لمشاركة الرئيس السيسي المواطنين المصريين المسيحيين الاحتفال بعيد الميلاد المجيد في السابع من يناير كل عام، ومحافظته الدورية على هذا التقليد الذي مثَّل مع كل الإجراءات السابقة إطارًا لما ذكره البابا تواضروس الثاني على هامش قدَّاس عيد الميلاد في عام ٢٠٢٢ بأن «الرئيس السيسي وضع المواطنة حجر أساس لبناء الجمهورية الجديدة». كما أن مشروع «إحياء مسار العائلة المقدَّسة»؛ الطريق الذي يمتد من بداية دخول رفح إلى أسيوط؛ حيث دير المحرق وأول كنيسة شيّدها السيد المسيح، له قيمته الرمزية البالغة من خلال الاهتمام بالكنائس والأديرة والرموز القبطية والمواقع الأثرية المنتشرة على طول هذا الطريق، ما يؤدي إلى إعادة الاعتبار إلى هذه الحقبة المهمة من تاريخ مصر الوطني. وأخيرًا، فإن مهاجمة الجيش المصري بعض مواقع تنظيم داعش الإرهابي في مدينة درنة الليبية عام ٢٠١٥ يمثِّل ردًّا رادعًا على استهداف أفراد التنظيم لـ«٢١» مواطنًا مصريًّا قبطيًّا، وهذه هي المرة الأولى التي تنفِّذ فيها القوات المسلحة مثل تلك العملية العسكرية الخاطفة خارج حدودها.

٢- المحور النوعي

كانت المرأة المصرية في طليعة المظاهرات الجماهيرية الحاشدة التي خرجت للاحتجاج على حكم الإخوان، وكان للمرأة دور أساسي في عملية الحشد والتعبئة ضد نظام الإخوان من خلال المشاركة في جمع التوقيعات على استمارات «تمرد». ولقد دأب الرئيس السيسي على التذكير بهذه الحقيقة في عديد من المناسبات، لكن هذا الموقف الذي اتخذته المرأة المصرية لا يفسِّر وحده التطورات الإيجابية الكبيرة في وضع المرأة خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٢[٤٦]، فمن وراء هذه التطورات يوجد اقتناع راسخ لدى القيادة السياسية بأنه لا يمكن تفعيل مبدأ المواطنة ما لم تتمتع نساء مصر، أو كما أسماهن الرئيس «عظيمات مصر»، بمواطنتهن الكاملة. ولقد وفَّر دستور ٢٠١٤ الأساس القانوني المناسب لتفعيل حقوق المرأة على مختلف المستويات؛ فعلى صعيد الحقوق السياسية والعمل

(٤٦) تاريخ كتابة هذه الورقة.

العام، نصَّ دستور عام ٢٠١٤، ولأول مرة، على «اتخاذ الدولة التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلًا مناسبًا في المجالس النيابية» في المادة (١١). ثم جاءت التعديلات الدستورية عام ٢٠١٩؛ لتمضي خطوة أخرى للأمام، وذلك بالنص على: «يُخصص للمرأة ما لا يقل عن ربع إجمالي عدد المقاعد» في المادة (١٠٢)، ما أدَّى إلى حصولها على ١٦٢ مقعدًا في مجلس النواب الجديد عام ٢٠٢١، بنسبة تصل إلى ٢٧٪. وحتى تتضح الصورة يكفي أن نعرف أن نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب الذي تشكَّل عام ٢٠١٢ لم تتجاوز ٢٪.

أما بالنسبة للمجالس المحلية، فقد جاء النص في المادة (١٨٠) على تمثيل المرأة بنسبة الربع. كما نصَّ دستور عام ٢٠١٤ في المادة (١١) على حق المرأة في «تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها». وكان ذلك هو السند الذي ارتكز عليه الرئيس السيسي في إصدار قرار جمهوري في أكتوبر ٢٠٢١ بتعيين ٩٨ قاضية بمجلس الدولة، وذلك بعد سنوات طويلة من رفض المجلس الاستعانة بقاضيات، ما مثَّل إنجازًا كبيرًا للمرأة المصرية، علمًا بأنه كان قد سبق ذلك تعيين المرأة بعدد من أرفع المناصب القضائية؛ كمنصب رئيسة المحكمة الاقتصادية، ومنصب قاضية منصَّة بمحكمة الجنايات. كما كانت هذه المادة (١١) نفسها سندًا لتعيين أول امرأة في منصب مستشارة لرئيس الجمهورية في مجال الأمن القومي اعتبارًا من عام ٢٠١٤، ولزيادة نسبة المرأة في التشكيلات الحكومية المتعاقبة وصولًا إلى وجود ٨ وزيرات في حكومة الدكتور مصطفى مدبولي، وذلك بما نسبته ٢٥٪. والأهم أن الحقائب الوزارية التي تولتها المرأة كانت بالغة الأهمية؛ منها حقيبة التخطيط والثقافة والبيئة والهجرة، فضلًا عن تعيين مساعدة لوزير العدل مختصَّة بشئون المرأة، ومُحافِظة، ونائبة لمحافِظ البنك المركزي. هذا بالإضافة إلى زيادة نسبة المرأة في مجالس إدارة الشركات المسجَّلة في البورصة المصرية. وجدير بالذكر أن «مرصد المرأة المصرية» الذي استحدثه المجلس القومي للمرأة يمثِّل الآلية الرقابية الأساسية التي تتابع تنفيد «الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠». كما أن وحدات تكافؤ الفرص التي تم استحداثها في المؤسسات المختلفة تنشَط في السياق ذاته ضمانًا لوصول المرأة للمراكز القيادية العليا.

واستلزم تمكين المرأة من أداء دورها في المجال العام حمايتها من العنف من خلال سياج قانوني يغلِّظ العقوبات على جريمة تعنيف المرأة والتحرُّش بها. وفي هذا السياق، أُدخلت تعديلات مهمة على قانون العقوبات لتشديد العقوبة على واقعة التحرُّش وعمليات الختان. وتم استحداث «وحدة لمكافحة ظاهرة التحرُّش» داخل المجلس القومي للمرأة وداخل المؤسسات الحكومية بما فيها المؤسسات التعليمية. كذلك تم تعديل قانون المواريث من أجل تشديد العقوبة على حرمان المرأة من الميراث، بالمخالفة لنصوص قرآنية واضحة وصريحة. كما استفادت المرأة من برامج الحماية الاجتماعية؛ منها «برنامج تكافل وكرامة». وحسب تقديرات التقرير الذي أطلقه المجلس القومي للمرأة عام ٢٠٢١، استفادت المرأة بنسبة ٨٩٪ من برامج الحماية الاجتماعية عام ٢٠١٨. ومع استفادة المرأة من الخدمات الصحية لعموم المواطنين، استفادت أيضًا من المبادرات المعدَّة لها خصيصًا؛ مثل مبادرة «الكشف المبكِّر عن سرطان الثدي». هذا بالإضافة إلى شمولها بالبرامج التدريبية التي تهدف لرفع كفاءتها وتأهيلها للمنافسة في سوق العمل. وتكفُل التعديلات التي دخلَت على قانون المجلس القومي للمرأة عام ٢٠١٨ زيادة صلاحيات المجلس بوصفه الجهة الأساسية المنوط بها اقتراح السياسة العامة للدولة فيما يخص النهوض بالمرأة، وتقييم تنفيذ تلك السياسة، والتوعية بحقوق المرأة. أما تخصيص عام ٢٠١٧ ليكون، ولأول مرة، هو «عام المرأة المصرية»؛ فإنه يمثل لفتة ذات دلالة رمزية كبيرة على موقع المرأة من أولويات القيادة السياسية في «الجمهورية الجديدة».

٣- المحور الاقتصادي الاجتماعي

يعبِّر المحور الاقتصادي الاجتماعي عن أحد أبرز تجليات المواطنة في ظل الجمهورية الجديدة، وذلك بما شهده هذا المحور من إنجاز في ملفات لم تحظ بالاهتمام لعقود طويلة. وتسهم برامج الحماية الاجتماعية في مساعدة الفئات الأكثر احتياجًا على تحسين أوضاعها الاقتصادية، لكن تتخير الورقة على وجه التحديد ثلاثة من أهم الملفات التي شهدت نقلة نوعية في السنوات القليلة الماضية، وتلك هي «ملف الإعاقة»، و«ملف الصحة»، و«ملف العشوائيات».

بداية بالملف الأول «**ملف الإعاقة**»، فلقد توفَّر له ظهير دستوري من خلال نص في المادة (٨١) في الدستور الصادر عام ٢٠١٤ على التزام الدولة «بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقزام، صحيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا وترفيهيًّا ورياضيًّا وتعليميًّا، وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة بهم، وممارستهم لجميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالًا لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص». ثم جاءت المادة (٢٤٤) لتنص على تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة تمثيلًا مناسبًا في أول مجلس النواب يتشكَّل بعد إقرار دستور عام ٢٠١٤؛ ليتم رفع هذا التحديد الزمني في تعديلات عام ٢٠١٩ كما كان الحال مع تمثيل المسيحيين والشباب والمصريين المقيمين في الخارج. هذا فضلًا عن نص المادة (٢١٤) على تأسيس مجلس للأشخاص ذوي الإعاقة.

جميع تلك النصوص التي يتجلَّى فيها الاهتمام بحقوق هذه الفئة من المواطنين وإدماجها في المجتمع إنما ترجع إلى عاملين أساسيين؛ العامل الأول هو التطور في مفهوم المواطنة في إطار عملية الصيرورة التي سبق الحديث عنها التي تؤدي للتوسيع المستمر في حقوق المواطنة بما ينعكس على منظومة حقوق الإنسان على المستوى الدولي. ومن الجدير بالذكر أن الأمم المتحدة أطلقت استراتيجية لإدماج منظور الإعاقة في كل الخطط والبرامج التنموية ومجالات العمل عام ٢٠١٩، علمًا بأنها خصصت يوم الثالث من ديسمبر من كل عام لذوي الإعاقة اعتبارًا من عام ١٩٩٢. أما العامل الثاني؛ فهو زيادة نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة إلى إجمالي السكان، علمًا بأن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء قدَّر تلك النسبة وفق آخر تعداد لعام ٢٠١٧ بحوالي ١٠,٥٪ من المصريين. وفي هذا السياق صدر القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨ متضمنًا الحقوق التي يتمتع بها الأشخاص ذوو الإعاقة في مختلف المجالات. كما صدر القانون رقم (١١) لعام ٢٠١٩ والخاص بتشكيل «المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة» بمزيد من الصلاحيات للمجلس مقارنة بسابقه، وتنص المادة (١) في القانون الجديد على «حماية حقوق وكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة المقررة دستوريًّا وتعزيزها وتنميتها والعمل على ترسيخ قيمها ونشر الوعي بها». وبالإضافة إلى هذه التعديلات القانونية والمؤسسية،

أصدر الرئيس السيسي قرارًا بإنشاء صندوق يحمل اسم «عطاء» بقيمة ١٠٠ مليون جنيه لمزيد من الإدماج المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة.

وبالنسبة إلى «**ملف الصحة**»؛ فلقد ألزمت الدولة نفسها بتخصيص نسبة لا تقل عن ٣٪ من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق الحكومي على الصحة، على أن تزيد هذه النسبة تدريجيًّا حتى تتفق مع المعدلات العالمية، هذا فضلًا عن تطوير أداء المرافق الصحية وضمان انتشارها جغرافيًّا، وفقًا لما نصَّت عليه المادة (١٨). وفي ظل «الجمهورية الجديدة»، تم إطلاق عديد من المبادرات الصحية الرئاسية؛ مثل مبادرة «الكشف المبكِّر عن سرطان الثدي»، ومبادرة «تنظيم الأسرة»، ومبادرة «١٠٠ مليون صحة» للكشف عن الأمراض المتوطِّنة، وتوفير العلاج لأصحابها في وقت مناسب ما يزيد من فرص شفائهم وإعادة إدماجهم في سوق العمل والعلاقات الاجتماعية. وجدير بالذكر، أن مبادرة «١٠٠ مليون صحة» التي أطلقها الرئيس السيسي في أغسطس ٢٠١٨ كانت السبب في التشخيص المبكِّر للالتهاب الكبدي الوبائي؛ أحد أكثر الأمراض انتشارًا لا سيما في ريف مصر.

وتبع ذلك توفير العلاج لهذا المرض الخطير بأسعار زهيدة في متناوَل المواطن البسيط، الأمر الذي جعل من تجربة مصر في مكافحة هذا المرض موضوعًا للإشادة من دوائر طبيَّة عالمية؛ منها إشادة الدكتور تيدروس أدهانوم؛ مدير منظمة الصحة العالمية، بتلك التجربة. كذلك تمكَّنت مصر من اجتياز محنة جائحة فيروس كورونا المستجد بنجاح، واستطاعت توفير اللقاح المضاد، بل وقامت بمساعدة بعض دول العالم على تدبيره. والأهم أنها انتقلت من مرحلة استيراد اللقاح إلى القيام بتصنيعه محليًّا، وتلك طفرة كبيرة.

أما الملف الثالث؛ فهو «**ملف العشوائيات**» التي ظلت لعقود تمثِّل أوكارًا لمختلف أشكال العنف وتفريخ الإرهاب والجريمة، وفي مقدمتها جرائم الاتجار في المخدرات والبشر. كما ظلّت هذه المناطق تشكِّل بؤرًا لتركز الأمراض والأوبئة وانتشارها، هذا فضلًا عن عدم تمتُّع ساكنيها بالأمان؛ بسبب إقامة البعض منها فوق كتل صخرية متحركة[٤٧].

(٤٧) ولعل ذلك يذكرنا بحادث «انهيار صخرة الدويقة» عام ٢٠٠٨، التي أدت إلى تدمير أكثر من ١٦ منزلًا ومصرع وإصابة حوالي ١٧٠ شخصًا.

وفي هذا الإطار وُضِعت خطة مُحكَمة اعتبارًا من عام ٢٠١٤ للقضاء على ظاهرة العشوائيات بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك من خلال توفير مساكن جديدة بظروف آدمية، وتوفير كل ما يلزم قاطنيها من مرافق تعليمية وصحية وحضانات ومكاتب إدارية ومحال تجارية وغيرها. ويعد «مشروع الأسمرات» بحي المقطم، من خلال مراحله الأولى والثانية والثالثة، أحد أكبر مشروعات التطوير، بالإضافة إلى مشروع «تطوير مثلث ماسبيرو»، ومشروع «تطوير منطقة إسطبل عنتر» بمصر القديمة، و«تطوير محيط سور مجرى العيون»، وهي المنطقة ذات الأهمية التاريخية الكبيرة، وغير ذلك كثير. وإذا كانت قد سبقت الإشارة إلى أن أحد أبعاد مفهوم المواطنة هو الشعور بالانتماء، فلا شك أن تطوير التجمعات التي تعيش على الهامش وتوفير الحياة الكريمة لسكانها أسوةً بغيرهم من المواطنين، سيكون له أثر كبير في إحلال شعورهم بالانتماء للوطن محل شعورهم بالاغتراب.

٤- المحور الجغرافي

يتركَّز أكثر من ٩٠٪ من سكان مصر في الشريط الضيق للوادي والدلتا، وداخل هذا الشريط هناك تركُّز في المدن الكبرى وبالذات العاصمة، ما جعل هذه المدن مراكز جذب سكاني، سواءً من الريف أو من المناطق النائية. وتعد هذه الظاهرة في حد ذاتها من العوامل المسببة لانتشار العشوائيات. ولقد اهتم الدستور الصادر عام ٢٠١٤ بقضية «التنمية المتوازنة» كمدخل لإعادة التوزيع السكاني، بل وأيضًا من أجل وضع حد لتهميش الريف والأطراف لحساب المركز وهو التهميش الذي يترتب عليه إهدار قيمة المساواة بين المواطنين. وفي هذا السياق نصَّت المادة (٢٣٦) من الدستور على أن تكفُل الدولة «وضع وتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية والعمرانية الشاملة للمناطق الحدودية والمحرومة... خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور».

وكما يصف الدكتور محمد فايز فرحات نمط التنمية المنبثق عن النص الدستوري السابق والمميِّز للجمهورية الجديدة؛ فإنه بخلاف عدد من نماذج التنمية الآسيوية التي اعتمدت على قطاع بعينه كقطاع تكنولوجيا المعلومات في النموذج الهندي، أو على إقليم جغرافي

معين مثل المنطقة الساحلية الشرقية في النموذج الصيني، من أجل أن يقوم هذا القطاع أو ذاك الإقليم بدور قاطرة التنمية؛ تبنَّى النموذج المصري «استراتيجية التنمية المتوازنة» عبر إطلاق عملية التنمية، بما يشمل المساحة الجغرافية الممتدَّة من سيناء لأسوان ودون التعويل على قطاع اقتصادي بذاته. وعلى سبيل المثال، استهدفت مبادرة «حياة كريمة» العمل على تطوير قرى الريف المصري، وكان للهيئة القومية لتنمية جنوب مصر بدءًا من عام ٢٠١٧ دور أساسي في عملية النهوض بالريف في صعيد مصر. علمًا بأن هذا الأخير، حسبما ذكر الدكتور عليّ الدين هلال، نقلًا عن تقرير للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بخصوص العام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، قد استقطب نحو ٥٧٪ من الفقراء في جميع أنحاء الجمهورية. وفي هذا السياق، شهدت مدن الصعيد طفرة كبيرة في الاهتمام تمثَّلت في إنشاء وإعادة تأهيل مصانع الكيماويات والألومنيوم والإلكترونيات ومشتقات البترول وغيرها، بما يسمح بإتاحة عديد من فرص العمل لأبناء تلك المدن. وبالتوازي مع ذلك ومع استقرار الأوضاع الأمنية في شمال سيناء وتراجع العمليات الإرهابية إلى ما يقترب من الصفر؛ بدأت عملية إعادة أبناء شمال سيناء إلى قراهم، وشهدت المنطقة إعادة إعمار وتنمية تستهدف توفير الاحتياجات الأساسية كالماء والكهرباء والمدارس والمستشفيات وشبكة الطرق وغيرها، بما يمكن التعبير عنه بكتابة تاريخ جديد لهذه المنطقة التي طالما عانت من ضربات التنظيمات الإرهابية. وتُعد مدينة رفح الجديدة نموذجًا معبِّرًا عن هذا التطوُّر.

رابعًا: تحديات المواطنة

أتاحت المصادر المختلفة التي سبق التطرُّق إليها فرصًا كبيرة لتعزيز مبدأ المواطنة وتوسيع نطاقه على جميع المحاور الدينية، والنوعية، والاجتماعية الاقتصادية، والجغرافية. وجاء «تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١» الذي حمل عنوان «التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار» مؤكدًا لذلك؛ فقد ذكرت السيدة رنده أبو الحسن؛ الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مقدمة هذا التقرير ما نصَّه «طوّرت مصر الفلسفة الحاكمة لنظم الحماية الاجتماعية بها، وحوَّلتها للتركيز على تمكين المواطنين، وتوسَّعت لتشمل ٣,٨

ملايين أسرة في عام ٢٠٢١. وجدَّدت التزامها القومي بترسيخ دور المرأة كشريكٍ فعَّال ومتساوٍ لا غنى عنه في تحقيق التنمية البشرية المستدامة»، علمًا بأنه نتيجة التطوُّر الكبير في وضع المرأة تقدَّمت مصر حسب التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام ٢٠٢١ من المركز الثامن إلى المركز الرابع، وذلك على مستوى بلدان الشرق الأوسط. وبالتالي فنحن أمام تطوُّر مستمر ومتواصل ترصده تقارير المؤسسات والتقارير الدورية، وهذا أمر حافز للأمل والتفاؤل. لكن في الوقت نفسه، هناك عدد من التحديات الخارجية والداخلية التي تواجهها عملية تكريس مبدأ المواطنة وتعزيزه.

بداية، فإن مصر تتحرَّك في إطار إقليم مضطرب وفي ظل نظام عالمي مضطرب. أما اضطراب الإقليم؛ فإنه حقيقة نعايشها منذ عام ٢٠١١، ومن أهم مصادره الصراعات المسلحة التي انتهى إليها الحراك الشعبي في عدة دول عربية، وما ترتَّب على ذلك من صعود التنظيمات المتطرفة وتهديد كيانات الدول الوطنية وتدفق موجات الهجرة وطلبات اللجوء، وتفاقم ظاهرة الاختراق الخارجي من جانب دول الجوار الجغرافي. وفيما يخص مصر تحديدًا؛ فلقد أدت إطاحة حكم الإخوان عام ٢٠١٣ إلى تزايد العمليات الإرهابية داخل سيناء وخارجها، وذلك في ربط لا تخطئه العين بين الظاهرتين. ومن الصحيح أن عملية تحقيق الاستقرار في مختلف ربوع مصر، قد قطعت شوطًا بعيدًا، ما أدَّى إلى الإقدام على رفع حالة الطوارئ في أكتوبر ٢٠٢١. لكن يظل الفكر التكفيري عاملَ تهديدٍ يصعب استئصاله، وهذه على أية حال آفة لا تكاد تنجو منها دولة من دول العالم بغض النظر عن مستوى تطورها السياسي، والاجتماعي الاقتصادي. ومن جهة أخرى، استغلَّت إثيوبيا حالة السيولة التي كانت تميِّز الأوضاع السياسية في مصر في الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣، وقامت بالتوظيف السياسي لورقة المياه التي هي عصب التنمية وجوهر الحياة، والحق الأول من حقوق الإنسان. كما كان لتركيا وإيران أدوار مختلفة للتأثير على الأمن القومي المصري، وصولًا إلى تمدُّد تركيا في الجوار الليبي المباشر لمصر وعينها على الثروة الطائلة من غاز شرق البحر المتوسط.

وأما اضطراب العالم؛ فإنه واقعٌ له مصادره المتعددة؛ إذ ما كاد العالم يتعايش مع وباء فيروس كورونا المستجد ويحاصر انتشاره وآثاره؛ حتى اندلعت الحرب في أوكرانيا وهي

الحرب التي أثبتت أنه لا توجد دولة على وجه الأرض لا تتأثر بتداعياتها نتيجة تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول. وفيما يخص مصر تحديدًا، فإن الحدثين معًا كانت لهما ارتداداتهما على اقتصادها؛ من حيث التأثير على حركة السياحة، وفرص العمل، وواردات القمح، وارتفاع أسعار الطاقة.

ولو انتقلنا إلى التحديات الداخلية؛ فإن الأزمة الاقتصادية تُعد عاملًا أساسيًّا من عوامل تهديد إجراءات الحماية الاجتماعية التي تستهدف الفئات الأكثر هشاشة، وعمليات التنمية والإعمار التي تستهدف الأطراف، ما يستدعي التفكير في مصادر جديدة لزيادة الدخل القومي وتقليل الاعتماد على مصادر الدخل بالغة الحساسية لتقلبات الأوضاع الدولية. كذلك هناك العائق الثقافي الذي يحول دون الانفتاح على الاختلاف في الدين والمذهب والنوع، وأيضًا دون قبول التعددية والعيش المشترك بين أبناء الوطن الواحد. وفي الواقع، لو نظرنا نظرة بانورامية إلى المشهد المصري، لوجدنا أنه في الوقت الذي تعمل فيه القيادة السياسية على توطيد دعائم المواطنة بالنسبة للمرأة والأقباط، على سبيل المثال؛ فإن هناك اتجاهات مجتمعية لا تزال تتعامل مع فكرة المساواة تعاملًا يشوبه التحفظ في الحد الأدنى والرفض بناءً على تفسيرات مغلوطة للدين في الحد الأقصى. ومن هنا يأتي اهتمام الدولة بقضية تنمية الوعي والدعوة إلى تجديد الخطاب الديني، هذا بالإضافة إلى وجود بعض التحديات الأخرى الأقل أهمية من قبيل محدودية الكثافة السكانية في بعض المناطق المستهدفة بالتعمير كمنطقة شمال سيناء. ولكن التغلُّب على هذا التحدّي مرهون بخلق فرص للاستثمار والعمل في تلك المناطق.

المراجع

الكتب

- البشري، طارق. المسلمون والأقباط: في إطار الجماعة الوطنية. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤.
- دستور جمهورية مصر العربية. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٤.
- الفقي، مصطفى. الأقباط في السياسة المصرية. القاهرة: دار الهلال، ١٩٩١.
- قلادة، وليم سليمان. المواطنة المصرية: حركة المحكومين نحو المساواة والمشاركة. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٢٠.
- هويدي، فهمي. مواطنون لا ذميون: موقع غير المسلمين في مجتمع المسلمين. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٥.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١. القاهرة، ٢٠٢١.

المقالات الإلكترونية

- «التعديلات الدستورية ٢٠١٩». الهيئة العامة للاستعلامات.
https://www.sis.gov.eg/section/10/13584?lang=ar [تاريخ الدخول على الموقع: ١١ مايو ٢٠٢٢].
- ذكر الله، أحمد. «مشروعات تنمية سيناء: الأبعاد والدلالات». مجلة المعهد المصري EIJ ١، العدد ٤ (أكتوبر ٢٠١٦): ١٠٥-١٣٤. مقالة إلكترونية متاحة عبر الإنترنت. https://ei-journal.org/wp-content/uploads/2021/05/EI-JOURNAL-V.1-Issue-04-Contents.pdf [تاريخ الدخول على الموقع: ١١ مايو ٢٠٢٢].
- راغب، محمود. «تقرير لـ«القومى للمرأة» يكشف إنجازات تمكين النساء بعهد الرئيس السيسي... يؤكد: دستور ٢٠١٤ ضم أكثر من ٢٠ مادة لضمان حقوقهن... نسبة الوزيرات

زادت من ٦٪ إلى ٢٥٪... و١٠ ملايين سيدة استفادت من الرعاية الصحية المدعمة ٢٠١٨». اليوم السابع.
https://bit.ly/3l1eobi [تاريخ الدخول على الموقع: ١١ مايو ٢٠٢٢].

- فرحات، محمد فايز. «النموذج المصري في التنمية». بوابة الأهرام.
https://bit.ly/3L1O2Ar [تاريخ الدخول على الموقع: ١١ مايو ٢٠٢٢].

- هلال، عليّ الدين. «عن فقراء الريف نتحدث». بوابة الأهرام.
https://bit.ly/38m4DS7 [تاريخ الدخول على الموقع: ١١ مايو ٢٠٢٢].

مراجع أخرى

- خطابات الرئيس عبد الفتاح السيسي، ٢٠١٤-٢٠٢٢.

- الدستور داخل سيناء الجمهورية الجديدة، ١٤ إبريل ٢٠٢٢.

- سمير مرقص. مجموعة كتابات عن المواطنة في بوابة الأهرام وجريدة الشروق.

(٦)

دور القطاع الخاص في التنمية في ظل الجمهورية الجديدة

الدكتور علي عبد العزيز سليمان
وكيل أول وزارة الاقتصاد والتعاون الدولي السابق

أولًا: خلفية تاريخية

لقد تذبذبت العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص بصورة كبيرة خلال المائة عام الماضية منذ حصول البلاد على استقلالها المشروط بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢. وفي البداية، التزمت الدولة بتشجيع القطاع الخاص، واكتفت بدور الدولة الراعية التي تشجع الأفراد على العمل الاقتصادي، وتوفر لهم الحماية القانونية والوطنية. واستمرت سياسة الدولة في تشجيع القطاع الخاص بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، بل كان من أول أعمالها إصدار قانون لتشجيع الاستثمار. وحاولت الحكومة في تلك الفترة أن تساير أفكار الحرية الاقتصادية، التي تؤمن بالمبادرة الفردية وكفاءة رجال الأعمال وقدرتهم على التجاوب مع الحوافز. وبالتالي كانت الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٧ استمرارًا للسياسة الاقتصادية السائدة قبل الثورة، وتجنبت التدخل في النشاط الاقتصادي دون مشاورة اتحاد الصناعات. كما رفعت التعريفة الجمركية وأعفت الشركات المساهمة من ضريبة الأرباح لمدة ٧ سنوات. وانحصر دور الدولة في كونها شريكًا للمشروعات الخاصة ومشجعًا لها على القيام بالمشروعات الصناعية الثقيلة؛ مثل مشروع الحديد والصلب بحلوان، ومصنع كيما بأسوان، ومشروع راكتا للورق[٤٨].

(٤٨) علي سليمان، **دور القطاع الخاص في التنمية مع التطبيق على مصر** (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٠).

مع ذلك، وبوضع الدستور الجديد عام ١٩٥٦، تحولت السياسة الاقتصادية من مرحلة المشروعات الحرة إلى مرحلة توجيه القطاع الخاص؛ حيث نص الدستور الجديد على وضع رأس المال الخاص في خدمة الاقتصاد الوطني، وأن تسير عمليات التنمية على أساس من التخطيط، وبذلك وضح أن هناك توقُّعًا لتحول السياسة الاقتصادية. وقد ساعدت أحداث العدوان الثلاثي والحصار الاقتصادي خلال عامي ١٩٥٦ و١٩٧٥ على تقوية الاتجاه نحو تدخل الدولة، فقامت بتمصير البنوك الأجنبية عام ١٩٥٧، وتأسيس المؤسسة الاقتصادية لإدارة الأصول الأجنبية المجمدة، وبالتالي بدأت الدولة في التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي. وبعد سنوات قليلة، دخلت مصر مرحلة ما سُمي بالاشتراكية العربية في الفترة من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٧٣، التي كانت بالرغم من قصرها من أكثر الفترات تأثيرًا على اقتصاد مصر الحديث. وبدأت الفترة بمجموعة من التأميمات الكبرى من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٤، قضت نهائيًّا على طبقة رجال الصناعة وكبار الرأسماليين، وكانت هذه الطبقة نتاج أربعين عامًا من الليبرالية الاقتصادية والسياسية. كذلك فقدت مصر أعدادًا هائلة من الأجانب المتمصرين الذين وجدوا في العمل التجاري والاقتصادي في مصر متنفسًا لقدراتهم وطموحاتهم. ولم يكن هؤلاء في الغالب من كبار الرأسماليين، بل إن كثيرًا منهم كانوا يعملون في الوكالات التجارية والمصانع والحرف، وفي محلات البقالة والمطاعم والأفران. وفقدت مصر برحيلهم طبقة عاملة منتجة ومنضبطة(٤٩)، (٥٠).

وتبنَّت فلسفة الاشتراكية العربية مبادئ الكفاية والعدل. وفي ظل هذه الفلسفة، وُضِعت قواعد الصناعة الثقيلة في مصر، وتم استكمال بناء صناعة الأدوية وصناعة السيارات والبتروكيماويات، وأصبح للعمال حقوق واضحة ونصيب في الأرباح. ومع انتقال مئات الوحدات الإنتاجية إلى القطاع العام، مثلت إدارته مشكلة كبيرة. وبعد عدة تجارب،

(٤٩) Robert Tignor, "The Economic Activities of Foreigners in Egypt, 1920-1950: From Millet to Haute Bourgeoisie", *Comparative Studies in Society and History* 22, no. 3 (1980): 416-449.

(٥٠) نبيل عبد الحميد أحمد، **النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره على المجتمع المصري** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢).

انتقل للإدارة الصناعية نموذج الإدارة الحكومية، من حيث الهيكل الوظيفي والتبعية لوزير مسئول، ولم يكن هذا النظام ملائمًا لمبادرات الصناعة. وأصيبت الإدارة الصناعية بعيوب البيروقراطية وتغلب العوامل السياسية على قراراتها. كذلك أدى التوسع الكبير في العمالة بغض النظر عن احتياجات المصانع إلى تدهور كبير في الإنتاجية.

ولقد انهار نظام الاشتراكية العربية بهزيمة يونية ١٩٦٧، وبدأ النظام يسمح بمزيد من المبادرات الفردية، خاصة بعد ورقة مارس ١٩٦٩. لكن بوفاة الرئيس جمال عبد الناصر، بدأ الرئيس السادات في تغيير اتجاه الاقتصاد المصري، ومكَّنه انتصار أكتوبر المجيد من التصريح بهذا التوجه في «ورقة أكتوبر ١٩٧٤».

وفي هذه المرحلة التي امتدت حتى عام ١٩٨٩، عاد دور الدولة إلى التقلص، وقصر على تهيئة المناخ الملائم للقطاع الخاص، وقد مهدت قوانين الانفتاح لذلك منذ عام ١٩٧١. وبذلك حدث تغير عميق في السياسة الاقتصادية في تلك المرحلة، فقد تقرر عديد من الحوافز للقطاع الخاص لزيادة دوره في النشاط الاقتصادي. كذلك، اتسمت هذه المرحلة بتراجع أهمية خطط التنمية، فلم يتم تنفيذ أيٍّ منها خلال السبعينيات. ويرجع ذلك إلى سرعة التغيرات الاقتصادية المصاحبة للانفتاح الاقتصادي، ورغبة في إعطاء القطاع الخاص مساحة واسعة للحركة. وبالتالي لم يكن هناك اهتمام حقيقي بالتخطيط، ولم يكن هناك دور قيادي للدولة في تلك المرحلة. ونتج عن هذه السياسات زيادة في الاختلالات الكلية الداخلية والخارجية.

بدأت الدولة، منذ عام ١٩٨٩، في محاولة الإصلاح الاقتصادي والتغلُّب على مثالب النظام القائم على سيطرة القطاع العام، الذي أدى إلى تفاقم عجز الموازنة وزيادة المديونية الخارجية مع اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي في صورة تضخم الأسعار، ونقص الإنتاج والاتجاه نحو الأنشطة غير الرسمية وتفاقم الاختلالات الخارجية بظهور عجز كبير في الميزان التجاري وتراكم المديونيات. وكان لا بد من العمل على إصلاح الخلل والعمل على تحقيق التوازن بين قطاعات الاقتصاد القومي وتوسيع قاعدة الصناعات التصديرية. ويمكن أن

نقول بحق إن القطاع الخاص عاد ليأخذ المقدمة في التنمية الاقتصادية ابتداءً من عام ١٩٩٠؛ حيث بدأت الدولة في هذه المرحلة في اتباع الخصخصة، بعد أن أصبح نقل الملكية العامة إلى الخاصة هو الاتجاه السائد إلى التنمية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبزوغ تجربة دول جنوب شرق آسيا التنموية.

ثانيًا: الإصلاح الاقتصادي وقضايا الاقتصاد المصري في القرن الحادي والعشرين

ومع تسارع برنامج الخصخصة في أوائل القرن الواحد والعشرين، بدأت تظهر قضايا جديدة؛ ومنها ظهور الاحتكار وانتقال ملكية قطاعات أساسية؛ مثل الأسمنت والاتصالات ليد الأجانب، وقضية إدارة العلاقة بين العام والخاص وقضايا الرقابة والتنافسية.

وفي العقد الأول من القرن الجديد كذلك، بدأ يحدث خلط كبير بين الرأسمالية الكبيرة والحكم. فمن ناحية، سيطر على الحزب الوطني الديمقراطي شخصيات كبيرة في عالم الصناعة والأعمال. وكانت هذه الظاهرة، مع ارتفاع معدلات البطالة وتباين توزيع الدخل وراء الغضب الشعبي الذي انطلق في يناير ٢٠١١. ولقد أبدت الجماهير في ثورتي يناير ٢٠١١ و٣٠ يونية ٢٠١٣ مجموعة من المطالب الشعبية في المجال الاقتصادي التي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

١- رفع معدلات النمو ومستوى دخل الفرد، وعمل الدولة على توفير الحياة الكريمة وفرص التشغيل للشباب.

٢- زيادة فرص التعليم والتدريب المهني للشباب.

٣- الحفاظ على البيئة والتنسيق الحضاري.

٤- الحفاظ على الأراضي الزراعية والتوسع في استصلاح الأراضي للخروج من الوادي الضيق.

٥- ضمان المنافسة الشريفة وتكافؤ الفرص، وتعقُّب الفساد والتربُّح من الوظيفة العامة.

وهكذا بعد ثورتين شعبيتين، تبلورت مطالب الشعب في تحقيق تنمية متوازنة واقتصاد عادل ومتكافئ. وفي إطار هذه الطموحات الجديدة، فمن الممكن أن نضع تصورًا لإطار عمل القطاع الخاص في ظل الجمهورية الجديدة. ويتضمن هذا الإطار أسس العلاقة الواجبة بين الدولة والقطاع الخاص، ويتضمن ذلك ترسيخ قواعد العمل الحر، مع التزام القطاع الخاص بواجبه الاجتماعي، ويشمل القواعد التي تمنع، من ناحية أخرى، تفشي الاحتكار واستخدام المال في التلاعب بآليات المجتمع الديمقراطي.

ثالثًا: الوضع الحالي للقطاع الخاص ودوره

في التاريخ المصري الحديث نماذج ناصعة للعمل الاقتصادي الخاص ومساهمته ليس فقط في التنمية الاقتصادية، بل أيضًا في تأكيد استقلال مصر الاجتماعي والثقافي. ولعل المثال الأول في هذا المجال، كان جهود طلعت حرب في إنشاء صناعة مصرية حديثة، حتى في فترة ضعف الدولة قبل حصول البلاد على استقلالها الكامل. وشجع طلعت حرب استخدام اللغة العربية في المعاملات الاقتصادية، وتبني نشر الثقافة العربية عن طريق استوديو مصر.

ومن ناحية أخرى، فإن العودة لسياسة دعم القطاع الخاص في مصر لم تصاحبها الضوابط الكافية لتقنين عمله، وضمان عدم تغوله أو تدخله في العملية السياسية، ومحاولة التأثير على رجال الإدارة أو حتى السيطرة على المجال النيابية والرأي العام. وعلى ذلك، اهتم العالم الرأسمالي نفسه بوضع قيود صارمة أمام تدخُّل أصحاب الأموال في الانتخابات، وفي تمويل حملات رجال السياسة، وكذلك في التأثير على الرأي العام عن طريق ملكية وسائل الإعلام ومحطات التليفزيون. كذلك، تضع الدول الرأسمالية المتقدمة ضوابط صارمة لمنع الاحتكار، وحماية المستهلك.

وسنناقش فيما يلي بعض أوضاع القطاع الخاص في مصر:

تُقَدَّر مساهمة القطاع الخاص بحوالي ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويسهم بحوالي ٧٥٪ من فرص العمل في السوق المصري[٥١]. وتزيد مساهمة القطاع الخاص في القطاعات الإنتاجية؛ مثل الزراعة والصناعة وتجارة التجزئة والخدمات، بينما يسيطر القطاع العام على إنتاج البترول، وقطاع قناة السويس، والسكك الحديدية، وبعض خدمات النقل الطويل، هذا إلى جانب مرافق المدن من مياه وكهرباء وغاز. وحتى في القطاع الصناعي، لا يزال القطاع العام موجودًا بقوة في بعض الأنشطة؛ مثل الغزل والنسيج، والكيماويات، والصناعات الهندسية.

ورغم توافق المجتمع منذ انتصار أكتوبر المجيد، وإصدار «ورقة أكتوبر ١٩٧٤»، على أهمية العمل الاقتصادي الخاص، وعلى ضرورة توفير التشجيع والحماية اللازمة لنجاحه، وصدور مجموعة كبيرة من القوانين التي تسهِّل عمله وتمنحه إعفاءات ضريبية ومزايا، فإن هناك كثيرًا من المعوقات التي تقف أمام تقدمه وتحقيقه للأهداف المأمولة. وبعض هذه المعوقات تاريخية وترجع إلى مشكلات بنيوية في القطاع نفسه، وغيرها يتطلب تغييرات في السياسات والمؤسسات والقوانين السائدة.

١- محددات وقيود على العمل الخاص

يعاني القطاع الخاص في مصر من صغر حجم منشآته وعدم تمتعها بمزايا الإنتاج الكبير؛ حيث إن غالبية منشآت القطاع الخاص إما صغيرة، أو متناهية الصغر. ويعمل نسبة ٩٠٪ من العمالة في مشروعات تشغل أقل من عشرة عمال. وإلى جانب صغر منشآت القطاع الخاص، فإن كثيرًا منها يعمل في القطاع غير الرسمي، ولا يسهم في دفع الضرائب أو التأمينات الاجتماعية للعمال، ولا يتمتع عمالها بفرص التدريب أو الحماية الاجتماعية.

(٥١) Hanan Morsy, *Private Sector Diagnostic: Egypt* (London: European Bank for Reconstruction and Development (EBRD), 2017).

كما أن القطاع الخاص لا يسهم في التصدير بشكل كبير، و٩٥٪ من الشركات المساهمة ليس لها أي نشاط تصديري، وكثير منها يتحصن بالتعريفة الجمركية وغيرها من القيود على الواردات، بدلًا من تحسين وضعها التنافسي. ومع غياب التنافسية في السوق الداخلي، تغيبت مبادرات الابتكار وتحسين المنتج.

ويعاني القطاع الخاص أيضًا من عدم توفُّر التمويل المناسب وطويل الأجل. وبرغم مبادرة البنك المركزي لتوفير التمويل الرخيص للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، فإن حجم المستفيدين من هذه التسهيلات نسبة صغيرة من إجمالي المشروعات الصغيرة. ويزاحم القطاع الحكومي منشآت القطاع الخاص في الحصول على موارد الائتمان، خاصة لدخول الدولة كمقترض كبير في السوق المحلي.

وإلى جانب نقص التمويل ومزاحمة الدولة لعمل القطاع الخاص، فلا تزال إجراءات التراخيص وإثبات الملكية من العقبات الكبيرة التي تقابل القطاع الخاص. وربما تؤدي هذه العقبات البيروقراطية إلى إحباط جهود تأسيس الشركات. وحسب تقديرات تقرير البنك الأوروبي[٥٢]، فإن عدد الشركات الجديدة ذات المسئولية المحدودة التي تدخل السوق لا تزيد عن ٣ شركات مقابل كل عشرة آلاف عامل جديد يدخل إلى سوق العمل، بينما يصل هذا المعدل إلى ما يقرب من ٢٠ شركة في الدول النامية عمومًا.

ومن بين أهم معوقات العمل الاقتصادي، بطء إجراءات التقاضي في المنازعات التجارية، وصعوبة تنفيذ الأحكام. ويشير تقرير لمؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي (IFC)[٥٣] عن الأسواق في مصر أن إجراءات التقاضي التجاري قد تأخذ في المتوسط ما يربو إلى ٣ سنوات، بينما لا تتعدى أربعة أشهر في سنغافورة.

---

(٥٢) المرجع السابق.

(٥٣) International Finance Corporation (IFC), *Creating Markets in Egypt: Realizing the Full Potential of a Productive Private Sector*, *Country Private Sector Diagnostic* (Washington, DC: World Bank, 2020).

٢- عودة قوية للقطاع العام

خلال السنوات السبع الأخيرة، ورغبةً في إسراع معدل نمو الاقتصاد القومي، زادت الاستثمارات العامة زيادة كبيرة. فإلى جانب المشروعات الكبرى؛ مثل توسعة قناة السويس، ومحطات توليد الكهرباء العملاقة، ومشروعات الطرق، وغيرها من مشروعات البنية الأساسية؛ مثل الطرق والكباري؛ بدأت الدولة تتدخل بشكل مباشر في القطاعات الإنتاجية؛ مثل المنسوجات ومشروعات الأمن الغذائي والمصايد والمياه المعدنية. وكذلك بعد سنوات طويلة من إهمال احتياجات القطاع العام في الإحلال والتجديد؛ تبنَّت وزارة قطاع الأعمال العام خطة طموحة لإعادة تأهيل مصانع المنسوجات[٥٤].

٣- تراجع إسهام القطاع الخاص في الاستثمار

تراجع إسهام القطاع الخاص في الاستثمارات الكلية؛ وذلك نتيجة لكل العوامل السابقة، حسب بيانات النشرة السنوية لوزارة التخطيط، إلى حوالي ٢٦٪ من الإجمالي، بينما وصلت الاستثمارات العامة إلى ٧٤٪[٥٥]. ويُعد هذا التوجه مخالفًا للسياسات التي اتُّبعت في الأربعين عامًا الأخيرة؛ حيث وصلت الاستثمارات الخاصة عام ١٩٩٤ إلى ٥٦٪ من إجمالي الاستثمارات الكلية. بما أن الموازنة العامة للدولة تعاني من العجز المستديم، فإنه من الصعب توجيه نسبة أعلى من الاستثمارات العامة لأغراض التنمية مما يحد من قدرة الدولة على تحقيق معدلات النمو المأمولة.

ويوضح الرسم التالي، شكل (١)، توزيع الاستثمارات بين العام والخاص حسب القطاع، ويظهر منه سيطرة الاستثمارات في كل قطاعات الاقتصاد القومي، عدا قطاعات تجارة الجملة والتجزئة، والفنادق والمطاعم، وتوزيع الغاز على المنازل، والعقارات والإسكان. أما في باقي القطاعات، فهناك ستة قطاعات كل استثماراتها عامة؛ وهي استخراج البترول، والتعدين،

(٥٤) البنك الأهلي المصري. إدارة البحوث، **خطط تطوير مصانع المحلة الكبرى**، النشرة الاقتصادية (القاهرة: إدارة البحوث، ٢٠٢٠).

(٥٥) Ministry of Planning and Economic Development (MPED), *The Annual Economic Bulletin: FY2020/21* (Cairo: MPED, 2021).

والماء، والمجاري، وقناة السويس، والوساطة المالية، وسبعة قطاعات أخرى يزيد إسهام القطاع العام فيها عن ٨٥٪؛ وهي الكهرباء، والنفط الخام، والخدمات الأخرى، والنقل والمواصلات، والصحة، والتعليم، والإنشاء والتشييد. وتتبقى أربعة قطاعات مهمة يصل فيها إسهام القطاع الخاص إلى ما بين الثلث والنصف؛ وهي قطاعات الزراعة عدا الري، والتصنيع، والمعلوماتية، والاتصالات.

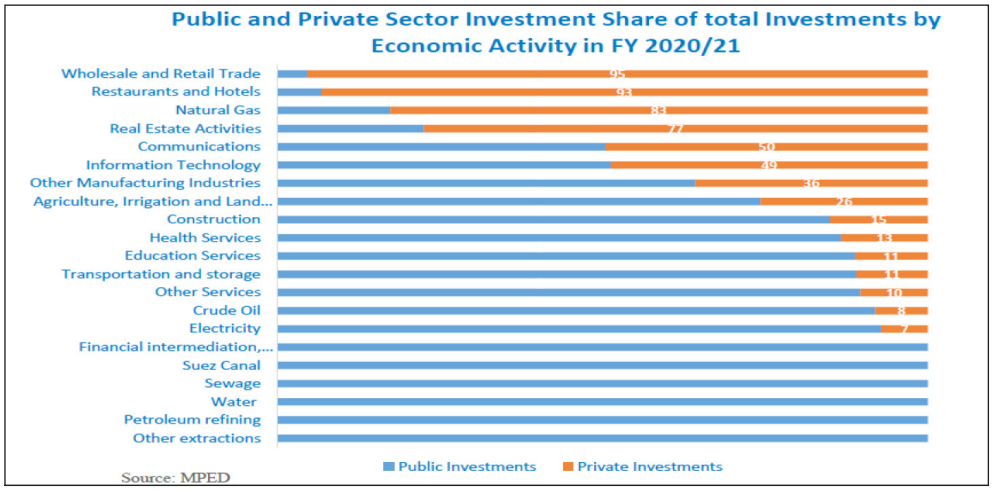

شكل (١): نسبة إسهام القطاع العام والخاص في الاستثمار حسب القطاعات الإنتاجية.
المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢١.

ومن المعروف أن معدل الاستثمارات الكلية للناتج المحلي الإجمالي يصل إلى ١٨٪ من الناتج، وهو ما يترجم إلى معدل نمو سنوي لا يتعدي ٤,٠٪. ويتطلب تحقيق معدلات نمو طموحة تقترب من ٦,٠٪ بزيادة الاستثمارات الكلية إلى حوالي ٢٤٪ من الناتج. وبالنظر إلى محدودية الموارد العامة، يتبقى أن يحمل هذا العبء الإضافي إما القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي. وبالنظر إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الخمس الأخيرة؛ فإن على القطاع الخاص المحلي أن يقوم بالدور الأكبر في المرحلة القادمة.

ويوضح الرسم البياني التالي، شكل (٢)، ثبات أو تراجع معدل الاستثمارت الأجنبية المباشرة حسب بيانات النشرة الفصلية للبنك الأهلي المصري في الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠.

شكل (٢): تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ٢٠١٦-٢٠٢٠.
المصدر: النشرة التفصيلية للبنك الأهلي المصري.

رابعًا: أجندة لعمل القطاع الخاص في ظل الجمهورية الجديدة

خلصنا في التحليل السابق إلى أنه بالرغم من إيمان المجتمع بدور القطاع الخاص وإسهامه الحالي والمحتمل في الناتج القومي والتشغيل، فإن السنوات الأخيرة شهدت زيادة في الاستثمارات العامة وتراجعًا لدور القطاع الخاص في كثير من مناحي الإنتاج والتشغيل. ولتصحيح هذا المسار، نقترح فيما يلي بنود أجندة جديدة لعمل القطاع الخاص في ظل «الجمهورية الجديدة». ولعلنا نسترشد في هذا بخبرة الدول التي سبقتنا في التنمية والدول التي تنافسنا على الأسواق والموارد، ونحن نعيش في عالم مفتوح، البقاء فيه للأكثر كفاءة، والأفضل أداءً. ولقد اتفقت التجارب على أن النمو يتطلب وجود قطاع خاص قوي يعمل في مجال مفتوح، وفي ظل قواعد شفافة وعادلة.

وفيما يلي بعض بنود هذه الأجندة المقترحة:

- تأكيد حرية العمل الحر وتشجيعه، وعلى أن المنافسة الشريفة هي أساس العمل الاقتصادي. ويستدعي هذا وجود قواعد عادلة وشفافة وتطبَّق على الجميع. ويتطلب هذا إصلاح النظام الخاص بالمحاكم الاقتصادية، ودعم موارده وتبسيط إجراءاته، وكذلك تبسيط إجراءات تنفيذ الأحكام والعمل على سرعة أدائها.

- دعم وتقوية الإطار الرقابي الذي يحكم مؤسسات العمل الاقتصادي المتمثل في مصلحة الشركات، وهيئة الأوراق المالية، وأجهزة تشجيع المنافسة ومكافحة الاحتكار، والبنك المركزي. وفي ذات الوقت إخضاع هذه الأجهزة الرقابية نفسها لقواعد الشفافية والحوكمة في العمل، وأن تكون أعمالها تحت رقابة المجتمع ككل ولا تكون كالسيف المسلط على رقاب الشركات الخاصة، وتعاملاتها دون وضوح أو مراجعة. كذلك، يجب أن تمتنع الأجهزة التابعة للدولة من العمل الاقتصادي المباشر. وإذا دعت الحاجة إلى تدخُّل الدولة في المجال الاقتصادي لمعالجة اختلال الأسواق أو لضمان سرعة الأداء، يتم ذلك عن طريق شركات أموال عامة تُنشَأ تحت قانون الشركات، وأن تراقبها أجهزة حماية المال العام وقواعد القانون التجاري.
- اتباع قواعد الشفافية والحوكمة الدولية، ويتضمن هذا وضع قواعد صارمة لإسهام رأس المال في دعم الأحزاب والحملات الانتخابية، ومنع الجمع بين الوظيفة العامة والعمل الاقتصادي، ومنع التمييز في الوظائف العامة والخاصة.
- التأكيد على أهمية التزام القطاع الخاص بدفع ضرائب عادلة. ويتطلب هذا تقوية الجهاز الضريبي ورفع كفاءته، وأن يُعاقَب التهرُّب الضريبي بعقوبات رادعة تعكس قدسية المشاركة في أعباء الخدمات الحكومية والدور الاجتماعي للفائض الاقتصادي.
- تشجيع الدور المجتمعي لرأس المال، وذلك عن طريق التوسُّع في الإعفاءات الضريبية للعمل الخيري والاجتماعي، واستحداث أوسمة ونياشين لتميُّز العمل الخيري والأهلي. وفي الوقت ذاته، رفع الضرائب على الاستهلاك الترفي والخمور والإنفاق التفاخري.
- فتح مجالات جديدة لعمل القطاع الخاص، وكما لاحظنا في السابق، يغيب القطاع الخاص المحلي عن عدد من القطاعات المهمة؛ مثل أعمال مرافق المدن من مياه ومجاري وكهرباء. ويُعد قطاع الطرق السريعة والنقل العام مهيئًا أيضًا لعمل

القطاع الخاص. وفي التاريخ المصري الحديث، أمثلة ناجحة لعمل القطاع الخاص في مرافق المدن. ومن المتوقع أيضًا دور أكبر للقطاع الخاص في مجالَي التعليم والصحة. ولقد سمح قانون التأمين الصحي الشامل الجديد رقم (٢) لعام ٢٠١٨ أن يعهد للقطاع الخاص بتقديم الخدمات الصحية في ظل التأمين الشامل.

خامسًا: الخاتمة

استعرضنا في هذه الورقة دور القطاع الخاص وتطوره في تاريخ مصر الحديث. ورأينا أن إسهام القطاع الخاص في الإنتاج والتشغيل أقل من قدراته ومن احتياجات الاستثمار والنمو في الإنتاج والتشغيل. واستعرضنا بعض معوقات نمو القطاع الخاص، واقترحنا برنامجًا لتشجيعه وإزالة المعوقات التى تقف في سبيله.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية